جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

كليةالحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة

التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي :

الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطلبة :

1 -فاطس عادل

2 - ملجم أحسن

الأستاذ المشرف :

بوكعباش طارق

لجنة المناقشة	
أ - مغريش عادل	رئيسا
أ - بوكعباش طارق	مشرفا ومقررا
أ - بشكيط خالد	مناقشا

السنة الجامعية : 2016-2017

شكر و تقدير:

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما أتيتم من العلم إلا قليلا"

بداية نحمد الله حمدا كثيرا على توفيقنا لإنجاز و إتمام هذا البحث

كما نتقدم بشكرنا الجزيل و إمتناننا الكبير للأستاذ "بوكعباش طارق" الذي تحمل عناء الإشراف على هذا البحث و منحنا الكثير من وقته الثمين بكل رحابة صدر و طيب خاطر و لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه طوال مدة البحث

كما نتقدم بشكرنا و إمتناننا لكل من ساهم في مساعدتنا من قريب أو من بعيد

و الحمد لله وما توفيقنا إلا بالله سبحانه به نستعين و نستجير

الإهداء:

إلى من يعجز اللسان عن شكرهم و حياتنا فردوس بوجودهم...

إلى أغلى نساء و رجال...

إلى ريان القلب و ريحان السماء...

إلى من هم في القلب يقيمون ...
و على عرشه يبكون ...
وهم بالذهب و الفضة فيه مرسومون ...
أوليائنا الأعزاء...

إلى أقرب الأقارب ورود و ريحان الأهل إخوتنا...

الفهرس

الفصل الأول: التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي : مقاربة نظرية

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي والنظري للتهديدات الأمنية

المطلب الأول: مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية

المطلب الثاني: الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنشأة التهديدات الأمنية

المطلب الأول: النظريات التقليدية و الكلاسيكية

المطلب الثاني: النظريات التكوينية و النقدية

الفصل الثاني: التحول في طبيعة التهديد وتداعياته على أمن منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: التهديدات الأمنية التماثلية في دول الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الأزمات الداخلية

المطلب الثاني: الأزمات البينية و المشتركة

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية اللا تماثلية في دول الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية–دراسة في الأسباب والانعكاسات–

المطلب الثاني: الإرهاب الدولي–دراسة في المصادر والانعكاسات–

الفصل الثالث: الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وأثرهما على أمن الساحل

المبحث الأول: الجريمة المنظمة

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة وأشكالها

المطلب الثاني: العوامل والانعكاسات التي أدت إلى انتشار الجريمة المنظمة

المبحث الثاني: الاتجار بالبشر

المطلب الأول: دراسة مفاهيمية و نظرية للظاهرة

المطلب الثاني: الجهود الدولية في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر

الخاتمة

مقدمة

1 -**تقديم الموضوع:**

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي أحد الأمثلة الجيو–سياسية التي تأثرت بموجة التحول في مفهوم الأمن بحيث أصبحت تمثل إحدى الفضاءات الجيو–سياسية التي جدبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة إبان الحرب الباردة وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها، ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد، وارتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية وتشابكها والتي وقد كان للتحولات التي أفرزتها العولمة وتعددية .باتت لها تطلعات في المنطقة– منطقة الساحل– المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية على ضوء الخصائص التي فرضها واقعها الجيوبوليتيكي ، والتي ألقت بظلالها على منطقة الساحل الإفريقي، تظهر في شكل حلقة تهديدات أمنية واحدة مترابطة وبمخارج عديدة تجعل من الصعوبة بما كان على الدارس تجنب فك الارتباطات أو حتى فصلها عن بعضها البعض كنشاطات الجماعات الإرهابية أبرزها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها وصورها كالتهريب ، المخدرات والأسلحة...والاتجار بالبشر.

2– أهمية الموضوع: –

لأي موضوع كان أهمية علمية تجعله محل الدراسة والبحث ، والتي من خلالها نستخلص النتائج والحقائق التي تساهم في إثراء رصيد الدراسات الأكاديمية المتعلقة به ، حيث تبرز أهمية هذه الدراسة "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي –الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر–"من خلال محاولة تفكيك معطيات المشكلة الأمنية في المنطقة وتحديد مختلف الأسباب والفواعل والظواهر الكامنة لموضوع الدراسة، ومن ثم تحديد مستويات التهديد الأمني وطبيعته وصولا إلى الكشف عن الآثار المترتبة عن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل.

3 – **مبررات اختيار الموضوع:** ينطلق أي مشروع بحث من دوافع ذاتية لها علاقة بالباحث وأخرى موضوعية ترتبط بمجال تخصصه بالدرجة الأولى إلى جانب ميولاته في الدراسة البحثية وكشف الحقائق الكامنة وراء الظواهر والأحداث وما لها من علاقة بالتطورات الدولية الراهنة، وتكمن أهمية هذه الدوافع في أنها تمثل السبب الرئيسي لنجاح مشروعه العلمي وهي كالآتي:

الأسباب الذاتية:

إن اختياري لموضوع " التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي– الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر–" تغذيه عدة دوافع ذاتية ، الأول يتعلق بمجال تخصصي الأكاديمي وهو الدراسات الأمنية، واختياري لهذا الموضوع الذي يع من بين أهم القضايا الأمنية المتعددة الأبعاد والمستويات من التعقيد، ورغبة مني في الوصول إلى تحقيق معرفة كاملة بشأن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وقضايا الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر ومحاولة تفكيكها وتفسير معطياتها و مفرزاتها في ظل التغيرات والتحولات إلى مستوى الدول والفواعل الأخرى– الرسمية وغير الرسمية–قومية وفوق قومية– وكذا التحول على مستوى التهديد الأمني ، واتخاذه أبعاد ومستويات متعددة تخطت حدود الدول ومدى انعكاس ذلك على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي المعروفة "بساحل الأزمات" فقد وجدت في هذا الموضوع الجديد نوعا ما مجالا معرفيا واسعيا مليئا بالخبايا وهو ما جعلني شغوفا لتناوله بالدراسة والتقصي.

الأسباب الموضوعية: إلى جانب الأسباب الذاتية السالفة الذكر، هنالك مجموعة من الأسباب الموضوعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهمية الموضوع باعتباره من القضايا الأمنية الجديدة على الساحة الإقليمية والدولية بعد الحرب الباردة ، والذي لقي اهتمام كبير من قبل الأكاديميين والباحثين في ميدان الدراسات الإستراتيجية والأمنية من خلال إصدار دراسات دورية في بعض المقالات المنشودة في المجلات والإصدارات المشتركة والتقارير وكذا التعرض للموضوع من خلال بعض الملتقيات الوطنية والدولية بصفة مباشرة، وذلك نظرا لأهميته في حقل العلاقات الدولية التي تتجلى في توضيح كيفية استفحال ظاهرة التهديدات الأمنية على مستوى الدولة الوطنية وانتشارها من دولة لأخرى على المستوى البيئي، ومن منطقة إلى منطقة أخرى على المستوى الجهوي ، ومن إقليم إلى إقليم آخر... وكذا إفرازاتها وانعكاساتها على المنظومة الأمنية للدول والشعوب والمجتمعات ولمنطقة الساحل الإفريقي وللمنظومة الأمنية الدولية بشكل عام.

4– أدبيات الدراسة : إن أهمية موضوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي جعله موضوعا ثريا للعديد من الاختبارات البحثية المطروحة على مستوى الدراسات السياسية و الأكاديمية و المتخصصة في المجال الأمني. ولكن الموضوع ورغم تناوله في الكثير من الدراسات السياسية و الأمنية إلا أنه بقي يعاني من قصور معرفي نوعا ما نظرا لضيق حدود الدراسة الزمانية و المكانية على عكس درجة التعقيد ة الترابط والجدة التي يبدو عليها موضوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،

الجريمة المنظمة و الإتجار بالبشر. وعلى ضوء ما توفر لنا نحن كباحثين في الموضوع من مادة علمية . فإن هذا الأخير تم تناوله في بعض المراجع العلمية السياسية و القانونية ، جاءت أغلبها على شكل رسائل جامعية و تقارير لهيئات دولية و مجلات دورية متخصصة في الشأن الإفريقي. نجد من أهم الدراسات التي أثارت الموضوع بالدراسة والتحليل ما يلي: – دراسة قدمها الباحث" أبصير احمد طالب " **تحت عنوان "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** " رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: العلاقات الدولية: فرع إستراتيجية و مستقبليات للسنة الجامعية 2009– 2010 بجامعة الجزائر. حيث تناولت بإسهاب وتحليل علمي دقيق المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بأبعادها و آثارها المتعددة. – دراسة أيضا قدمها الباحث "منصوري رؤوف " **تحت عنوان "الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص: حقوق الإنسان و الأمن الإنساني للسنة الجامعية 2013–2014 بجامعة سطيف. أبرز فيها ظاهرة الهجرة غير الشرعية كنمط من أنماط الجريمة المنظمة من زاوية الأمن الإنساني مبرزا الأسباب المنتجة للهجرة السرية و آليات مجابهتها على المستويين الوطني و الدولي. –أيضا نجد دراسة أخرى بعنوان "**أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. تخصص: دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن الشامل من إعداد الطالبة "ياسمين حداد". تناولت من خلالها تطور مفهوم الأمن من الأمن العسكري–الصلب– إلى الأمن الشامل بأبعاده و مستوياته الوطنية، الإقليمية و الدولية مع التركيز على منطقة الساحل كحالة عن هذا التطور في مفهوم الأمن. أما فيما يتعلق بالمجلات و الدوريات : نجد " **مجلة قراءات إفريقية**" وهي مجلة دورية متخصصة في الشأن الإفريقي قد تناولت موضوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل . حيث أبرزت في عددها 19 الصادر في مارس 2014 إشكالية : الإستعمار الأوربي التقليدي و جريمة التجارة بالإنسان الإفريقي ، مع تسليط الضوء على الخلفية التاريخية لجريمة الإتجار بالبشر في دول الساحل ودور الإستعمار الأوربي في تكريسها. والتي اتخذت منحا آخر بعد الحرب الباردة كأحد اخطر أشكال التهديدات الأمنية الجديدة إقليميا و دوليا. –تقرير مجلة النون بوست في مقال بعنوان "**ظاهرة الإتجار بالبشر في إفريقيا**" نشر بتاريخ: 12 أفريل 2017 ، تطرق إلى دور تفكك الدولة الليبية و مؤسساتها في انتشار السلاح و الفوضى و ارتفاع وتيرة الاتجار بالبشر بصوره المختلفة.

– أما فيما يتعلق بالتقارير التي تناولت موضوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر . نجد **تقرير التنمية البشرية لسنة 2014** الذي تناول الموضوع كميا من خلال الإحصائيات و الأرقام لتوضيح حجم الظاهرة و مدى خطورتها على الأمن الدولي.

4- الإشكالية المركزية:

ما مدى تأثير الحركيات السببية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في إعادة تشكيل الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر كتهديد أمني متغير مستمر وخطير؟

5-الإشكاليات الفرعية:

1- كيف أثرت متغيرات البيئة الدولية خلال وبعد الحرب الباردة في نشأة وبروز تهديدات أمنية تماثلية ولا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي؟

2-ما طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي؟

6-الفرضية المركزية:

طبيعة التركيبة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في منطقة الساحل أثرت بدرجات متفاوتة الخطورة على الأمن في الساحل الإفريقي.

الفرضيات الفرعية:

1-تعدد المداخل المفاهيمية و النظريات الفكرية من حيث المبدأ المثالي و الواقعي والبنائي ساهم في إنشاء مقاربات أمنية جديدة في منطقة الساحل الإفريقي.

2-قابلية اللاإستقرار واللاأمن في دول الساحل الإفريقي تحكمت فيه جملة عوامل بيئية، إقليمية ودولية.

3-تتشارك البنى المجتمعية مع فواعل قومية وفوق قومية ورسمية وغير رسمية وفواعل دولية وإقليمية في آليات الإدارة والتوظيف من جهة، ومن جهة أخرى في تسوية ومواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر في الساحل الإفريقي.

7-الإطار المنهجي و المفاهيمي:

تلجأ الدراسة بالبحث والتحليل والتقويم لطبيعة التهديدات الأمنية التي تحيط بمنطقة الساحل الإفريقي مع تحديد مستوياتها وفواعلها وأبعادها.

1- الإطار المنهجي للدراسة:

تقتضي دراسة إشكالية التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي- الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر- التطرق إلى الخلفية السياسية التاريخية لدول منطقة الساحل الإفريقي، لذلك اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يعنى بإعادة بناء الماضي ودراسة الأحداث الماضية وربطها بظواهر راهنة تمتد إليه.

أما في ما يتعلق بدراسة متغيرات المعطيات وإشكالية التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي- الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر- فاللجوء لاستعمال مقاربة تحليلية تفكيكية مطلب لا مفر منه، وهذا يعني بالضرورة توظيف منهج تفكيكي تركيبي، كما قمنا باستعمال المنهج الإحصائي الذي يتناول بالدراسة والتحليل الظاهرة المدروسة من الناحية الكمية بهدف إثبات الحقائق العلمية المتصلة بالظاهرة ،على غرار الإحصائيات المتعلقة بنشاطات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر (المتاجرة بالأسلحة، عمالة الأطفال، تجارة الرقيق والجنس...)

2- الإطار المفاهيمي للدراسة:

تقتضي دراسة إشكالية التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي- الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر- التطرق للعديد من المفاهيم الأساسية ذات الصلة.

الساحل الإفريقي:

الساحل الإفريقي كلمة عربية الأصل هي في معناها الجيوبوليتكي (Geopolitique) تعني: ذلك القوس الذي بدايته المحيط الأطلسي في الغرب وصولا إلى البحر الأحمر في شرق البلاد لتغطي مساحة:3053200 كلم^2 ، أو هو الحزام الذي يربط السودان بكل من تشاد و النيجر و مالي و الجزائر و حتى موريطانيا و دون أن ننسى ليبيا.

و كثيرا ما يتم لحسابات جيو- اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا بل و حتى جزر الرأس الأخضر.

التهديدات الأمنية التماثلية:

يطلق هذا المصطلح على النمط التقليدي للتهديدات الذي يتميز بالطابع البيئي العسكري و تتشابه في الفوائد من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة "أ" و دولة "ب" مثل: التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية و كوريا الجنوبية باستخدام القوة بينها.

مفهوم الدولة الفاشلة:

مصطلح دخل قاموس العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ويتمثل في انهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية في عدد من الكيانات السياسية ذات التركيبة المجتمعية المتعددة الإثنيات، وتقترن هذه الظاهرة- ظاهرة الدولة الفاشلة- بصراع طائفي شديد ومعقد ، و إثنية عنيفة وبروح عسكرية، وربما صراع إقليمي مستوطن ومن الأمثلة الواضحة على ذلك: يوغوسلافيا سابقا، والصومال وليبيريا وكمبوديا ورواندا وزائير وسيراليون وأفغانستان... وغيرها.

مفهوم أشباه الدول-الدول المشوهة-

مصطلح استخدمه "بول" "BULL" و"واطسون" "WATSON" في مؤلفهما:

" The expansion of international society (توسع المجتمع الدولي 1990).

ويشير هذا المصطلح إلى دول آسيا وإفريقيا وجزر المحيط الهادي المستعمرة سابقا، والتي حققت عبر عملية إزالة الإستعمار ووضع الدولة شرعيا، لكنها تفتقر للكثير من المقومات الواقعية للدولة.

التهديدات الأمنية غير التماثلية :

هي تلك التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض و عدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة. و يشمل هذا النوع من التهديدات: الجريمة الاقتصادية و المتاجرة بالأسلحة و الإرهاب العابر للحدود، و الجريمة المنظمة، النزعات الداخلية ، و ما يصاحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان و الإبادة الجماعية التي تجد لها مكانا مثاليا في الدول الفاشلة **(failed states)**

، فقد برزت نتيجة للتغير الجوهري في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى "النمط اللاتماثلي " بالنظر إلى تناظر وتناسق طبيعة أطرافها تزامنا مع التحولات و التغيرات الحاصلة في النظام العالمي.

الجريمة المنظمة:

هي الاصطلاح الذي توصف به الظاهرة الإجرامية التي تكون من ورائها جماعة معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي و تهدف إلى الربح.

الجريمة المنظمة الدولية –العبر وطنية–:

تعرفها منظمة الأمم المتحدة :هي ذلك السلوك الذي يرتكب إخلالا بقواعد القانون الدولي و إضرار بالمصالح التي يحميها، أي أنها سلوك (فعل أو امتناع) مخالف لقواعد القانون الدولي ، و يلحق ضررا كبيرا بمصالح و أموال الجماعة الدولية و يستقر في العلاقات بين الدول الاعتقاد بضرورة معاقبة هذا السلوك جنائيا.

الهجرة الغير شرعية:

و تعني: " الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر أو دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقلة، أي بعيدا عن الأطر الرسمية و القانونية المتعارف عليها دوليا ".

الإرهاب الدولي:

أصبح الإرهاب الدولي في تطوره الحديث صالح للإستخدام كبديل للحروب الثقيلة ، فالإرهاب قد يستخدم لإثارة بعض الأحداث الدولية و إثارة التقرب و التوتر لدى الدول المعادية ، حيث اشتهرت بعض الدول برعايتها للإرهاب و تعمدها الإضرار بمصالح دول أخرى أو التدخل في شؤونها الداخلية تأثيرها للمنظمات الإرهابية داخل تلك الدولة و تقديم المساعدات اللازمة لها دون أن تورط نفسها في ارتكاب أعمال العنف، أو أن تواجه رد فعل المجتمع الدولي.

الاتجار بالبشر :

ورد عن التقدير العالمي فيما يخص ظاهرة الإتجار بالبشر الصادر سنة 2014 ما يلي:

"تشمل ظاهرة الإتجار بالبشر كل بلد تقريبا في كل منطقة من العالم ، و فيها بين عامي 2010 و2012، جرى تحديد ضحايا يحملون 152 جنسية مختلفة في 124 بلدا عبر الكرة الأرضية...، هي جريمة عبر وطنية كثيرا ما يتورط فيها جناة داخليون ، و تشمل رقعة جغرافية محدودة. حيث كشفت توزيع تدفقات التجار حسب النطاق الجغرافي (2010-2012)، أن أغلب هذه التدفقات تتم عبر الحدود داخل المنطقة الفرعية نفسها بنسبة 37، وهو ما يحدث داخل حدود إقليم ما بين الإتجار من أجل العمل القصري . في حين تتقدر أوجه و أشكال الإتجار بالبشر ما بين الاتجار من أجل العمل الق صري ، و الاستغلال الجسمي للضحايا و الاتجار بالأعضاء البشرية و غيرها من الأنماط الأخرى للظاهرة ،الأمر الذي دفع أعضاء المجتمع الدولي التي تحمل مسؤولياته لحماية هذه الفئات من خلال تجريم الاتجار بالأشخاص باعتباره جريمة.

6- حدود ومجال الدراسة: أي موضوع دراسة مهما كان على الباحث الأكاديمي تحديد الإطار الزماني و المكاني لدراسته من أجل تحديد نطاق الإشكالية الرئيسية من حيث المدى الزمني الذي تغطيه هذه الأخيرة وكذلك الرقعة الجغرافية والموضوع الذي تتضمنه.

الحدود الزمنية: عند الحديث عن المدى الزمني لموضوع دراستنا والمتمثل في التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي- الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر- ،سنقوم بتسليط الضوء على مجريات الأحداث والظروف الإقليمية والدولية لاستفحال ظاهرة التهديد الأمني في منطقة الساحل انطلاقا من استقلال دول المنطقة بداية خمسينيات القرن الماضي وصولا إلى فترة ما بعد الحرب الباردة وتشابك التهديدات الأمنية مع مصالح الدول والقوى الخارجية ،الإقليمية والدولية، والتدخل في ليبيا 2011 ومالي 2012م.

الحدود المكانية: لقد تم تحديد الإطار الجغرافي للدراسة في فضاء الساحل جنوب الصحراء الكبرى والممتدة من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في شرق القارة السمراء لتغطي مساحته 3053200 كلم² ، ولكننا سنركز في بحثنا بصفة خاصة على منطقة الساحل الإفريقي التي تضم 05 كيانات سياسية: موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد، ليبيا ودولة الجزائر كطرف محوري في المنطقة.

7-المقاربات النظرية للدراسة: الطبيعة الأمنية للدراسة هي في حد ذاتها تحدي من حيث الإقترابات النظرية التي كتبت حول موضوع الأمن، لذلك فأهمية الموضوع وطبيعته تستدعي سياق نظري

متكامل لإدراك وفهم حقيقة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وقضايا الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

مقاربة المعضلة الأمنية والنزاعات الإثنية:

ظهر مصطلح المعضلة الأمنية في فترة الخمسينيات على يد البريطاني "هيربرت بترفيلد" "Herbert Butterfield" والأمريكي "جون هيرز" " John herz ".[1]

إن انهيار الدولة أو عجزها عن أداء وظائفها الأساسية جعل الجماعات الإثنية تعتمد على وسائلها الخاصة للمحافظة على بقائها من جهة ،ومن جهة أخرى عدم ثقة تلك الجماعة في الجماعات الأخرى التي تقاسمها نفس الحدود الجغرافية، وهو ما يضع تلك الجماعات في مواجهة بعضها البعض وذلك لتحقيق أمنها.[2]

مقاربة النزاعات الإثنية: (Kufman theory مقاربة كوفمان)

هذه المقاربة تناسب أطروحة الصور الثلاث التي جاء بها " كينيت والتز" "Keinith Waltz" مع تعديل تلك الصور على النحو الآتي:

ص1: موجة الانتشار والعنف "Mass preference"

ص2: النزعات الأجنبية

ص3: شكل النظام السياسي

وقصة كوفمان لها مسببات النزعة العدائية أو العنف الذي تلجأ إليه الجماعات الإثنية وهي:

1- مشكلة المصاهرة الخارجي

2- عامل هيمنة إثنية على بقية الإثنيات

---

1 -Paul roe , **ethnic violence and the social Security dicemma(London and New york** : routtedje taylor and francis group,1edu,2005,p01.

2 - Christian geiser, **Approches théoriques sur les conflits ethniques et les refugies**. www.paixbalkaus.org/onthibution/geiser-parautbasmie.pdf.

3- وجود نمطية سلبية بين الإثنيات.

4- الصراع على الرموز الإثنية.

مقاربة الأمن الإقليمي:

المقصود هنا كل ما يؤثر على مجريات الأمور في الدولة إيجابا أو سلبا لما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات وإرهاب وأعمال عنف، مما يجعل احتمال تهديد أمنها القومي كبيرا، تلجأ هذه الدولة إلى حشد القوى والموارد لمواجهة ما قد تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرف فيه.[1]

مقاربة الأمن الإنساني:

هي نتاج تطوير مفهوم الأمن واعتماده كمقاربة أمنية شاملة لتعاملات الإنسان الدولية سعيا من الدول لمحاصرة التهديدات الأمنية المتصاعدة من شاكلة موجات العنف السياسي والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وغيرها، الأمر الذي يعود إلى تفعيل مقاربة الأمن الإنساني من خلال جوهرها- التدخل الإنساني- في الدول العاجزة عن حماية أمنها القومي وأفرادها أو الأقليات منها خاصة، وهو ما يؤدي بالتأكيد لصورة سياسية جديدة قد تحمل معها مشاكل سياسية وأمنية معقدة ومستمرة.[2]

مقاربة الدولة الفاشلة: "failed state"

قبل التطرق لمقاربة الدولة الفاشلة يتعين علينا في المقام الأول تقديم مفهوم للدولة الفاشلة" ، حيث تم ربط هذا المصطلح بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بالحالة الصومالية والليبيرية و حالة رواندا وهايتي ، وكذا جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا. حيث أطلق هذا المصطلح من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لوصف بعض الدول التي بات فشلها في القيام بوظائفها الأساسية

1- محمد عزيز شكري، "**الأحلاف والتكتلات في السياسية العالمية** (الكويت: سلسلة عالم المعرفة ، (ع7)، 1978، ص ص11-13.

2-Barbara Delcourt ,**théories de la sécurité**-www.ulb-ac-be/students/bespo/documents/cours/théories de la /20securite .PDF , p72.

وكذا الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين [1] ، حيث جاءت هذه المقاربة النظرية لمحاولة فهم ورصد النزاعات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث اعتبر" كالفي هولستي" أن الصراعات ستأخذ أشكالا أخرى أو كما يسمى" بحروب الشعوب" وتتميز بالخصائص التالية: [2]

-غياب حملات عسكرية نظامية بل من جهات أخرى (غير نظامية تقود العمليات العسكرية).

-تكون للشعوب قابلية العنف والتطرف وهذا ما تعبر عنه الأرقام بازدياد الحروب الداخلية ذات أبعاد إثنية وعرقية ودينية بعد نهاية الحرب الباردة.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا خلال جمعنا للمادة العلمية المتعلقة بموضوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر قلة الدراسات الأكاديمية و المتخصصة ، و نقصد بذلك الكتب العلمية بأقسامها المختلفة المكتوبة و الإلكترونية ، وهذا رغم الكثير من المراجع البحثية الدارسة للموضوع والتي توفرت على شكل مقالات علمية منشورة في الدوريات المشتركة و المجلات و الجرائد إضافة إلى بعض الملتقيات التي تناولت بالنقاش و التحليل ظاهرة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بالتخصص الأكاديمي . و هو ما وضعنا أمام حتمية الاعتماد بنسبة كبيرة على ما توفر من المراجع و المصادر الموجودة و المتاحة، و التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع محل الدراسة و المتمثل في التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي , الجريمة المنظمة و الإتجار بالبشر ، كان من الضروري تقسيم الدراسة إلى مجموعة من المحاور الأساسية وفق خطة بحثية مقسمة إلى فصول و مباحث و مطالب.

يتطرق الفصل الأول من البحث إلى التأصيل المفاهيمي و النظري للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل و يركز على مبحثين رئيسيين هما:

---

1 - Kathia Legare, **les états défaillants dans la filients terroriste**, obtenir par :www.hei.ularal.com/document. Le 12/05/2017

2 - Jeun jacques rache, **théories des relation international**,5eme édition , paris, 2004,p109.

الأول: تناولنا فيه مفهوم الأمن كمدخل نظري مفاهيمي لدراسة موضوعنا حول التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، و استعراض تطور المفاهيم ذات الصلة في العلاقات الدولية و حقل الدراسة الأمنية . أما **الثاني:** فهو امتداد معرفي للمبحث الأول تناولنا فيه عنوان النظريات المفسرة لتطور مفهوم الأمن بدءا باستعراض المقاربة المعرفية المثالية مرورا بالواقعية وصولا إلى بعض نظريات ما بعد الحداثة من بنائية و نقدية .....، و التي حاولت تفسير الأمن انطلاقا من افتراضاتها و بنا ءاتها النظرية و الزاوية المراد النظر إليه منها.

أما **الفصل الثاني** من المبحث فيتطرق إلى طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و التي ترد على شكل تهديدات أمنية تماثلية و أخرى لاتماثلية . تبرز الأولى على شكل أزمات داخلية تعالج أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي ، ثم تستعرض المشكلة الاثنية في تلك المنطقة أيضا وعلاقتها مع نشاطات الجريمة المنظمة . أما الثانية فتبرز على شكل أزمات بفرعين: مشتركة وبينية ذات البعد الإقليمي.

وكلاهما تستعرضان أمثلة سياسية واقعية توضح حجم التهديد الأمني التماثلي في المنطقة الساحلية جنوب الصحراء من خلال أزمة التمرد التارقي باعتبارها أزمة مشتركة و ك ذا الأزمة التشادية الليبية – بوصفها أزمة بينية– مع الإشارة إلى نوع آخر من الأزمات الداخلية ذات البعد الإقليمي و التي يصطلح عليها تسمية –الأزمات المنتقلة أو المنتشرة– و التي أمكن لنا رصدها على طول منطقة القرن الإفريقي في شكل أزمات محيطية منتشرة .

أما **المبحث الثاني** من الفصل الثاني فقد تناول بالدراسة و التحليل عنصر التهديدات الأمنية اللاتماثلية و التي ظهرت في شكل حلقة تهديدات أمنية ارتبطت فيها الأولى بمشكلة الإرهاب الدولي ، أما المشكلة الأمنية الثانية فتعلقت بالهجرة غير الشرعية العابرة للدول و القارات في منطقة الساحل الإفريقي .

في حين تناول **الفصل الثالث** و الأخير من الدراسة البحثية عنصري الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر كأخطر تهديد أمني متنامي يجابه منطقة الساحل الإفريقي، و المتفاعل مع العديد من المعطيات الأخرى التي ذكرناها في شكل تقاطع مصالح القوى الكبرى و تنافسها السياسي و الاقتصادي و الإستراتيجي على المنطقة، إضافة إلى العوامل و الفواعل المتوطنة في المنطقة

في حين جاءت **الخاتمة** على شكل نتائج و استنتاجات.

الفصل الأول:

التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي :

مقاربة نظرية

الفصل الأول : التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي :مقاربة نظرية

تمهيد:

تعتبر الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية التي شهدت تطورا كبيرا، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث حفزتها النقاشات النظرية حول تضييق وتوسيع مفهوم الأمن ويشهد العالم اليوم بروز تهديدات أمنية جديدة غامضة المعالم مبهمة المصدر مثل: الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، الأمراض الوبائية، التدهور البيئي وقضايا تغير المناخ ..... ، هذه التهديدات لا تهدد الدولة فحسب بل تهدد فواعل أمنية أخرى (أفراد، جماعات). وقد تزايد حجم هذه التحديات الأمنية نتيجة زيادة سرعة النمو السكاني والتطور المتزايد لتقنيات الأسلحة وطرق الاتصالات والمواصلات، هذا ما أدى بدوره إلى تسارع وتيرة انتقال هذه التهديدات الأمنية داخل وعبر الحدود الوطنية، فالحركة الواسعة داخل حقل الدراسات الأمنية استوجبت ضرورة مواكبة مفهوم الأمن التقليدي مع هذه التطورات من خلال توسيع مضامين الأمن يشمل تهديدات أمنية جديدة بالإضافة إلى تعميقه ليشمل فواعل أمنية جديدة ذات طبيعة غير دولاتية.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للتهديدات الأمنية .

يعتبر مفهوم الأمن عامة والتهديدات الأمنية خاصة من بين أكثر المفاهيم إثارة للنقاش لما يحملانه من تعقد وتشعب وتعدد التعريفات حولهما وتضاربهما، وبذلك سنحاول تقديم مختلف التعريفات التي أعطيت لهما.

المطلب الأول: مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية:

أولا: الأمن

لغة: وردت كلمة الأمن في القرآن الكريم في آيات كثيرة منها قوله تعالى:﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ وقوله تعالى أيضا في سورة الأنعام: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾. ولا يمكن فهم معنى الأمن إلا من خلال التأمل في نقيضه وهو الخوف "FEAR" وبالتالي فالأمن هو الاطمئنان من جميع الجوانب الناتج عن الوثوق بالله.[1]

-ترجع كلمة الأمن إلى اللغة الإغريقية " SECURUS/SECURITAS" المستنبطة من الكلمة المركبة "SINE-CURA" بحيث SINE تعني "بدون"، مثل الفرنسية sans وتعني " CURA" اضطراب، ومنه تعني SINECURA بدون اضطراب.[2]

اصطلاحا: كلمة الأمن يصعب حصرها في تعريف واحد ومنه نقدم تعاريف مختلفة:

يعرفه أرلوند ولفر : A.WOLFERS بأنه: عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة.

يعرفه كينيت بوت K.BOTH و وايلر WHEELER : بأنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إ ذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق الأمن إذا نظر عليه على أنه عملية تحرر.

1- رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية**، مداخلة في إطار تنشيط فعاليات الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط . واقع وآفاق . قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، 2008، ص 271.

2- سليم قسوم، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية عبر منضارات العلاقات الدولية**، دراسة في تطوير مفهوم الأمن، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2010، ص18.

يعرفه باري بوزان B.BUZAN: بأنه في حالة الأمن يكون النقاش دائر حول السعي للتحرر من التهديد.

تعريف الموسوعة السياسية: الأمن هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوطات خارجية أو انهيار داخلي.[1]

تعريف والتر ليبمان: إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم السياسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه.[2]

كما عرف دومينيك دافيد الأمن في معناه الواسع على أنه يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي للخطر في حال أصبح ذلك ممكنا.

ثانيا: التهديدات الأمنية:

إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية الأمنية أنتج اختلافا أكبر في تحديد المقصود بالتحديد، وإذا كان الكثير من الباحثين يستعيضون عن الضبط الاصطلاحي للمفهوم بالفوضى إتيمولوجيته(التعريف اللغوي) فإن ذلك لا يتيح للباحثين تكوين فكرة واضحة عن: ما المقصود بالتهديد؟ ومن هو الطرف المستهدف في أمنه؟ ومتى يصبح التهديد ذو طابع أمني؟

هذا وقد جرت العادة أن يفهم مصطلح التهديد على أنه: التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر والأذى غير أنه وفي ظل طبيعة لا عسكرية أصبحت سمة التهديدات الأمنية الحالية منها والمتطورة من المستحيل أن يعرف على النحو السالف الذكر. ذلك أن القصدية المفترضة في التهديد من خلال الإقرار بأنه سعي وتحذير ووعيد لم تعد متوفرة، أما الكثير من الفواعل التي تنتفي صفتها المادية ولكن قد يحضر أثرها المادي (التلوث البيئي، الاحتباس الحراري...) ، وغيرها من التهديدات التي أصبحت

1- يوسف شكري فرجاه، معجم الطلاب. دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ص22.

2- حسين بوراي، أمن إسرائيل: **الصراعات الإيديولوجية والسياسية**، دراسات استراتيجية، العدد 143، سبتمبر2004.

تتخذ طابعا أمنيا رغم صعوبة تحديد المسئولين عن إحداثها سواء كانوا دولا، فواعل ضمن الدول ، فواعل عبر أو فوق الدول.[1]

لغة: التهديد بالإنجليزية " THREAT" من الفعل اللاتيني TRUDER أو TO PUSH THRUST بمعنى التهديد أو الخطر والتحليل الكلاسيكي لأصل المصطلح يعود إلى وجوده في مختلف اللغات الأجنبية[2]

– والتهديد هو نتاج عن نية إلحاق الأذى والضرر [3]. فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا.

إصطلاحا: مصطلح التهديد الأمني يشير إلى المصدر والمعنى لنوع معين من الهجوم كالتهديد العسكري، التهديد الإرهابي. فالتهديد هو أي نوع من أنواع الأعمال العدائية التي يمكن أن تمارس ضد النظام.

أيضا يقصد به النشاط العدائي الذي تقوم به الجماعات المعادية التي يتسبب في نتائج غير محمودة العواقب.[4]

أما المفهوم الإستراتيجي للتهديد: فهو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية، مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد تضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر.[5]

1– محمد عمارة، السلام والأمن الجماعي. دار الشروق، القاهرة، 1998، ص05.

2– huns gunter brauch,**security threat challenges,valuerability and risks**,octo–subr institute for political,free university of berlin,germany,2010.

3– ابن منظور، لسان العرب. ج26، دار المعارف للنشر(د.ت.ن)، 2011، ص35.

4– الأمن النووي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، المملكة السعودية، 2008، ص71.

5– سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008، ص27.

المفاهيم المتعلقة بالتهديدات الأمنية:

من المفاهيم التي قد تتداخل في مفهومها مع التهديد لتعلقها هي أيضا بمفهوم الأمن منها مفهوم ي الخطر والتحدي.

عرف قاموس" le petit robert" الخطر "LE RISQUE" على أنه:

لغة: "كل مهدد محتمل الوقوع وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان" ، ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما تتصل بعلاقة ما مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات.

– فالخطر هو المرحلة الأولى لإدراك التهديد وعند الوصول لإدراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التهديد كما قد لا يؤدي إليه.[1]

– من المفاهيم التي تطرح ضرورة التفريق بينها وبين التهديد "التحدي"، هذه الأخيرة تعرف حسب "سليمان عبد الله الحوبي" في دراسته المعنونة "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)" على أنها المشكلات أو الصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها أو تشكل عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي دون الوصول إلى مستوى التهديد.[2]

كما يمكن التفرقة بين التهديد والتحدي من خلال نطاق كل منهما، فالصور التي يتخذها التحدي تدخل ضمن نطاق الأمن الناعم، أما التهديد فيدخل في نطاق الأمن الصلب، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد يكون مباشرا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بـاستخدامها، ويكون تأثيره مباشرا في الأمن أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.[3]

1– عمر بعزوز، **فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهيدات في إطار العولمة** ، مجلة الفكر البريطاني، (ع 60)، 2004 ، ص ص 178–179.

2– سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق. ص 28.

3– سليمان عبد الله الحربي، نفس المرجع. ص29.

طبيعة وأنواع التهديدات الأمنية:

1-طبيعة التهديدات الأمنية:

تختلف طبيعة التهديدات الأمنية باختلاف توجهات الدارسين والمفكرين فمنهم من يرى أن الأنواع الرئيسية للتهديدات هي:

تهديدات ذات طبيعة أمنية: ترتبط بطبيعة المشكلات المشارة عادة إلى مناطق الحدود كعمليات التسلل عبر الحدود، وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر والأموال والبضائع.

تهديدات ذات طبيعة عسكرية: وترتبط تلك التهديدات بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة في ما يتعلق بوجود مشكلات حدودية كامنة أو مكشوفة بين الجانبين، أو وجود صراع قائم أو محتمل.[1]

تهديدات بقاء الإنسان ورفاهيته: مثل المجاعة والمرض المميت والتدهور البيئي الذي يهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل ويمكن النظر إلى تهديد النشاط الإرهابي إما كنشاط إجرامي وإما كفئة بحد ذاتها.[2]

2-أنواع التهديدات الأمنية:

تتنوع توجهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية فمنهم من يرى أن الأنواع الرئيسية للتهديدات تتمثل في:

- تهديد الهجوم العسكري
- تهديد النشاط الإجرامي
- تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته مثل المجاعة والأمراض والتدهور البيئي الذي يحدد بقاء الإنسان على المدى الطويل، ويمكن النظر إلى تهديد النشاط الإرهابي إما كنشاط إجرامي وإما كفئة بحد ذاتها.[3]

1- محمد عبد السلام، **أمن الحدود في المنطقة العربية**، شركاء التنمية، بحوث، استشارات، تدريب، مصر، (د، س، ن)، ص04.

2- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، 2003، ص445.

3- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **مرجع سابق**، ص 455

كما تختلف درجة التهديد وصوره ، ومن هنا يمكن تقسيم التهديدات إلى الأنواع التالية:

1-التهديدات الفعلية: هذه التهديدات تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية فعليا ، أو التهديد الجاد باستخدامها.

2-التهديدات المحتملة: هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

3-التهديدات الكامنة: هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

4-التهديدات المتصورة: هي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظهر لها في المرحلة الآنية، بيد أن النظرة المستقلة لشكل لا طبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.[1]

المطلب الثاني: الساحل الإفريقي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة التجا ذبات الدولية في ظل الاكتشافات الجديدة للموارد الطبيعية الإستراتيجية، وهذا عكس ما كانت عليه أثناء الحرب الباردة، ولكن المنطقة تعاني اليوم من التهديدات اللاتناظرية والمتمثلة في الجريمة المنظمة (المخدرات،تجارة الأسلحة، تجارة البشر، الهجرة)التي ما فتئت تزداد انتشارا خاصة في ظل الدول الم تشظية (النيجر، تشاد، مالي، السودان، موريتانيا) ، والتي وجدتها الجماعات المتطرفة مرتعا لها في تكوين أفرادها.

الأبعاد الجغرافية للساحل الإفريقي:

الساحل شريط جغرافي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وتقدر مساحته بثلاثة ملايين كيلو متر مربع وتحدد بعض الأبحاث الجغرافية لنادي الساحل وغرب إفريقيا الملحق لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "فيليب هيزيغ" بعنوان التأشيرات الأمنية للتغيير المناخي في الساحل: آفاق سياسية، تلك المنطقة بين خطي العرض 12° و 22° و يتميز مناخه بين شبه جاف جنوبا وجاف شمالا ويتميز شريط الساحل بهشاشته وفقره وهو ممطر موسميا ويعرف نموا ديموغرافيا كبيرا ، دائما

1- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص29.

يعرف نشاطات اقتصادية وزراعية مهمة ومدنا أكثر كثافة ، و بحسب الدراسة نفسها فإن الساحل يمثل أجزاء من 12 بلدا و هي : جنوب موريتانيا ووسطها و شمال السنغال، غامبيا و جنوب مالي و النيجر و تشاد وأقصى شمال بوركينافاسو، و نيجيريا ووسط السودان و جنوبه و إريتريا و أقصى شمال إثيوبيا و جيبوتي.[1]

2-مفهوم الساحل الإفريقي:

هي البلدان التي تشترك جغرافيا بالساحل والصحراء معا، غير أننا من الناحية الجغرافية نجد أن الساحل هو الشريط الذي يمكن تحديده هنا استنادا إلى البحوث الجغرافية والمناخية للمعاهدة مثل الساحل والصحراء.[2]

- الساحل الإفريقي مصطلح عربي الأصل ويعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا . ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا، وقد خلقت شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي نوعا من الارتباك التحليلي حول حدود ديناميكيات التفاعل الاستراتيجي وإمكانية تلقفه من طرف المحللين.[3]

الأهمية الجغرافية للساحل الإفريقي:

تكتسي منطقة الساحل أهمية كبيرة حيث تتميز بموقعها الهام ، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية في القارة ، هذا بجانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية ومعدنية وتوجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة: الألماس والنحاس وكذلك اليورانيوم و الكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام التي لم تستفد منها بعض الدول حتى الآن مثل: احتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر بـ 100 مليون طن، إضافة إلى وجود النحاس يقدر الاحتياطي بـ 273مليون طن من

1- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2014، ص09.

2- المرجع نفسه، ص10.

3- عادل زقاغ، **واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو-سياسية** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (ع23)، الجزائر، ص157.

النحاس عالي الجودة كما تتمتع أيضا منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وهو صالح للملاحة.[1]

وكذا نهر السنغال يعتبر السادس من حيث الطول والخامس من حيث المساحة ، من المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه وتتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي، خصوصا في السودان و تشاد اللتان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل، كما أن هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت أن مستقبل العالم الطاقوي موجود بهذه المنطقة لاسيما بما يتعلق بالطاقة الشمسية، كون هذه المنطقة صحراوية ومن خلال ما سبق يتضح أن لدول الساحل مميزات ذات أهمية غير خفية مما يجعلها في دائرة الأطماع العالمية خصوصا بين أمريكي التي تحاول السيطرة عسكريا على المنطقة وفرنسا ثقافيا والصين اقتصاديا.[2]

العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى ظهور التهديدات الأمنية الصلبة واللينة:

أ-العوامل الداخلية: تشهد منطقة الساحل حالات من الاضطرابات الداخلية والتي جعلت من دارفور الحالة التي أخذت حصة الأسد من التغطية الإعلامية، ليس فقط بالنظر للكوارث الإنسانية التي أنتجتها، ولكن أيضا لكونها تقع على إحدى بحيرات النفط الكبرى في الساحل، مع وجود تنافس صيني غربي عليها، مع ذلك تبقى تشاد كذلك تعيش بصفة شبه دائمة الاضطرابات الداخلية بين الشمال والجنوب وبين مختلف الإثنيات مع وجود أطماع خارجية تاريخية لفرنسا وسابقا ليبيا على شريط " أوزو" وحاليا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى الاكتشافات النفطية في البلد.[3]

ولكن ومع أهمية هاتين الأزمتين، تأتي أزمة الطوارق الأكثر حساسية لـ 3 أسباب: الأول مرتبط بالحركة العبروطنية للطوارق التي جعلتهم موجودين في 6 دول ، أما الثاني فهو ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا في مالي والنيجر، وهذا ما أنتج اضطرابات قبل الاستقلال وبعده ، أما الثالث فيرجع للتوظيف الخارجي لهذه المسألة سواء من دول الجوار أو الخارج خاصة مع عمل عدد من الجمعيات

1- مجدي الداغر، أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم. دار الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص114.

2- المرجع نفسه، ص 115.

3- محند برقوق، **منطق الأمننة في ساحل الأزمات** ، معهد الدراسات الإستراتيجية، جامعة الجزائر، 2010.

الفرنسية على دعم بعض الجماعات التارقية لتبني مطالب متطرفة لا تتوافق مع طبيعة المجتمعات المحلية.2

ب-العوامل الخارجية: تتمتع منطقة الساحل والصحراء بأهمية كبيرة للعديد من القوى الدولية التقليدية منها وصاحبة التاريخ الاستعماري في المنطقة، فرنسا أو القوى الحديثة على المنطقة مثل الولايات المتحدة أو الصين ، ومع هذا التعدد سعت هذه القوى إلى توثيق تحالف مع عدد من دول المنطقة لمواجهة ما أطلقت عليه "الإرهاب الدولي" من ناحية، وتأمين آبار النفط لضمان تدفقها للأسواق الغربية والدولية من ناحية ثانية.

وتوازيا مع هذه الاعتبارات رصد معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عدد آخر من دوافع تنامي الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل والصحراء، من بينها الحرب الأهلية في ليبيا والتوترات الداخلية

في مالي ووجود صراعات محتملة على الثروات بين الدول الغنية بالثروات الطبيعية والغاز مثل(ليبيا والجزائر ونيجيريا) وتنامي التهديدات المتوقعة العابرة للحدود إلى أوروبا. [1]

كذلك وجود مؤشرات متجددة لاحتمالات اندلاع حروب جديدة في المنطقة بين دول السودان وجنوب السودان، أو بين الجزائر والمغرب ووقوع حروب أهلية صغيرة ذات قابلية للتمدد والتوسع بل والتصعيد في كل من ليبيا وتونس ومصر والنيجر ومالي، إلى جانب تنامي دور الحركات الانفصالية في إقليم دارفور بالسودان، و"أقلية التبو" في ليبيا و "الطوارق" في النيجر و مالي.

وبالنظر للحساسية الجيو -أمنية لمنطقة الساحل، وجود اليورانيوم (النيجر خصوصا) و الإكتشافات النفطية والغازية. أصبحت هذه المنطقة تجلب اهتمام الفواعل الدولية الأساسية خاصة فرنسا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد مند 1992 توسيع مجالات اهتماماتها مجالات إستراتيجية لتشمل إفريقيا ومنطقة الساحل تحديدا، وبذلك كانت جولتين لـ "هيلاري كلينتون " بالقارة السمراء وتم تبني المبادرة عبر الساحل بعد 11سبتمبر 2001 لإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول هذه المنطقة لملاذ آمن للإرهاب الدولي ، هذا بالإضافة أيضا للمبادرة الخاصة بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء والانطلاق في عمليات

1- عصام عبد الشافي، "معضلة الأمن في الساحل والصحراء "، مجلة السياسة الدولية، (ع195)، القاهرة، 2014 .

التدريب والمناورات المشتركة وكذلك تطلع الولايات المتحدة الأمريكية لبناء قواعد عسكرية لها في إفريقيا عموما وفي الساحل خصوصا، وتشكل مالي أحد الدول الأكثر احتمالا لاحتضان هذه القواعد.[1]

أيضا من بين العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى ظهور التهديدات الأمنية نجد:

1- شساعة مساحة دول ساحل الصحراء مما جعل أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود، وبالتالي فهي مناطق سهلة للاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والاتجار بالسلع والأسلحة، وكذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة.

2- الدعم الدولي الخليجي والغربي لهذه الجماعات لخدمة مصالح براغماتية (الموارد المائية والمعلومات) وتثبيتا لمخططات التقسيم الغربية.

3- ضعف الأنظمة الحاكمة وارتباطها بالميليشيات مما جعلها بين سندان الأنظمة الغربية والدول الكبرى، ومطرقة الجماعات المسلحة التي تؤثر وتتحكم في صنع القرار.

4- تردي الأوضاع الاجتماعية ، السياسية والاقتصادية والثقافية في منطقة الساحل، مما جعلها أرضية خصبة لنشاط الجماعات المسلحة والإرهابية.

5- عدم وجود تنسيق أمني مشترك بين الدول تجمع ساحل الصحراء ونقص التمويل والمواد اللازمة.

6- كثرة التدخلات الخارجية المتشبعة بمنطق المصلحة التي زادت الأمور سوءا.[2]

نستنتج مما سبق أن منطقة الساحل الإفريقي تعد إحدى بؤر التوتر في العالم ، وبالنظر إلى الأزمات والصراعات الإثنية و القبلية التي تعيشها المنطقة حاليا يمكن اعتبار منطقة الساحل "ساحل الأزمات" أو "قوس الأزمات". حيث أصبحت المنطقة مصدر لكثير من المشاكل المرتبطة غالبا بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد كما أضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه "المشروع الوطني" في دول الساحل . حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل وتغلغل و عجز في التعامل مع التنوع العرقي و التعدد الثقافي . حيث عرفت كل من مالي و النيجر و نيجيريا و تشاد و السودان و

1- محند برقوق، مرجع سابق.

2- بوحينة قوي، "الجزائر و الإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية والاكتفاء الأمني الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص 4-5.

الصومال و موريتانيا حروبا أهلية و أزمات سياسية و انقلابات عسكرية، و بالرغم من توسع التهديدات الأمنية إلا أن التزاحم الدولي في المنطقة و التقارير التي تشير إلى أن منطقة الساحل هي أفغانستان ثانية تبين بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل حيث جعلتها محل اهتمام الفواعل الدولية الكبرى.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنشأة التهديدات الأمنية

نتيجة لتعدد مستويات تحليل الدراسات الأمنية انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية و أعطت صياغات مختلفة للتهديدات الأمنية من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة و ذلك بسبب احتدام الصراع بينها حول فرض تصور معين لمفهوم الأمن . فالتقليديون (المنظورات التفسيرية، الواقعية، الليبرالية ، وكذالك الماركسية) حاولوا الحفاظ على المفهوم الضيق والتقليدي الذي يتعلق بأمن الدولة وفضلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم ، في حين النظريات التكوينية (البنائية والنقدية الاجتماعية) وعلى رأسها الدراسات النقدية للأمن الخاصة بمدرسة كوبنهاغن و التي حاولت إعطاء مفهوم جديد لطبيعة التهديدات الأمنية وذلك بإحداث قطيعة إيستمولوجية مع المفهوم التقليدي ومنه إعادة صياغة جديدة ، ومن زاوية تحليل مغايرة للتحليل النقدي الدولاتي ألا وهو التحليل المجتمعي لمفهوم الأمن . وعليه سيتم إدراج مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية حسب كل منظور من المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية.[1]

المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية

أولا: المدرسة الواقعية:

تعريف عام للنظرية: تعرف النظرية بكونها مجموعة افتراضات حول ظاهرة معينة وتهتم من داخل العلاقات الدولية بدراسة الظواهر السياسية الدولية كالحروب والأزمات وتزود النظرية بطرق ووسائل مختلفة لترتيب الحقائق وتحويلها لمعلومات وبيانات حيث يرى "كينيت و ولتز" أن النظرية تختلف عن

1- رياض حمدوش ، مرجع سابق . ص277.

القوانين نفسها فهي تعتبر مفسرة لها، ويبنى هذا المفهوم من خلال أربع طرق هي العزل و التجربة والتجميع و النمدجة و المثالية (التبسيط).[1]

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي فهو موجود في كل الاتجاهات التي تمثل هذا التيار وبنائه النظري، وعند كل المفكرين والمنطوين التابعين لهذا التيار "هان س مورغانثو" و" ريمون آرون" هذا الفكر يرجع إلى اليونان والصين حيث ورد في جذور النظرية التي أسسها "ثيو سيديد" حول الأمن والقوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين أثينا وإسبارطة حيث قال: إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستند إليها، وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله.

فالواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن يرتبط مباشرة بالدولة حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية و إقامة تحالفات عسكرية دولية.[2]

أما الواقعيون الجدد أمثال "روبرت جيلبن كينيت والتز، ستيفن كريزيز، روبرت تاكر و جورج مودلسكي". فقد كان هدفهم هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليلي البديهي إلى مستوى من التحليل أكثر علمية للوصول إلى مستوى نظرية علمية. وتقوم الواقعية الجديدة على مجموعة من الإفتراضات حاول كل مفكر من رواد هذه المدرسة أن يختصرها في مجموعة من النقاط التالية:

*النظام الدولي والعالم هو الفوضى

*النظام الدولي هو المسؤول الأكبر عن سلوك الدولة على المسرح الدولي

*الدول تبحث عن الحد الأقصى من القوة والأمن

*ضعف الثقة اتجاه القوانين الدولية والمؤسسات

*القوة هي السمة الأساسية في السياسات الدولية

1- عبد المنعم المشاط، ، **نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي في مجال المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، (ع54)، بيروت، أوت 1983، ص09.

2- تاكا يوكي ياماامور، تر: عادل زقاغ، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية** .

*النظرية لا تخلق التطبيق ، وإنما التطبيق هو الذي يخلق النظرية

وعموما يقدم الواقعيون الجدد تأكيدا على نحو مميز يقضي بوجود العاطفة الشريرة والحضور الفاجع للشر في كل فعل سياسي، وبسبب هذه العواطف غير القابلة للاستئصال يصبح النزاع أمرا محتوما، كما يركز الواقعيون الجدد على الضروريات السياسية الناتجة عن الفوضى الدولية، ففي غياب حكومة دولية يبقى الأدغال هو السائد.

ويرتكز الفكر الواقعي على مبادئ و أسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصار المدرسة الواقعية وهي كالتالي:

1-الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وهي المرجع والمصدر للسلطة القائمة في غياب سلطة مركزية كابحة لسلوك الدول، وهي ما نسميه بفوضوية النظام الدولي، وهنا الدولة تسعى لزيادة قوتها من أجل الدفاع عن أمنها القومي.

2- طريقة توزيع القدرات العسكرية بين القوى الكبرى والتوازن فيما بينها هو الذي يضبط الاستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدولة.

3- العلاقات السياسية كما يقول "هانس مورغانثو" تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجدورها أعماق الطبيعة البشرية من خلال النوايا، فالدول لا تستطيع أن تكسب الثقة فيما بينها وهو ما يولد الشك ، وبالتالي قيام الحرب.[1]

انطلاقا من هذه المبادئ فإن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسوا الأفراد، ولكن الدول التي تحمل على عاتقها أمن الأفراد المهدد من طرف الدولة الأخرى، وذلك عن طريق استخدام القوة والتي تعتبر أداة أساسية في كسب المصالح في ظل الطبيعة الصراعية و الفوضوية للسياسية الدولية ، ومن أهم المكاسب البقاء، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إقصاء الدولة كعنصر للواقع الدولي لأن حسب الواقعيين LES REALISTES هي التي تدور حولها كل المفاهيم والتصورات فبناء القوة العسكرية للدولة يمكن توفير الصناعات اللازمة لردع مصادر التهديدات الخارجية المحتملة.[2]

1- زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق. دار الكتب العلمية، لبنان، 2009، ص 37.

2- خديجة عرفة محمد، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص 14.

لاقت التصورات الواقعية انتقادات لاذعة خاصة في ارتكازها على القوة العسكرية فقط، وعلى إثر هذا ظهرت الواقعية الجديدة والتي يتزعمها المنظر "كينيت والتز K.WALTZ- ". من خلال مراجعة قضيتي زيادة القوة وزيادة القدرات العسكرية للدولة، أفرادا وعتادا، وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع للدفاع عن السيادة الوطنية.[1]

وخلاصة القول أن المنظور الواقعي يرى بأنه يجب على الدولة إقامة التحالفات المتوازنة والقوى الدفاعية الرادعة التي تحقق الأمن الدولي.

ثانيا: المدرسة الليبرالية(الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة):

إن الأمن و السلام الديمقراطي يعتبر من أهم التصورات الليبرالية للأمن، حيث يستبدلون مفهوم الأمن وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر"الأمن الجماعي" عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول إذ يوجد فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي، حيث يقوم تصورهم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بهدف مواجهة أي فاعل آخر.[2]

والليبرالية مجموعة مبادئ تعتمد على أفكار المنظرين "إيمانويل كانط " عندما اقترح تكوين فدرالية ، و "وودرو ويلسون" في تصوره لعالم يسوده السلام وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم ، والأمن عندهم يتحقق بالعوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية.[3]

هذه المؤسسات تخلق تشابك وتعاظم بين الوحدات حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة خوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدولة والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي.[4]

ورغم أن الليبراليين قد أقحموا فاعلين غير الدول محاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما وميدانا مثل : الجماعات المسلحة و النزاعات الإثنية ، لكنهم أبقوا الدولة كموضوع مرجعي لأن كل الفواعل تبقى مرتبطة بالدولة وتسعى لتعظيم مصالحها المادية عبر مفهوم المكاسب المطلقة.

1- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوينية. الجزائر، ص 188.

2- حمدوش رياض، مرجع سابق. ص275 .

3- ناكا يوكي يامامور، تر: عادل زقاغ، مرجع سابق .

4- حمدوش رياض، المرجع نفسه. ص276-277.

•الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي:

الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالف للواقعية، هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي، لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وفقا لـ "فولدستين" يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر، وقد وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، عندما اقترح إنشاء فدرالية تضم دول العالم، حيث تتكل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى ، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة.

ولا يترك للدولة منفردة تحديدا ما تراه إجراءات مناسبة تخصها وحدها، ورغم وجود الكثير من العقوبات في وجه تجسيد الأمن الجماعي إلا أن هذا التصور الكانطي لا يزال قائما، وقد أثيرت العديد من النقاشات حول هذه المسألة التي تصاعدت حدتها مع نظرية "السلام الديمقراطي " و "المجموعة الأمنية التعددية " فضلا عن "نظام العصور الوسطى الجديد" الذي أبرزته سياسات مات بعد الحرب الباردة، لكن ومنها اختلفت التسميات هي أن هذه التصورات تشترك في نقطة واحدة وهي أن البلدان الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض.

مع نهاية الحرب الباردة انساقت الدول–الأمة– تدريجيا بعيدا عن تبني الصفة القديمة للأمن القومي ساعية إلى إيجاد صيغ أخرى للأمن، لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون مجهزا للتعامل مع الأزمات الإقليمية، وأزمة الغداء وأزمة الطاقة وأزمة التلوث البيئي وغيرها ، هذه الأزمات الأربعة تعتبر حساسة جدا للحياة الإنسانية.[1]

بني التصور الأمني لهذا الاتجاه استنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي الكانطي و التي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب للحروب، وهي الفكرة التي تبناها "وودرو ويلسون " مع بداية القرن العشرين لتفادي اندلاع الحرب والحقيقة أن دويل اسم يتجاهل الافتراضات الأساسية للواقعية، بل على

1– غدير دليلة، **الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي(دراسة حالة مالي)** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص : دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2015، ص16.

العكس من ذلك فقد حاول الانطلاق منها بالتساؤل عن الخلفيات والدوافع التي تجعل العلاقات بين الدول خاضعة لمنطقة القوة والصراع.

لذلك نجد أن نهج السلام الديمقراطي مثل غيره من الاتجاهات الليبرالية الأخرى، أسس أفكاره من حقيقة أن التوصيف الواقعي للسياسة الدولية ظل قاصرا لأنه يتعامل من جهة مع الفوضى بشكل مطلق مهملا بعض صور التعاون الدولي كما يقدم من جهة أخرى التفاعلات الدولية بشكل خطي أي دون الأخذ بعين الاعتبار تلك التمايزات الموجودة فعلا بين وحدات النظام الدولي سواء على مستوى الدوافع أو على مستوى السلوكيات.[1]

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية من خلال إقحام فاعلين من غير الدول ليصبح الأمن ليس فقط حماية الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي و الاتجار بالبشر وغيرها، فقوام التصور الليبرالي للأمن الموسع بمعنى ما فوق الدولة أكثر مادون الدولة ليشمل العوامل المؤسساتية–الاقتصادية، الديمقراطية وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل فرض القانون بين الدول أمرا لا مناص منه.

وبالرغم من أن الليبراليين الجدد أقحموا فاعلين غير الدولة، كمحاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما وميدانا مثل : المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجماعات ، إلا أنهم أبقوا على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي وحيد، لأن كل الفواعل الأخرى تبقى مرتبطة بها ، ولأن المؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدول أو الإحلال محلها وإنما مساعدتها.[2]

المطلب الثاني: النظريات التكوينية/النقدية

وسنركز هنا على النظرية البنائية والمنظور التقليدي للأمن.

***النظرية البنائية:** ظهر هذا المنظور أو النظرية مع كتابات"ألكسندر وندت" و"نيكولاس أونوف" وإيمانويل أدليبر" في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين .

1– غدير دليلة، مرجع سابق. ص17.

2– جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، باتنة 2011، ص 26.

لقد أشار "ألكسندر وندت" سنة 1992 إلى أن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك ، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلونه جوانب حقيقية مادية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية ، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات ، ومنه فإن غاية الأمن حسب "ألكسندر وندت" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية، فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي ، القيم الثقافية والحقائق و إدراكات صناع القرار ولكن هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي.[1]

ونستطيع أن نقول أن "ألكسندر وندت" أعطى مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية ، هذه النظرية ترى أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي ، فانتقلت من الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد وأن سوء النية أو الإدراك السيئ هو بسبب النزاع، فبتغيير الإدراك يتحقق السلم والأمن، فهو مرتبط بالفرد و إدراكاته.[2]

***المنظور النقدي للأمن:**

يحتوي على عدة تيارات من بينها "باري بوزان" و "الماركسيون الجدد" ، وكذلك "المقاربة النسوية". ومن أهم كتاب هذا المنظور "كين بوث" و "جيمس دير" وغيرهم.

إن الأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات، الهجرة ، الأمراض...[3]

وهي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها، حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان

1- حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص279.

2- خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص 24.

3- حمدوش رياض، مرجع نفسه. ص280.

الأمن العالمي الشامل والأمن البشري، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية.[1]

ونجد "كين بوث" يقول: "طريقي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنها مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشئومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بالانعتاق، وفي هذا الإتجاه فإن "بوث" يرى أن الأمن يعني الإنعتاق والذي يعني بدوره : تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين القيود: الحرب، الفقر، الاضطهاد، نقص التعليم وغيرها.

فبرز لنا من خلال هذه النظرية الأمن الإنساني الذي يمكن تعريفه بأنه التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي و الإجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية والبحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعجزات عن أمن الدول.[2]

ويعتبر "باري بوزان" مدير معهد بحوث السلام "كوبنهاغن " الوحيد الذي ذهب بعيد ا في نظرته لإعادة الصياغة للإختبار والتفكير في الأمن، إذ أكد أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فإن القطاع السياسي والقطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي و القطاع البيئي تبقى أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فبالنسبة لمقاربة "باري بوزان" لم تعد الدولة الموضوع والمرجع الوحيد لفهم أو تفسير الظواهر والسلوكيات الأمنية على المستوى الإقليمي والعالمي.[3]

يقول "باري بوزان": "إن الأمن هو التحرر من كل تهديد" . فهذا التعريف جامع لأنه يقصد كل تهديد أو خطر يؤثر على الإنسان، هذا ويرى "بوزان" أنه لتعريف الأمن والإحاطة بمختلف عناصره بطريقة دقيقة لابد من تحديد موضوعه المرجعي.

1- منيرة بلعيد، **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر كفاعل في المنطقة**، مداخلة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، 2008، ص280.

2- خديجة عرفة، مفهوم و قضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي العشرين.مرجع سابق.

3- عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي، إستراتيجية جديدة للإحتواء الجهوي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، جوان 2002، ص58.

وبالتالي يمكن القول أن هذا المنظور النقدي الحديث حاول أن يثبت بأن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبرر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البيئة الأمنية على المستويات العالمية الإقليمية والمحلية، وحاول تقديم إطار نظري و مف اهيمي قادر على تفسير وفهم الأحداث والظواهر والسلوكيات الدولية لما بعد الحرب الباردة ومختلف التهديدات التي تستدعي مفهوم الأمن.

ونستنتج أن هذه المنظورات قد أعطت تعاريف للأمن تغيرت بتغير الأحداث والظواهر الدولية بعد أن كانت مقتصرة على أمن الدول وأنها هي مصدر الأمن.

برز تيار يعتبر أن تصنيف أمن الدولة لا يعني أن الأفراد، هذه التفسيرات المختلفة راجعة لاختلاف مستويات الأمن، وراجعة أيضا إلى أن الأمن ليس له بعد واحد بل يشمل كل مجالات الحياة، لتنتقل بذلك إلى الأمن الإنساني ومن هنا يظهر التفاعل الأكاديمي والعلمي في تطوير منظور حركي لأمن الإنسان في ظل عولمة الخوف والمخاطر . فالتطور على مستوى الظاهرة يشكل تهديدات جديدة تمس الفرد بصفة خاصة، ومن ثم استدعت تطور على المستوى العلمي أي نظريات تحاول أن تقدم تفسيرات تتماشى والظواهر الموجودة.[1]

وحاصل القول أن المنظرين أعطوا أرائهم حسب توجهاتهم للكيفية التي يجب أنة تكون من أجل الأمن فأصحاب النظرية الواقعية أو ما يعرف بالنظرية المعيارية العقلانية ركزوا على الدولة التي يتحقق بها الأمن ، ثم جاءت الليبرالية وقدمت بديلا يتمثل في الاعتماد المتبادل، كما أعطت أولوية للصبغة التعاونية في العلاقات الدولية التي تحكمها المؤسسات.

أما بعد مطلع التسعينات فقد أشارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن مثل: الكوارث، النزاعات الدامية، الفقر، الجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر وغيرها، وهو ما عجل بظهور رؤى جديدة تنادي بتوسيع مفهوم الأمن في إطار الدراسات الحديثة مثل "مدرسة كوبنهاغن " و " مدرسة فرانكفورت البنائية".

من خلال دراستنا للأهمية الجيو إستراتيجية والأهمية الجيو إقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي ، نستنتج أن هذه الأخيرة والصحراء الإفريقية كنموذج يستحق الدراسة نظرا لحالة الأمن المتردية فيها وصلاحية إسقاط مفهوم الأمن على هذه الرقعة الجغرافية من القارة الإفريقية وسهولة عبور هذه التهديدات

1- عمار حجار، مرجع سابق. ص59.

نحو مناطق أخرى مجاورة انطلاقا من حالة الإنفلات وضعف الرقابة على الحدود من جهة، واتساع وتنوع المجموعات العرقية في هذه المنطقة من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

التحول في طبيعة التهديد وتداعياته علي منطقة أمن الساحل

تمهيد :

نتيجة لاتساع الحدود الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي ، و كذا التعددية الإثنية التي تميزها و ميوعة حدودها ، بالإضافة إلى ظروف مختلفة تراكمت عبر الزمن–الزخم البراغماتي–، تفاقمت وتوسعت احتمالات التهديدات الأمنية الكلاسيكية و الجديدة في المنطقة أثرت فيها مجموعة من الفواعل و العوامل التي كان لها الأثر الواضح في إعاقة بناء دولة إفريقية حديثة و متماسكة قادرة على محاكاة عصر التطور الإقتصادي و التكنولوجي الذي يعيشه العالم اليوم .

المبحث الأول:التهديدات التماثلية.

المطلب الأول : أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي –دراسة في الأسباب و التحديات–:

دخل مفهوم الدولة الفاشلة ®failed state" النقاشات الإستراتيجية منذ 1990 بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، حيث أشار المنظرين الجيوسياسيين إلى أنه منذ 1985 أغلب النزاعات التي وقعت كانت حروب أهلية أثرت بشكل كبير على الدول . فبداية ربط المصطلح بالحالة الصومالية ، ثم امتد إلى المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة ، فالجمهوريات السابقة للإتحاد السوفياتي التي فقدت السيطرة على جزء كبير من أقاليمها حيث أطلق هذا المصطلح من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "بيل كلينتون Bill Clinton" لوصف بعض الدول التي كان فشلها في لعب وظائفها الرئيسية يمثل تهديد للأمن الدولي[1]

و قد اشتمل موضوع الدولة الفاشلة على العديد من التصنيفات في الدراسات الأكاديمية:

حدد روبرت روتبرغ Robert Rotberg[2]في مقالة بعنوان:

"الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية" ، أسباب فشل الدولة القومية " لعدة عوامل منها [3]:

*عدم قدرة الدولة على توصيل سلع إيجابية لشعوبها ، والسلع السياسية هي خدمات الأمن و التعليم والصحة و القروض الاقتصادية و الرقابة البيئية، و خدمات إدارية فعالة ، ومتطلبات البنية الضرورية من مواصلات و اتصالات .

*تشهد الدولة الفاشلة صراعات شديدة بين فصائل عدة ،ما يعرف بحروب الجيل الثالث.

*تحارب القوات الحكومية في الدولة متمردين مسلحين و تمردات اجتماعية و معارضة عنيفة ، وان هذا العنف له ميزة الاستمرارية.

---

(1) نعوم تشومسكي ، الدولة الفاشلة : سوء استغلال السلطة و الهجوم على الديمقراطية. مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتجية، 2006، ص 02 .

(2) روبرت روبتوغ robert rotberg **مدير برنامج الصراع بين الدول بأكاديمية كيندي، و رئيس مؤسسة السلام الدولي** .

(3)Jean _Jacques Roche .p.cit.p.109 .

*تعاني هذه الدول من حروب أهلية نابعة من عداء ديني أو عرقي أو لغوي .

• عدم قدرة الدولة الفاشلة على استدباب الأمن ، فترتكب جرائم تقهر بها المواطنين فتسود حالة من غياب القانون و اللاعدالة .

إن دراسة خصوصية منطقة الساحل الإفريقي و كذا الواقع الاقتصادي ، السياسي، الاجتماعي و كذا الأمني يبين لنا أن كل هذه العوامل و المؤشرات التي تقاس بها فشل دولة ما قد اجتمعت في دول و حكومات هذه المنطقة، جعلتها تصنف في خانة و مجموعة الدول الفاشلة التي لم تستطع بناء دولة حديثة تلتزم بالمقاييس العالمية و بالقانون الدولي و كذا كيانات تشكل تهديدا خطيرا على الأمن الإقليمي و العالمي و بالخصوص دول الجوار و دول المغرب العربي [1].

و قد تمحورت التساؤلات الأساسية حول المحددات السياقية و المضامينية لظاهرة "أزمة الدولة" في إفريقيا عامة، و منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة ، إذ يذهب فريق من الباحثين إلى اختبار العامل الإثني– الهوياتي و التقسيم التعسفي للحدود الإفريقية دون مراعاة للخصوصيات المجتمعية – متغيرا رئيسيا: على غرار دراسات توال فرانسو Tiwal François .

و هناك من يرجعها إلى الطبيعة القيادية في ظل أنظمة زبائنية و باتريمونيالية–نيوباترمونيالية ، قائمة على التسييس و الشخصنة خدمة للمصالح الخاصة [2]، ومن ذلك دراسات رينيه لومارشوف René Lemarchand و صمويل إيزنشتات Samuel Eisenstadt .

كما رجح فريق أخر دور العوامل الاقتصادية و ضعف التنمية ، في حين ركز آخرون على اقتراب التبعية، في حين ذهب آخرون إلى ما يعرف حاليا ب "اقتصاد الحرب" و ما يحدثه من انعكاسات محفزة للنزاعات و تظهر فيه فواعل جديدة مثل أعمال العنف و نشاطات الإجرام المنظم[1].

(1) نعوم تشومسكي، مرجع سابق. نفس الصفحة.

(2) ترتبط الباتريمونيالية patrinoumailism و النيوباتريمونياليةNopatrimonialism إرتباطا وثيقا بكتابات "**ماكس فيبر**" و تستند على مفهومين أساسيين هما(الهيمنة و الشرعية) تستعمل هذه المقاربات بصفة خاصة لدراسة السياسات الأفريقية . يمكن القول بأن النيوباتريمونيالية هي خليط بين نوعين من الهيمنة المتشابكة جزئيا :وهما الهيمنة الباتريمونيالية patrimonial dominition، و الهيمنة البيروقراطية القانونية العقلانية legal– rational bureacraticdemination

ففي اعتقاد هذا الفريق من الباحثين أن جل التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي متعلقة أساسا بالفشل الاقتصادي و أزمة التوزيع ... .

وينظر لظاهرة الدولة الفاشلة كمصدر للتهديد الأمني من ناحيتين:

الأولى: أن الظاهرة في العلاقات الدولية في ازدياد و ليس في تراجع.

و الناحية الثانية هي إمكانية سيطرة الجماعات الشبه عسكرية على القدرات العسكرية الموجودة و استخدامها في تغذية مصادر تهديد أخرى مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود و صراع الأقليات و العرقيات، و أكثر البيئات الإستراتيجية خطورة و الناجمة عن وضع الدولة الفاشلة هو وجود احتمال سيطرة الجماعات المختلفة على أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها [2]

كما ربط أيضا العديد من المحللين محددات الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي بالعديد من العوامل الأخرى على غرار الإرث الاستعماري الذي ترك لدول المنطقة من خلال المبادئ و القيم و القواعد الديمقراطية التي تتناقص في كثير من الأحيان مع الخصوصية المحلية لدول الساحل الإفريقي [3].

إن الملاحظة الجوهرية التي تصادفنا عند تفكيك الفشل و الضعف الذي تشهده الدولة القومية في إفريقيا عامة و منطقة الساحل بصفة خاصة ، هي تلاقي مفهوم الدولة مع العديد من القوى غير المتلائمة مع ماهية الدولة الوطنية و طبيعتها فقد تم تجسيد–حصر– فكرة الدولة في كل من (مرافق الرئيس ،القائد ، و الزعيم ،و الحزب القائد الطليعي الواحد) و كذا في (القبيلة و العرش و المنطقة و الجهة و العرق) . و لهذا عرفت الدولة الإفريقية بما يسمى "العصب العسكرية، المدنية". يضيف آخر تشخيص انهيار الدولة في ساحل الأزمات استنادا إلى التحليل الذي قدمته لوسيان باي pye Locian و جوزيف لابالومبارا Jozephlopolambera يحاول رصد الأزمات التي تعانيها الأنظمة السياسية و الدول في الساحل الإفريقي و منها أزمة الهوية ، أزمة المشاركة السياسية ، أزمة التغلغل ، أزمة الشرعية و أزمة

---

(3) خديجة بوالويب : **الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع و الرهانات**، المجلة العربية للعلوم السياسية، (ع42)، ص126.

(1) زواش صورية، **التهديدات الأمنية الجديدة و إعادة مفهوم الأمن**، المجلة الجزائرية الدراسات السياسية، (ع4)، ديسمبر 2015، ص .127.

(3)stewartlatrick ,weak states and global threats :fact or fiction? the washignton quarterly ,spring2006,p 27–33.

التوزيع[1]، و التي أردنا أن تكون إطارا نظريا تقوم وفقه بتحليل الأزمات البينية المشتركة و أزمات التنمية السياسية التي تواجه الدولة في الشمال الإفريقي .

أزمة الهوية و الاندماج الوطني:

إن التحديات التي واجهت و لا زالت تواجه القادة و الزعماء الوطنيين في مسألة بناء الدولة في إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي خصوصا ، تتلخص في كيفية تحويل مجتمعات متعددة الأعراق و الإثنيات و اللغات و الثقافات و الأديان إلى "أمة واحدة"، فاعتقاد إحدى الجماعات الثقافية بعدم الانتماء إلى الدولة أو ادعائها بعدم انتماء جماعة أخرى بالرغم من كون هذه الجماعة الأخيرة تعيش ضمن حدود الدولة ذاتها يدفعنا للقول بأننا أمام أزمة هوية[2]

حيث أن المؤسسات التعليمية و العسكرية و البيروقراطية فضلا عن المؤسسات الوسطية كالأحزاب و النقابات و منظمات المجتمع المدني قائمة كلها على أساس الانتماء إلى العصبية المهيمنة على المركز سواءا كانت قبلية أو طائفية أو عرقية ،و نتيجة لذلك فإن مؤسسات الدولة تتحول إلى مجرد أدوات عاملة في خدمة العصبية و دوامها يعمق حدة أزمة الاندماج.

أزمة المشاركة السياسية:

تتميز العملية السياسية في بلدان الساحل الإفريقي باختلالات هيكلية عميقة ، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، و ضعف المشاركة السياسية و انعدام و تقييد حرية التعبير و الإعلام، كلها من التسميات الأصلية للواقع في دول الساحل الإفريقي، فضلا عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية و تعاظم دورها بصفتها عاملا حاسما في إدارة عملية الانتقال السياسي على الرغم من تبني هذه الدول للديمقراطية "الشكلية"[3].

(1) تامر محمد كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، دراسة معاصرة في إدارة السلطة. عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004م، ص 134.

(2) رعد عبد الجليل و مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، **نموذج الدولة – الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج و الهوية**، المجلة العربية للعلوم السياسية ،(ع33)، ص 131 .

(3)**المرجع نفسه**، (ن ع) ،(ن ص).

فضلا عن علاقة ذلك بدرجة المأسسة وهي السمة الغالبة لدى جميع دول الساحل. و لهذا يربط صامويل هنتغتونSamuel hintightone بين المأسسة و المشاركة السياسية و الاستقرار السياسي ، حيث يرى صمويل بأن تحقيق هذا الرابط مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار [1].

ج- أزمة الشرعية و المشروعية:

تمثل شرعية النظام السياسي أحد أهم مقومات الدولة و استمراريتها، لكن في الساحل الإفريقي غالبا ما يتم الوصول للسلطة و الحكم عن طريق وسائل و آليات غير ديمقراطية و في كثير من الأحيان غير مشروعة و غير قانونية في صورة فرض هيمنة أقلية معينة على المشهد السياسي في البلد و احتكار السلطة أو عن طريق اعتماد وسيلة الإنقلابات العسكرية طريقا وأسلوبا للوصول إلى السلطة ، و هو ما يتنافى و الفعل الديمقراطي. إذ أن تراث الدولة التسلطية في إفريقيا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة الانتخابات التي اتخذت طابعا رمزيا في كثير من الحالات لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم و ممارساته المشبوهة[2]

كما يمكن القول بأن الدولة في العالم الثالث بصفة عامة بما في ذلك الدولة في الساحل الإفريقي هي نموذج مشوه و تقليدي في آن واحد، حيث قامت باستيراد النموذج الغربي-الأوروبي في بناء أجهزتها الإدارية و الأمنية و العسكرية و في الوقت نفسه استخلصت من موروثها الثقافي فكرة احتكار الحاكم للسلطة و مقربيه وهو ما يفزع أي حديث عن تحديث الدولة في منطقة الساحل الإفريقي من محتواها الحقيقي.

د- أزمة التغلغل:

لا تزال الدول في الساحل الإفريقي تعيش على وقع صعوبات في الجغرافيا السياسية الداخلية نظرا لعدم القدرة على التحكم و السيطرة على أراضيها الشاسعة و مراقبة حدودها. فحكومات الدول الخمس في الساحل الإفريقي تمارس – نظريا- السيادة على أراضيها الشاسعة – و ليس عمليا-،

(1) السيد علي أبو فرحة، **مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية و جدوى الديمقراطية**، مجلة قراءات إفريقية، (ع13)، ص 51.

(2) – تامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سابق. نفس الصفحة

هذه المعضلة نجد مصدرها في قلة الإمكانيات المتاحة بالإضافة إلى الفشل الذي تعيش فيه، فأغلبية هذه الدول إما دول منهارة ، و إما في طريقها للانهيار، وهو الأمر الذي من شأنه أن يغذي حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن في هذه المنطقة الإستراتيجية و ذلك من خلال تقاسم فواعل غير رسمية و غير دولاتية للنفود مع السلطة المركزية كالقبائل و مختلف العرقيات المنتشرة على طول الساحل الإفريقي على غرار أقلية الطوارق بالإضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة و الجماعات المسلحة الناشطة في هذا الإقليم و في بعض الأحيان تكون أمام تحالف متمردي الطوارق مع التنظيمات المسلحة المتطرفة على غرار القاعدة و شبكات الجريمة المنظمة.

هـ- أزمة التوزيع و الفشل الاقتصادي:

يقول جوزيف لابالومبرا Joseph palombara : إن مشكلات الحكم –بوجه عام – هي مشكلة توزيع فالنظام السياسي هو المستخرج و المحرك و الموزع للموارد و الخدمات و القيم و الفرص.

ومما يلاحظ في دول الساحل الإفريقي: أن توزيع الموارد يمثل إحدى الظواهر البارزة داخلها ، ففي حين تنفرد القلة بكل أو معظم الموارد المتاحة، يقع عبء الحرمان على السواد الأعظم .

وتبرز أزمة التوزيع إشكالية تفاوت طبقي حاد ، و هو ما ينجم عنه صراع داخلي على الموارد و الفرص ما من شأنه إثارة الاستقرار و تهديده و هو ما يظهر حاليا في كل من مالي و النيجر من خلال العصيان و التمرد المستمر للطوارق و مختلف الأقليات الأخرى فيما يعرف ب"قوس الأزمات" المتسم بالانقسامات الداخلية. كما يمكن إيعاز تفاقم أزمة التوزيع إلى ظاهرة الفساد السياسي و التي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية ضيقة و التعامل مع الممتلكات العامة بوصفها ممتلكات شخصية. و في هذا السياق يبرز مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2014 م المواقع المتدنية للعديد من بلدان الساحل الإفريقي و في مثل هذه السياقات من الطبيعي أن يتعمق الظلم الاجتماعي و أن تتأثر حقوق الإنسان الاقتصادية و كذلك تتسع رقعة الفقر بعيدا عن فكرة التنمية الإنسانية المستدامة .

و فيما يلي سنستعرض مدركات الفساد في الساحل الإفريقي حسب مؤشر 2014م

البلد	الترتيب	المعدل
النيجر	185/103	100/35%
مالي	185/115	100/32%
موريتانيا	185/124	100/30%
تشاد	185/154	100/12%
السودان	185/183	100/11%

المصدر: مؤسسة الشفافية الدولية لسنة 2014م –بتصرف–

www.transparency.org /cpi2014/résultes.

ثانيا: تحديات بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي :

واجهت عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي تحديات متنوعة باتت تعرقل مسيرة الاستقرار و تحقيق التنمية، فضلا عن المشاريع الأجنبية التي استغلت هذا الوضع المتأزم ، وهو ما سيتم عرضه و بيانه في النقاط التالية:

التحديات التاريخية:

لجأت السياسة الاستعمارية إلى تكوين مواطن إفريقي ممزق بين انتماءاته الإقليمية و الإثنية و الدينية في إطار مجتمعها التقليدي و بين واقعه الاجتماعي و السياسي الحديث.

ومن ناحية أخرى: فقد أخلت السياسة الاستعمارية بالحدود العرقية و زعزعت طرق الحياة التقليدية بما في ذلك التنقل الحر للأشخاص و الممتلكات بحدود مصطنعة ورثتها الدول الأفريقية و في هذا الإطار الذي يجمع بين سيطرة الدولة و السكان الرحل ينبغي تحليل العديد من الصراعات الساحلية فغالبا ما يكون البدو هم اللاعبين الأساسيين فيها و كثيرا ما تكون هذه الصراعات حدودية كما في حالة الطوارق في مالي و النيجر[1]

(1) Mahdi taje .sécurité et stabilité dans le sahel africain.NDC Occidental paper, .academic researc hbranch,.(rone.december.2006) p 8.

التحديات السياسية:

أدت نهاية الحقبة الاستعمارية بما حملته من سلبيات إلى ظهور الدولة الإفريقية الحديثة أو ما يسمى "دولة ما بعد الاستعمار" ، وقد ثبتت أغلب الدول الإفريقية حديثة الاستقلال– في هذه الفترة– نظام الحزب الواحد كآلية لبناء الدولة[1].

كما أن غياب "المؤسسية ": هو السمة المشتركة في كثير من مؤسسات الدولة لدى دول الساحل الإفريقي لارتباطها باتجاهات عرقية و قبلية و طائفية، إضافة إلى الإخفاق الإداري ، دون نسيان تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة و ارتباط الذاكرة الجماعية للأفراد بمفهوم الانتماء العرقي و ليس بمفهوم الدولة، و هي من الأسباب الجوهرية التي جعلت الدول الجديدة تفشل في تكوين مجتمعات حديثة قادرة على تقديم ضمانات متساوية للجميع في الفضاء الجيوسياسي للقوس الساحلي، يبدو هناك دوما قوى تمثل "المركز" تمتلك السلطة السياسية و تتحكم في ثروات البلاد و قوى أخرى هي "المحيط" أي أطراف مهمشة و تطمح لتغيير الوضع القائم و هي وضعية ساهم الاستعمار بقوة في تكريسها حيث عمل على قلب علاقات القوة التقليدية في المنطقة ، وهو ما يظهر جليا في كل من مالي و النيجر و تشاد) ، هذا الأمر نتجت عنه أزمة سياسية حادة نتيجة لغياب آلية التداول الطبيعي على السلطة و احتكار مراكز القيادة من قبل نخب لا تتمتع في أغلب الأحيان بالحد الأدنى من النزاهة و الكفاءة المهنية إضافة إلى غياب الحريات العامة وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان و فرض المراقبة السياسية و الفكرية على الأفراد و خلط بين الدولة و القبيلة بوصفها السمة الرئيسية للمجتمع و الدولة . في السياق نفسه، تتبدى لنا ظاهرة الانقلابات العسكرية حيث تتورط المؤسسة العسكرية لتشغل حيزا معتبرا في الحياة السياسية و هو ما أطلق عليه بعض الباحثين " زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية" [2] وهو ما يعد مخالفة لآلية الديموقراطية .

(1) حمدي عبد الرحمن : الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية ...النظم السياسية الإفريقية نموذجا، عمان، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008، ص31.

(2) السيد علي أبو فرحة، **مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية و جدوى الديمقراطية** ، مجلة قراءات إفريقية، (ع13)، ص 43.

ج- التحديات الاقتصادية و الاجتماعية :

من بين التحديات التي تعرقل مسيرة بناء الدولة في الساحل الإفريقي نجد: الفقر و زيادة البطالة، المجاعة، و التدهور الاقتصادي ووجود مستويات استدانة عالية و تبعية للخارج و ضعف البنية التحتية التعليمية و الاجتماعية و اضطراب الموارد الزراعية بالإضافة إلى الأمية و الجهل، و هذه العوامل من شأنها تغذية مصادر اليأس و تفاقم مشاعر الإحباط و توفر أرضية خصبة لحركات التمرد و الانشقاق و التطرف انطلاقا من متلازمة الأمن و التنمية. ودلالة على ذلك تحتل جميع دول الساحل الإفريقي ذيل الترتيب (المراتب الأخيرة) في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2014، فنجد النيجر في المرتبة 187، تشاد 184، مالي 176، السودان 166 ، موريتانيا 161[1].

أما فيما يخص الأمن الغذائي و الذي يترتب عليه الأمن الصحي فقد أشارت تقديرات شهر ديسمبر 2014م إلى أن هناك 8‘19 مليون شخص في منطقة الساحل يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم 2،6 مليون شخص في حالة خطيرة يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة.

و قد شهدت سنة 2015 م تدهور في حالة الأمن الغذائي لعدد أكبر مما كانت عليه في سنوات سابقة.

و تشهد منطقة الساحل مستويات مرتفعة في سوء التغذية الحاد بشكل مستمر و غير مقبول و قد أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أنه في عام 2015 عانى حوالي 5،8 ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية العالمي (GAM) من بينهم 1،7 مليون طفل من سوء التغذية الحاد المعتدل (MAM)، و يعاني –في المتوسط – طفل واحد من أصل ثلاثة في منطقة الساحل من ظاهرة التقزم (بسبب توقف النمو) ، و ما يقدر ب 571000 طفل دون سن الخامسة يتوفون سنويا بسبب سوء التغذية[2].

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2014م , **المعني في التقدم :بناء المنعة لدرء المخاطر** ، نيويورك : الأمم المتحدة، 2014م .

(2) Amanitarianian Needs Overview – **2015 sahel region; Report Prepared by OCNA en belralf of regional humanitarian Partners**.16 December .2014.p01. http://relifweb.int/sites/reliefweb.int/files/20regional%20HNO%20resources/2005-02-Final%202014Dec17.pdf accessed on:05-2017.

د- التحديات الخارجية (قضايا الغلو و نشاطات الجريمة المنظمة):

من بين التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي نشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أنواعها ، و ظاهرة العنف الدولي، و التي تؤدي دورا بارزا في إعاقة عملية بناء الدولة ، خصوصا إذا علمنا أن أي تنمية لابد أن يصاحبها الاستقرار و الأمن.

فهذه المنطقة تشهد رواجا للإتجار غير المشروع بالأسلحة خصوصا بعد انهيار نظام معمر القذافي في ليبيا و فتح مخازن السلاح و عودة أفراد الطوارق الذين سلحهم في إطار مخطط إنشاء "جمهورية الطوارق" في الصحراء الكبرى كما يؤكد ذلك مانودياكManodayak وهو من طوارق النيجر -من خلال مؤلفه- (معاناة الطوارق) [1].

كما لا ينبغي نسيان العلاقة الوطيدة بين أعمال العنف في المنطقة و نشاطات الجريمة المنظمة و كذا علاقتهما ببعض المتورطين في جهات حكومية و رسمية في هذه الدول.

هـ- تحدي المشاريع الأجنبية:

من بين التحديات التي تواجه بناء الدولة في الساحل الإفريقي: مدخل التهديدات الأمنية لتعظيم القيمة الإستراتيجية لهذه المنطقة أو مناطق مجاورة ،فتبرز في هذا الإطار عدة مشاريع أجنبية في محاولة للتموقع من جديد بغية كسب مناطق نفوذ و حماية مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى ومن ذلك المصالح الفرنسية في مجال اليورانيوم (شركتا أريفا و توتال)، زيادة لما تراه فرنسا نفودا تقليديا لها.

و يتم في هذا الإطار من التحديات استغلال الجماعات المسلحة بغية خلق تهديد وجودي و مسوغ للتدخل الميداني، بحيث يتم "تضخيم التهديد الإرهابي" على حد تعبير الباحث مهدي تاج لسماح للدول المنافسة بالإستيلاء على الثروات و التمركز اقتصاديا و عسكريا بالممر الاستراتيجي الذي يربط المحيط الأطلسي بالبحر الأحمر مما يمكنهم من التأثير في التوازنات الجيوسياسية و الطاقوية في المنطقة (المغرب العربي و غرب إفريقيا) ،و هو ما تجلى بوضوح في التدخل العسكري الفرنسي في مالي (2013) ،و في إفريقيا الوسطى (2014) بحجة محاربة " الجماعات الإرهابية".

---

(1) ولفرام لاخر: الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء .أوراق كارينغي، بيروت، لبنان 2012، ص5.

كما تبرز أيضا في إطار التنافس على هذه المنطقة ،المشاريع الأمريكية في الساحل الإفريقي خصوصا بعد هجمات 11 من سبتمبر 2001 م في إطار الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب و عودة الاهتمام بهذه المنطقة الإستراتيجية، إذ تم تأكيد ذلك من طرف الإدارة الأمريكية من خلال وثيقتي الأمن القومي لسنتي (2002 و 2006) ،و كذا البرامج الأمنية (مبادرة بان الساحل 2002م، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء 2005م ، القيادة العسكرية أفريكوم)، إضافة إلى دعوات مكافحة الإرهاب حيث يتم تضخيم التهديد المسلح في منطقة الساحل الإفريقي، بغية السيطرة على منابع النفط في منطقة غرب إفريقيا الغنية بالنفط ،لما تمثله من بديل إستراتيجي في مجال الطاقة تحقيقا للأمن الطاقوي الأمريكي في ظل الاضطرابات السياسية و الأمنية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

كمالا ننسى –في هذا التضارب– المنافسة الاقتصادية الصينية في المنطقة. فكل تلك المشاريع تنال من مقومات هذه الدول في السعي لبناء الأمن و تحقيق الاستقرار و الدفع نحو التنمية و مسيرة بناء الدولة [1]

*أيضا هناك إشكالية أخرى تطرح نفسها مرتبطة أساسا بجدل الديني و السياسي ...و إشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي، حيث اصطدم مسار بناء الدولة الحديثة –على أسس علمانية – بإفريقيا بمعضلة أساسية هي تحييد القبيلة و العقيدة عن العمل السياسي كما استقر عليها الأمر في الأدبيات الغربية المنتجة لمفهوم العلمانية فلا تزال القبيلة و العقيدة مؤسستين محوريتين تلعبان دورا رئيسيا في توجيه السلطة السياسية و تدبير الشأن العام.

و أيضا الجدل الدائر بين الديني و السياسي و أشكال التفاعل بينهما في الدولة العلمانية الحديثة و حالة المواجهة الناعمة بين السلطتين في دول المنطقة قبل و بعد استقلالها و تحررها من قيود الاستعمار الأجنبي. وغالبا ما توجه أصابع الاتهام إلى الدين بوصفه أحد عوائق نجاح الحداثة و التنمية و الديمقراطية حيث لا يزال الخطاب الجهادي المعادي لعلمانية الدولة الحديثة هامشا في العنف الإسلامي الساحلي ،حيث يقف الإسلام الرسمي المعتدل و غالبية المجتمعات المؤمنة في خط معارض و مناهض للتطرف الديني ، إلا أن تنامي هذه الظاهرة يثير إشكالية الشرعية السياسية للدولة العلمانية الحديثة المفروضة على الشعوب المسلمة بقهر الدولة و عنفها منذ أيام الاستعمار إلى الآن .

(1) عربي بومدين: **الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية** ، مجلة قراءات إفريقية، (ع19)، ص40–49.

فهل تستمر الحكومات و الدول الساحلية في إنكار تاريخ شعوبها وواقعها الراهن؟ هل ستحاول أن تبني أنظمة سياسية متناسبة مع الخصوصيات الحضارية للمجتمعات الساحلية؟ أم أنها ستستمر في فرض النموذج الغربي المأزوم؟ وهل التحولات الاجتماعية و السياسية و الدينية الراهنة بالمنطقة سيعيد الإعتبار لمسألة الشرعية السياسية للدولة الحديثة؟[1]

ثانيا: المشكلة الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي:

لقد عانت دول الساحل الإفريقي من إشكالية "بناء الدولة القومية" " nation–State" ، و التي تعني أن ولاء الأفراد و الجماعات هو ولاء للدولة القومية كأسمى حد . وعليه يكون تفاعل مختلف الجماعات داخل الدولة على حد سواء دون استحضار انتماءاتهم العرقية أو الإثنية.[2] كما تميزت التوليفة المجتمعية لمجتمعات دول الساحل الإفريقي أيضا بتركيبة إثنية متنوعة وجد متميزة ، تجلى ذلك على المستوى التاريخي.

وبناء على ما ورد أعلاه، فإن أحد مداخل المشكلة الأمنية الإثنية في تلك المنطقة يكمن في الإحتمالية المتزايدة للصراعات الطائفية و مشكلة التكامل الوطني داخل دول قارة إفريقيا جمعاء ، و على وجه الخصوص منطقة الساحل الإفريقي. فتلك الصراعات ظلت و لا تزال حبيسة الحسابات الطائفية منذ السنوات الأولى لفجر الاستقلال ، حيث يمكننا الاعتماد على هذه النتيجة الأخيرة كمدخل لفهم طبيعة النزاعات و بالتالي طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد.

فمند خروج القوى الاستعمارية التي لعبت دورا حاسما في تفجير و إعادة بعث تلك الصراعات و المطالب الانفصالية لمختلف الكيانات التحتية المتميزة بعرقها و دينها أو لغتها أو أحد انتماءاتها القبلية أو الإثنية من خلال التقسيمات و الحدود الجغرافية التي رأت فيها بعض الأطراف (قبائل – إثنيات) و حتى بعض الدول) هضما لحقوقها التاريخية و السيادية ، و أبرز تلك الإشكاليات إشكالية المعضلة الإثنية أو ما يعرف بأزمات الهوية .

---

(1) مجلة قراءات إفريقية، **جدل الديني و السياسي....و إشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي** ، (ع29)، ، 2016، ص ص 30–31.

(2) حمدي عبد الرحمن حسين، قضايا في النظم السياسية الإفريقية. لقاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1998، ص 78.

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أعقد المناطق الإفريقية من حيث التركيبية السكانية نظرا لعدة عوامل من أبرزها تعدد البناء الإثني المجتمعي، و تباين القبائل المشكلة لها مما أدى إلى عرقلة عمليات التوحد و الاندماج الاجتماعي بحيث الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا و قبليا [1] جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيف و حركيات الإندماج المجتمعي صعبة خاصة مع تفاعل غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة ، أنتجت عدة أزمات داخلية معقدة مثل:(أزمة دارفور في السودان ، أزمة الطوارق في مالي و النيجر و الاضطرابات العرقية في موريتانيا و الصدمات الإثنية و حتى القبلية في تشاد) . وبالعودة للتركيز على عامل المستعمر و دوره تاريخيا في خلق روح عدم الولاء القومي ، كونه عهد إلى تشتيت أعضاء القبيلة الواحدة على أكثر من وحدة سياسية و على سبيل المثال لا الحصر قبائل " الهوس و الفولاني""Heussa Et Faulani" في دول النيجر و الكامرون و نيجيريا و غيرها...

و بناءا على حالة التقييم تلك في منطقة الساحل الإفريقي تشهد حالة تشتت إثني – قبلي، تدعمه فواعل أخرى – سنتناولها بالدراسة و التحليل في مبحث –التهديدات اللاتماثلية– تظهر في شكل مأزق أمني و تحدي لسلطات الدول تلك قد تهدد إستمرارية بقائها.

وفي محاولة لدراسة الصراع الإثني "**The Ethnocentrism Syndrone**"، جاءت دراسة "دونالد كامبل Donald campbell" ، و روبرت لوفين Robert levine" ، و ذلك بالمقارنة بين إثنيات عديدة عبر العالم . فكانت نتيجة ذلك المسح البحثي :"كل ما هو خارج الإثنية يشكل تهديدا أمنيا " كقاعدة تضاد أي in groupe »،« out groupe ، و ذلك نتيجة لعوامل إثنية عديدة [2] . و انطلاقا من ذلك البحث نظهر لنا جليا نظرة إثنية معينة إلى إثنية أخرى أي أن كل مالا ينتمي إلى نفس الإثنية هو تهديد أمني يجب القضاء عليه و لو طبقت تلك القاعدة على مجتمعات إثنية متعددة كالتي تعرفها مجتمعات الساحل الإفريقي فهذا يعني صراعات لا متناهية. أما عن الصورة الجغرافية لتوزيع الإثنيات عبر منطقة

(1) Edmond Borvus ,Jean- yves marcha and ,yveline Poncet ,**Le sahel oublie,In : Revue Tiers monde (Agriculture , ecologie et developement), SD :Max dugumier ,Tenne** 34,1993,pp , 306-307.

(2) Manilym Brewer. Social Identity .Groupe loyalty intergoupConflict,"incharlesAerman (ed).Vielentcenflit in 21 cenkry Causes, Instruments and mitigation: (chiraga:American academy cef ART cend sciences Midwest center,1999),pp,69-71

الساحل الإفريقي فهي على الشكل الجغرافي التالي معتمد في ذلك على التقسيم الذي جاء به الكاتب "جيرارد فرانسوا سومونGerard Francois dument"[1].

القبائل و الإثنيات في مالي:

تضم مالي حوالي ثلاثة وعشرون (23) إثنية وهي تتوزع إلى خمسة مجموعات رئيسية موضحة في الشكل التالي:

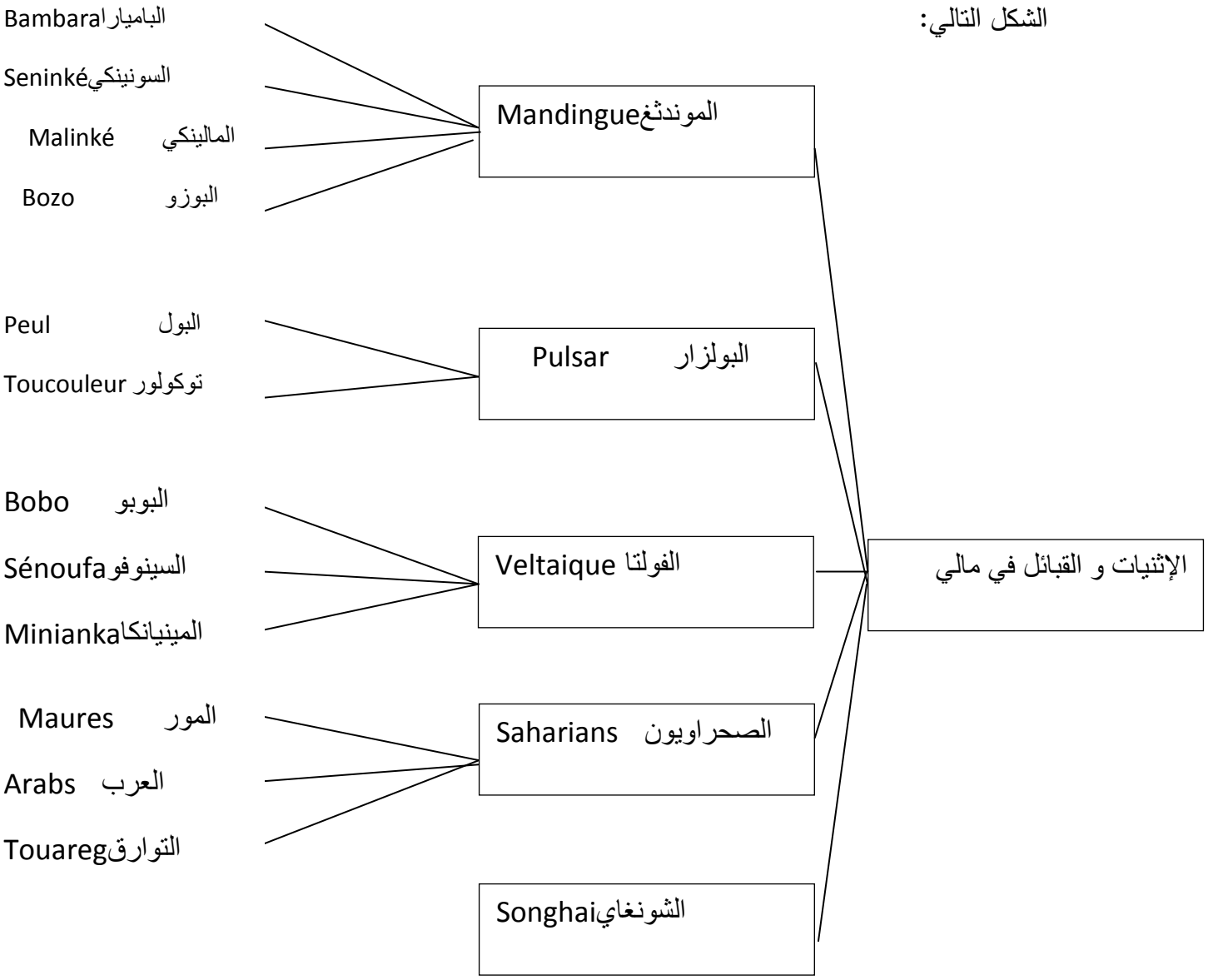

شكل رقم 05: الاثنيات و القبائل في دولة مالي[1]

(1) GerardFrancoisdument, la geopolitique des populations du sahel In :la Sécurité saharaetdu sahel ,cahier du cereus. (centre d'etudes et de recherche de l'ecole militaire .No :13 ,Paris :France,10/2009 .pp37-39

النيجر: تتميز هي الأخرى بتعدد و تنوع عرقي و إثيني و قبلي أو قبائلي، بحيث تتمركز هذه الأخيرة حسب التقسيم الجغرافي داخل الدولة (شرق ،غرب ، جنوب،شمال ، وحتى وسط) ، الشكل رقم 06 التالي يمثل أهم القبائل و الإثنيات في دولة النيجر:

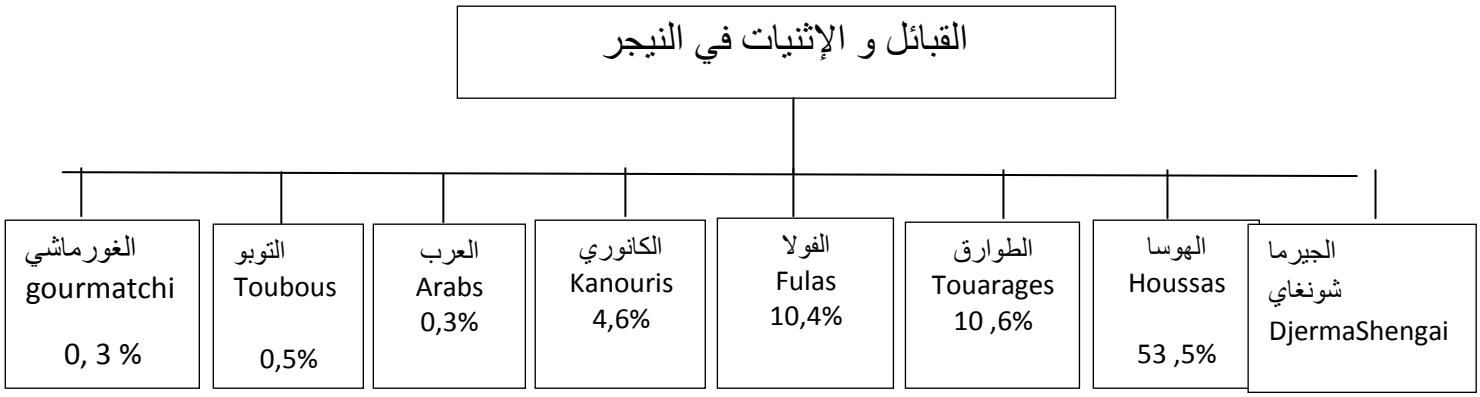

الشكل رقم 6 : القبائل و الإثنيات في دولة النيجر

2- تشاد : يوجد فيها ثلاث مناطق جغرافية مناخية تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية تتمثل الأولى في المنطقة الصحراوية هي أقل انخفاضا في المناطق الساحلية و أكثر ارتفاعا في المنطقة الشرقية (الحدود السودانية-التشادية)،الثانية في الجنوب و هي منطقة لوغون Logone ،و الثالثة في الشمال هي منطقة بوركوإنيدي تيبسي Berkon Emeditipesti حيث تتميز هذه المنطقة بانخفاض كمية تساقط الأمطار كما يمكن تقسيم سكان تشاد إلى ثلاث مجموعات : مجموعة السارا: و موطنها الجنوب أكساري الرطب في حوضي "الشلري و اللوغون" و جنوب البحيرة يقطن في هذه المنطقة مجموعة من الاثنيات أغلبها متحدثة باللهجات السودانية أصلهم من الزنج.

يتكون تشاد من إثنيات عديدة تفوق الإثنا عشر إثنية نذكر أهمها: العرب 12،3% ، البرقويرمي les baguirmiens 1،5%، الفطري باتها" les fitribatha" 4،7% ، القوراني " les Geranes" 6،3 % ، الهاجاري " les hadjarai" 6،7%، الكامن بورنو " les kamenBerneu" 9 % ، الأيرو " Les

(1) شكل رقم 05: من أنجاز الطالب وفقا للمعلومات الواردة في :

: Hervie Bourges, ClandeWantheir ,les 50 Afrique ...Ed :dwSeuil,paris, France ,1979.

Gerard Francoi sDument , Ibid.

(2) شكل رقم 06 : من إعداد الطالب.

IRO" 0،5% ، المايوكيبي "les mayo –kébli" 11،5% ، الوادي " les ouaddais" 8،7% ، البولس "les peuls" 2،4% ، السارا "les sara" 27،7 %، الطونجيلي "les tundjilé" 65%[1].

موريتانيا:

تثلثي سكانها هم مورس mourses وهم شعوب أمازيغ يقطنون في الجزء الغربي و لكن معظمهم من الحراتين Harratins و هم سود أحفاد العبيد . كما تجد البيدان Beidaues و هم من المورس البيض أما السود فيقطنون حدود الساحل ووادي نهر السنغال، فموريتانيا تعتبر معبرا للتنافس بين المورس،العرب،البربر، والأفارقة السود.

السودان:

حوالي 52% من السكان هم من السود ، 39%من العرب ، و 6% من البيجا Béja. ويمثل الشمال السوداني كل من قبائل البدو الرحل المسلمين و لكن ليسوا كلهم عرب مثل :البيجا ، أما في الوسط فتجد قبائل السود وهم مسلمون عرب يتمركزون في جنوب إقليم كرودوفان " Sud Kordofan". أما في الوسط الغربي فنجد إثنية مراجيم Marra Djebem حيث يقطنون قبائل الفور El Four و السود المسلمين كما نجد جنوبا سكان مسيحيين.

إضافة إلى ما سلف تتنوع الديانات في منطقة الساحل الإفريقي بتنوع التركيبة السكانية و المجتمعية، إلا أن الديانة الإسلامية هي التي تغلب في معظم دول المنطقة فدخول الإسلام في هته الأخيرة و انتشاره مرتبط أساسا بوصوله إلى شمال قارة إفريقيا على أساس انه انتقل من شمالها إلى غربها بواسطة الحركة التجارية –التجار المسلمين– و العلماء و الدعاة و ملوك المماليك الإسلامية الشمالية وهذا الانتقال هو وجود صلات تجارية قديمة بين شمال القارة و جنوبها [2] .مما أدى إلى انتشار و انتقال هذه الديانة بسرعة في دول الساحل الإفريقي .

وبناءا على ما سلف فإن كل من دولتي مالي و النيجر متشابهتان من حيث الديانة الرئيسية في الدولة فكلتا الدولتان نسبة السكان المسلمين فيها تفوق التسعين بالمئة 90% . فدولة مالي لوحدها تقدر نسبة

(1) les ethnies au Tchad.www.tlfq.ulaval.ca/axl/afrique/Tchad.htm.

(2) بدر حسين الشافعي، **الدعوة الإسلامية في إفريقيا...نجاحات بالرغم من التحديات** ، في قراءات إفريقية ، (ع13)، سبتمبر 2012 ، ص 08.

المسلمين فيها 94%، 2% هم وثنيين و 4% كاثوليك، أما النيجر فتقدر نسبة المسلمين فيها بنسبة95 % و الباقي هم وثنيون و مسيح بنسبة متعادلة [1].

أما باقي دول منطقة الساحل فهي عبارة عن مزيج من الديانات نتيجة الانقسام السكاني بين الشمال و الجنوب فنجد شمالا أغلبية مسلمة أما جنوبا فنجد ثلث 1/3 مسيحي و الباقي وثني، أما السودان المقسم إلى شمال و جنوب هو الآخر يعرف ازدواجية في الديانة بحيث نجد شمالا ديانة السكان هي الإسلام ، أما جنوب فنجدهم مسيحيين (مزيج من الكاثوليك و البروتستنت)[2].

أما بالنسبة للغات المعتمدة في منطقة الساحل أو لسان السكان المتحدث ، فهي تختلف من دولة إلى أخرى و من إثنية إلى إثنية أخرى و من قبيلة لقبيلة أخرى و كذا استنادا للعامل الاستعماري التاريخي في المنطقة .

و عليه يمكن تلخيص إشكالية التهديد الأمني الإثني في منطقة الساحل الإفريقي، و من خلال ما سبق في ثلاث إشكاليات جوهرية هي صلب التحدي الإثني في المنطقة القائم على التمايزات العرقية أو الثقافية أو الدينية أو الهوية الوطنية:

1/ المشكلة الإثنية في الساحل الإفريقي : إشكالية التأرجح بين القبيلة و الدولة

2/ المشكلة الإثنية في الساحل الإفريقي: إشكالية الإمبريالية و الكنيسة و تأجيج صراع الهوية الدينية

3/ المشكلة الإثنية في الساحل الإفريقي: و إشكالية الهوية بين القبيلة و الوطن

أزمة دارفور السودان كنموذج عن صراعات الهوية و الانتماء في منطقة الساحل:

سنحاول من خلال دراسة أزمة دارفور السودانية إسقاط أبعاد المشكلة الأمنية الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي و الذي تحول من صراع تقليدي بين المكونات المجتمعية على الموارد و السلطة و الولاءات،

(1) Patrice Gaudin .Géopolitique du mali ; un Etat Failli ?.In la revenue géopolitique, disponible sur : https//www.diploweb.com/Geopolitique du mali un Etat.html.

(2)Gerard Francois dumont ,op ,cit ,p 39

إلى صراع دولي و إقليمي تتدخل فيه عدة فواعل خارجية نقلت الصراع من طبيعته التماثلية التقليدية إلى تهديد أمن تناظري على شكل حروب من الجيل الرابع... .

تعتبر أزمة دارفور فصلا جديدا من ملفات الأزمات السودانية المتعاقبة و أزمات منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن طبيعة هذه الأزمة مختلفة تماما عن بؤرة الصراع بالجنوب و بأبعاد مختلفة لعدة اعتبارات .

و عن الإشكالية المطروحة بناءا على هذه الاعتبارات التي تتميز بقدر عال من التجانس و التوحد هي: كيف يقع التناقض و التضاد بين هذا الوضع العقائدي و القومي و الإقليمي و كيف يمكن وضع معيار واحد للقومية و للعقيدة و للإقليمية؟

هذا التناقض الذي وقع تجد مصدره في هذا الشعار الذي شنته الدوائر الاستعمارية لحجب حقيقة التكوين العقائدي للشعب السوداني هذا الشعار هو إن العروبة قومية و الإسلام عقيدة و إفريقيا إقليما .

استغلال المنطقة الرخوة المضادة عقائديا و لغويا و قبليا للشمال السوداني كأداة لتفتيت السودان داخليا و اتساع الأطماع الامبريالية للقوى الغربية إسرائيل إلى وجه التحديد.

إن هذا التأطير التاريخي و الفكري لقضية الفراغ في الجنوب الذي تمتد آثاره إلى مناطق أخرى من دولة السودان يكشف عن طبيعة أزمة دارفور و خطورتها على ليس على أمن السودان القومي فقط ، و إنما على بقية دول الجوار العربية منها و الإفريقية خاصة وبما أن السودان يجمع بين الخصوصية العربية و الإفريقية بشكل متكافئ ، بالتالي انتشار التهديدات الأمنية لأزمة دارفور على المستويين البيئي و كذا الإقليمي و مثال ذلك الأزمات المتعاقبة بين السودان و دولة تشاد . خاصة أيضا إذا علمنا أن السودان و نيجيريا هي منطقة مفتوحة و تتميز بتداخل قبلي يصعب ضبطه على ذلك طول الحدود السودانية مع دول الجوار الإفريقي فهي مفتوحة على عشرة دول، وهو الأمر الذي يصعب على هذه الدول المعروفة بهشاشتها و ضعفها المؤسساتي على سن تشريعات تحدد حركة المواطنين وتقوم بتصنيفهم و تحديد هوياتهم خاصة إذا علمنا أن " قبيلة الزغاوة " مثلا نصفها يعيش في تشاد و النصف الآخر بمنطقة الجنينة في السودان و كذلك بعض القبائل العربية و التشادية و النيجيرية [1].

1 – التونسي محمد الفاضل بن علي اللافي ، مرجع سابق. ص ص 460 –461.

• ما جعل التهديد الأمني الإثني والقبلي لإقليم دارفور السوداني خطر محدق بالمنظومة الأمنية و الإستراتيجية لدول الجوار ،و دول الساحل الإفريقي على وجه الخصوص. حيث يرتبط عثمان محمد يوسف كبر والي ولاية شمال دارفور الأزمة برمتها بقضايا الصراع القبلي التقليدي بين المزارعين و الدعاة حول الموارد المائية الشحيحة والمراعي بالمنطقة، و مثال ذلك النزاع بين قبيلة الرزيقات ضد قبيلة المعاليا كأطراف للنزاع حول المرعى و الماء سنة 2004 و أيضا نجد النزاع بين العرب من جهة و قبائل الزغاوة ضد البرقد حول قضايا الرعي و الماء و المواشي...حيث حدث الاحتكاك بين العرب من جهة و قبائل الزغاوة و الفور من جهة أخرى ،و سرعان ما تحول إلى قضايا الثار و تصفية الحسابات ليصبح فيما بعد عبارة عن مجموعة نهب مسلح وقطع الطريق.-جريمة منظمة-.

هذه النزاعات القبلية العفوية حول المراعي و المواشي و المياه استمرت إلى حد عام 2002 ، هو تاريخ تبلور تلك النزاعات الانتقامية و ظهورها إلى العلن على شكل ميليشيا مسلحة ترفع مطالب سياسية عرفت في البداية تحت مسمى "جيش تحرير دارفور" ثم "جيش تحرير السودان" بزعامة أحد أبناء دارفور المدعو "مي أركومناوي" ، و بذلك أخذ الصراع ول المرعى و الماء و حماية الزرع منعرجا سياسيا خطيرا برز على سطح النزاعات في شكل تمرد مسلح أدخل السودان في حروب و نزاعات داخلية و أخرى بينية مع دول الجوار "مثال تشاد" لتخرج بذلك الأزمة القبلية السودانية عن طبيعتها القطرية و القومية المجتمعية لتلبس عباءة دائرة إقليمية و قارية أوسع تداخلت في طياتها متغيرات و عوامل و فواعل متعددة التقت فيها المصالح السياسية و العسكرية للقوى الغربية و المنظمات الإنسانية .كما أن الكنيسة لم تتخلف بدورها عن الصراع ، بحيث لم تقتصر في تأجيج لهيبه خاصة منظمة التضامن المسيحي العالمي "cristianselidarity international" ، لتصبغ هذا الصراع بالطابع الديني فهي إحدى آليات الاستعمار الحديث و هدفها الهيمنة وبسط النفوذ.[1]

(1) محمد الفاضل اللافي التونسي ، المرجع نفسه ، ص ص 475-476 .

المطلب الثاني :الأزمات البينية و المشتركة:

إن أكثر ما يميز النزاعات فيما بين الدول الإفريقية هي النزاعات الحدودية أو التي ترمز لسيادة الدولة، وما يميز أيضا العلاقات فيما بين الدول الإفريقية أنها علاقات ذات طبيعة Interetataque وهي أيضا علاقات متعدية transnational أوجدت فواعل غير الدولة .

و بدورها قادت بعض من تلك الفواعل إلى إيجاد أزمات سميت بالأزمات المشتركة [1]. و من أمثلتها النزاع الداخلي الذي نشب في الزايير سابقا سنة 1996 ، و الذي تحول فيما بعد إلى تحالفات عسكرية بجبهتين، الأولى شملت حلفاء دولة الزايير سابقا مجسدين في دول أنغولا ، ناميبيا، و زيمبابوي، أما الجبهة العسكرية الثانية فجمعت دول رواندا ، أوغندا و بورندي ، و قد أطلق على هذا الشكل تسمية النزاعات فيما بين الدول أو النزاعات البينية (suisGeneris)[(2)].

أولا: النزاعات البينية:

سنستعرض من خلال هذا الفرع من الدراسة نموذج الأزمة التشادية–الليبية كأبرز مثال عن النزاعات البينية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي من خلال التركيز على مجموعة من المتغيرات بدءا باستحضار تاريخ الأزمة البينية مرورا بفواعل الأزمة وصولا إلى أبعادها المختلفة.

لقد شهدت العلاقات الثنائية الديبلوماسية التشادية– الليبية مجموعة من التوترات وصلت إلى حد الإقتتال أو الحرب كأقصى مرحلة من مراحل النزاع، وهذا على خلفية منطقة "أوزو" الحدودية . وتعود جذور الصراع أو النزاع على تلك المنطقة الحدودية إلى سنة 1973م ، حيث طالبت ليبيا آنذاك بحقها السيادي على" إقليم أوزو "***" ، كخطوة تندرج ضمن سياسة جيوبوليتيكية كانت تهدف إلى مواجهة النفوذ

(1) luc sinjoum :sociologie des relations internationales africaine ,paris , karthala ,2002, p 94.

(2) loc.cit. En juin 1935.le governement Français de laval accorde a mousolini (les italiens s'installent de 1911 en libiye) un espace rectangulaire large d'une certaines de kilometre ,en échange de la neutralité Italienne VIS–à–Vis de l'Allemagne ce traite ne fut ni respecte ni ratifie.

التقليدي لفرنسا على طول المحور التشادي و كذا على مستوى منطقة الساحل الإفريقي (خاصة الدول الفرونكفونية)[1].

و مع بدايات حكم "معمر القذافي" لم يكن هذا الأخير مهتما بتوجيه سياسة بلاده الخارجية نحو تشاد، بل كانت نحو دول النيجر على اعتبارها دولة إفريقية ذات ميولات سياسية إسلامية و داعمة للقضية الفلسطينية آنذاك ،على عكس دولة تشاد التي كانت تربطها علاقات دبلوماسية ثنائية مع إسرائيل.

و لكن و بعد قيام الرئيس التشادي آنذاك "تومبالباي" بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل و اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية ،كان واضحا أن ليبيا سوف تقوم بتوجيه محور إستراتيجيتها نحو تشاد [2]. و هو ما حدث فعلا حين شهدت تلك الفترة تقاربا ثنائيا بين الدولتين تجسدت من خلال التوقيع على معاهدة ثنائية للتفاهم اعترفت تشاد بموجبها بوجود "منطقة تضامن بينية ليبية– تشادية" وهي منطقة "أوزو" ، فهذه المنطقة هي تجسيد لعمق إستراتيجي ليبي وهي غنية بالنفط و اليورانيوم [3]، و لكن التاريخ أثبت عكس ذلك فيما بعد ....

لقد كانت نظرة ليبيا إلى دولة تشاد وحتى النيجر هي نظرة ذات بعد أمني وطني في محاولة لإيجاد أنظمة سياسية جوارية إفريقية موالية لها [4].

و بذلك أضحت تشاد محور أجندة السياسة الخارجية الليبية الإفريقية و هو ما أكدته القرارات و الخطابات السياسية المنبثقة عن المؤتمرات الشعبية الليبية و مثال ذلك :

"إن أمن تشاد من أمن الجماهيرية الليبية، و إن أي تعدي على الشعب التشادي يعتبر اعتداء على الشعب الليبي و ضرورة الدعم اللامحدود ماديا ومعنويا، و أن التدخل الفرنسي الأمريكي السافر في

---

(1) rené o tayek , la lybie face a la France au tchad :qui perd gagne ? politique africaine .no.16 (S.D) pp 66-85.

(2) أماني محمود فهمي، **النزاع الحدودي بين تشاد و ليبيا و الدور المرتقب للقضاء الدولي** ، السياسة الدولية ، (ع117)، 1994، ص ص 187- 192.

(3) محمود فهمي ، **المرجع السابق** ، نفس الصفحة.

(4) سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الإفريقية دراسة حالة العلاقات الليبية الأفريقية 1969-2003 ليبيا : منشورات أكاديمية العليا، ط1، 2005، ص ص 81-82.

الشؤون الإفريقية يعتبر عودة لاستعمار الشعوب و إذلالها وقهرها الأمر الذي يتنافى و أبسط حقوق الإنسان".

ومن خلال هذا الخطاب السياسي المنبثق عن بعض المؤتمرات الشعبية الليبية في الشأن التشادي يظهر جليا أن ليبيا أوجدت لنفسها حق الانتداب على تشاد و كأن هذه الأخيرة كانت مستعمرة سابقة لليبيا،

فمنذ وصول الرئيس الليبي السابق معمر القذافي إلى سدة الحكم وهو يسعى للتأثير على دولة تشاد من خلال دعمه" لحركة frolinat" ، فقد كانت نظرة ليبيا لدولة تشاد على أنه نظام سياسي عميل لفرنسا في محاولة ليبية لمحاربة النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل ، و من جهة ثانية كمحاولة للعب دور إقليمي نافذ و استرجاع تشاد التي كانت سابقا تحت سيطرة الطبقة السنوسية في ق 19 خاصة المناطق الشمالية لتشاد ، و كان ذلك إلى غاية الغزو الفرنسي لها .إذ أن عدم التوافق السياسي الذي كان سائدا بين نظام معمر القذافي و حسين هابري " hissene habre" أدخل ليبيا في صراع أو حرب مع تشاد انتهت على وقع هزيمة نكراء تلقتها القوات النظامية الليبية و كان ذلك بتاريخ 1988، أظهرت عجز ليبيا عن حسم الصراع لصالحها و دفعها لتغيير إستراتيجيتها الهجومية إلى سياسة ناعمة أكثر مرونة بشكل دفعها غلى إقامة علاقات دبلوماسية مع "تدجمينا" كخطوة إستباقية لإعادة التمركز و تقييم الوضع[1].

و لكن تسارع الأحداث آنذاك و تغير السياسة الداخلية لدولة تشاد، إضافة إلى بروز حدث دولي جديد أوجد ليبيا أمام خيارات سياسية صعبة خاصة عقب أحداث إسقاط "طائرة لوكيربي" ، و فرض العقوبات الأممية عليها بحجة دعم الإرهاب، الأمر الذي أدى إلى كبح الأطماع الليبية في تشاد و لو بشكل مؤقت –آنذاك–.

و بشكل عام فإن التوجه أو الإستراتيجية الليبية اتجاه تشاد و دارفور السودانية قد ارتكزت على مجموعة من المعايير و المنطلقات يمكن إجمالها في :

*الخوف الليبي: ممثل في نظام" معمر القذافي" من التدخل الخارجي" فرنسا و أمريكا" في صراعها البيني مع تشاد، وما يمثله ذلك من إمكانية تواجد قوات عسكرية دولية على مقربة من الحدود الليبية و انعكاساته على المصالح الليبية في المنطقة .

(1) أماني محمود ، **مرجع سابق**، ص ص 187– 192

*المحاولات الليبية المتكررة في الظهور كقوة إقليمية دفعها للاستثمار في كل الجبهات الساخنة (الغير مستقرة) في منطقة الساحل و الغرب الإفريقي (الصومال).

*الحصول على تفوق دبلوماسي على تشاد.

*إعادة بعث العلاقات الثنائية الليبية –الأمريكية التي جمدت منذ 1988 م .

ثانيا: الأزمات المشتركة:

من خلال هذا الفرع من الدراسة سنخوض في مجال الأزمات المشتركة في منطقة الساحل الإفريقي كتهديد أمني تقليدي في المنطقة الساحلية و المنتشرة بين دوله، و لكننا سنركز على الأزمة المالية – النيجيرية كنموذج أو كحالة محورية من الأزمات المشتركة و ذلك من خلال التطرق إلى مسببات الأزمة و أبعادها المتعددة (محليا ، جهويا و حتى دوليا).

إن البحث في جذور الأزمة المشتركة بين النيجر و مالي يقودنا إلى الخوض في ميدان التمرد التارقي الذي عايشه و لازالت كل من دولتي مالي و النيجر، و الذي يعد أساس الأزمة التاريخية المشتركة بين الدولتين.

التمرد التارقي:

تشكل قبائل "الطوارق" أو "التوارق" أقلية إثنية متميزة بمنطقة الساحل الإفريقي، في حين يتجلى توزيعها الجغرافي بشكل خاص على تراب دول مالي ،النيجر ،الجزائر،ليبيا ،و حتى بوركينافاسو....

و حسب التقديرات وفي ظل غياب إحصائيات دقيقة فإن عدد أفراد التوارق يناهز الثلاث ملايين و النصف مليون فرد، موزعين بأغلبية تصل إلى ما نسبته 85% في دولتي مالي و النيجر على حد سواء[1].

أسباب التمرد التارقي:

(1) سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **الطوارق أو الرجال الزرق، الأمازيغ و مفهوم الأقلية** " عن موقع www .aljazere.net /NR/exerces/AE56F469-0235 -48BD-BC2A-3282BEF5404k-htm#.

ظهرت مشكلة "الطوارق" في منطقة شمال النيجر أكثر من أي منطقة أخرى ضمن إقليم منطقة الساحل الإفريقي و كان ذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال، في حين تعكس خارطة التوزيع الإثني في شمالي النيجر و مالي وتتماشى مع توزيع وتمركز الموارد الإقتصادية التي تكثر في الجنوب و تكاد تنعدم بالشمال، لتمتد المشكلة بعد ذلك إلى دول الجوار و كانت أولها دولة مالي الحدودية مع كل من النيجر و الجزائر[1]، و كان ذلك انعكاسا لصفة التشابه التي كانت تجمع بين دولتي النيجر و مالي بشكل يمكن أن يغني عن فصل الأسباب التي تقف وراء تمرد الطوارق في كلتا الدولتين.

و من بين أهم تلك الأسباب كونهما دولة واحدة كانتا قبل نيلهما للاستقلال و خضوعهما لمستعمر واحد و هو المستعمر الفرنسي في حقبة زمنية سابقة، و كذا اقتسامهما لتركيبة قبلية ممثلة في قبائل "الشونغاي" و "البولس" و "المور" و "العرب" و الطوارق" تمت الإشارة إليها في المبحث الأول.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الكامنة وراء هذا التمرد التارقي و التي نجد مصدرها داخل المجتمع الكلي الذي تتواجد بداخله قبائل الطوارق كذلك من خلال البحث عبر الأنظمة السياسية لكل من دولتي مالي و النيجر على حد سواء و حتى دول أخرى كليبيا....

وبشكل خاص يمكننا تقسيم العوامل التي أدت إلى تشكل الأزمة المشتركة بين مالي و النيجر و التي أدت إلى تمرد قبيلة الطوارق إلى ثلاثة مجموعات أو ثلاث فرضيات –مع إسناد كل فرضية لصاحبها – وهي :

أولا: إرجاع جذور أزمة الطوارق إلى النظم السياسية لدولتي مالي و النيجر على حد سواء ،فهاتين الأخيرتين هما أصل الصراع إلى حد كبير. "مانوداييك Mano Dayak" صاحب هذه الفرضية [(2)]و التي قام بتدعيمها بالعوامل الثانوية التالية:[(3)]

*تهميش قبائل الطوارق لأزيد من ثلاثين سنة :فلا تواجد لهم على المستوى الإداري و السياسي.

(1) AZAM Jean –Paul and authors, conflict and the Growth in Africa , Paris : Development centre Studies ,1999.

(2) Modibo ,ibid…

(3) André Salifau :la question des Touarégue au Niger ,Paris : Karthala, 1993, pp 69-70.

*لجوء النظام السياسي لكل من دولتي مالي و النيجر إلى سياسة التجويع ضد قبائل الطوارق، و كذا تحريض الإثنيات الأخرى ضد قبائل الطوارق، و معاملتهم على أنهم أكراد إفريقيا.

*حرمان الشباب التارقي من الخدمات المختلفة ،كالتعليم و الصحة و العمل و حتى الشغل، ولد نوع من الشعور بالانتماء و الظلم.

*البيروقراطية الممارسة ضد الطوارق على مستوى الإدارات ومؤسسات الدولة.

*الإستيلاء على المساعدات الخارجية الموجهة للطوارق.

ثانيا: تعود أسباب التمرد التارقي إلى سوء الأوضاع المعيشية في منطقتي شمال مالي و النيجر و التي تعرف بقساوة طبيعتها ، و داعم هذه الفرضية هو "أندري ساليفو Andre Salifou" [1] من جهة ومن جهة أخرى مجسدة على مستوى النظام السياسي حيث أضحى الصراع في دولة مالي مثلا محصور في النمط المعيشي بين التقليدي و الحديث، أي صراع بين الحكومة كجهاز و كتنظيم و بين تنظيم الاثنية (الطوارق) كتنظيم تقليدي تاريخي.[2]

فالذي حصل هو عملية التراكم أو بما يسمى ب "Snow Ball" كرة الثلج *** للعوامل التالية:

*عامل عدم الإستقرار السياسي .

*ضعف القدرة الإقتصادية.

*هشاشة التركيبة المجتمعية[3].

ثالثا: أما الفرضية الثالثة فهي مبنية على متغيرات عديدة منها ما هو اقتصادي، سياسي و حتى سوسيواجتماعي ، فكل هذه المتغيرات تجتمع في قضية واحدة و هي قضية المناخ و الجفاف الذي عرفته منطقة الساحل الإفريقي و الذي أثر على المنطقة التي تتواجد فيها قبائل الطوارق، خاصة و أن

---

(1) Modibo. op-cit .pp 1-31.

(2) AZAM and authers , op-cit , pp. 87,88.

*** مصطلح كرة الثلج إستخدمه "صمويل هنتغتون" في كتابه الموجه الثالثة (التحول الديمقراطي) في إشارة منه إلى تراكم و تأثير عوامل خارجية و داخلية (سياسية و إقتصادية و ثقافية) عديدة تدفع بدولة ما إلى تبني نهج الديمقراطية.

(3) Ibid...

تلك الأخيرة تعتمد في تواجدها على عنصر التجانس مع الطبيعة، بشكل يخدم نمط حياتها المعيشي و داعم هذه الفرضية هو" ميقا محمد تيسافارما Mohammed tiessa-Farma " [1].

إلى جانب ذلك تلك الفرضيات الثلاث ظهرت فرضيات أخرى أرجعت أسباب التمرد التارقي إلى حتمية الصراع الأزلي بين الرجل الأبيض و الرجل الأسود أو بمعنى إفريقيا البيضاء ضد إفريقيا السوداء، أو صراع الحضر ضد القبائل.[2]

و من جهة أخرى أرجع "إيدغارد بيساني Edgard Pissani" تمرد الطوارق إلى "إن الخطر الحقيقي الذي تتعرض له قبائل التوارق هو التخلف و العزلة القاتلة و الفقر في الصحراء ،و ليس خطر العسكريين" [3]

و كمحصلة لمجموعة الأحداث و الأسباب التي عرفتها المنطقة قبل و بعد استقلال كياناتها السياسية و تشكل الدولة في الساحل ، تطور النزاع التارقي بشكل أزلي أبقى عليه إلى يومنا هذا. فهو مرتبط أو مجسد على مستوى عنصر التكامل الإقليمي (المستوى الأفقي)، و الذي بدوره يعكس وجهين: الأول يعني عجز الدولة عن ممارسة اختصاصاتها السيادية فوق أرض إقليم معين أو أكثر، أما الثاني فيظهر في وجود الجماعات الإثنية و التي تربطها علاقة توتر مع النظام السياسي المركزي.[4]

و أما كيفية تعامل النظم السياسية لدول مالي و النيجر و حتى بوركينافاسو مع تمرد الطوارق فكان التطبيق لإستراتيجية الاحتواء " Containement" ، و التي تظهر في عزل الجماعات المهمشة أو غير المسيطرة و عدم مساواتها بالجماعات الحاكمة مثلما حدث في النزاع الرواندي في منطقة البحيرات الكبرى من خلال سيطرة إثنية الهوتو على أقلية التوتسي المضطهدة.

و لكن إفرازات تلك الإستراتيجية كانت سلبية –إضافة إلى ما تم طرحه– ،تجلت أيضا في شاكلة عوامل أو تهديدات أمنية جديدة (نتناولها بشكل مفصل في الفصل الثالث) ، و هو الأمر الذي صعب من إمكانية التوصل إلى تسوية أمنية سلمية نهائية لتمرد الطوارق في ساحل جنوب الصحراء.

---

(1) Modibo, op-cit , pp.1-31.

(2) Tadje, op-cit ...,pp .1-72.

(3) Helene claudod- Haward, **Bandiste rebelles et Partisans : Vision plurielle des évenements touarages** , 1990-1992, politique Africaine , No-46,1992 ,pp. 143-149.

(4) حمدي حسن، مرجع سابق. ص.79.

***أبعاد التمرد التارقي:**

إن الظاهر من أزمة الطوارق في منطقة شمال مالي هو أزمة جهوية بأبعاد عديدة ، فمنها ما هو جيواستراتيجي و إقتصادي و لكذا أمني سياسي.

لقد انصب الإهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي منذ فترات تواجد المستعمرين فوق أراضي الدول المنتمية إلى منطقة الساحل الإفريقي ، و بالأخص الجزائر، مالي، النيجر و دون إهمال للكيانات و الجماعات الأخرى... هذه الدول هي نفسها التي تتقاسم و تتشارك تأجيج أزمة الطوارق بمستويات و درجات متفاوتة لكن بنتائج و انعكاسات قد تكون متطابقة، و لتتواصل بعدها عبر المشاريع و السياسات الإقليمية – السياسة الليبية مثلا– ،و الدولية من خلال المشاريع الخارجية التي تستهدف منطقة الساحل الإفريقي.

أبعاد التدخل الليبي في قضية الطوارق و منطقة الساحل الإفريقي:

منذ سنة 1974 الذي شهد نقطة تحول في مسارات السياسة الخارجية الليبية بعد فشل مشروع بناء وحدة عربية ،و في إطار إعادة ترميم و ترتيب أولوياتها في المنطقة ،حولت ليبيا إستراتيجيتها السياسية الإقليمية باتجاه إفريقيا عموما و منطقة الساحل الإفريقي خصوصا ، فالخطاب الذي جاء على لسان وزير الخارجية الليبي السابق "منصور الكيخيا" يوضح و يؤكد هذا الطرح بشأن اهتمام ليبيا بمنطقة الساحل الإفريقي ، وما يحدث لها من خلال مدخل التمرد التارقي في شمال مالي.

حيث جاء على لسانه ما يلي:

" الأمة العربية أصبحت أساسا إفريقية، و 70% من الشعوب العربية تعيش في إفريقيا، و 65% من الأراضي العربية موجودة في إفريقيا...، سبع دول عربية إفريقية وهي الدول التي لها أكبر عدد من السكان العواصم و المراكز الثقافية و الاقتصادية العربية المهتمة موجودة في إفريقيا و اللغة العربية واحدة من اللغات الإفريقية القليلة التي تكتب و تتكلم من طرف حوالي تسعين مليون عربي إفريقي"[1].

(1) عشوي علي ، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، الجزائر**: رسالة ماجستير مقدمة لمعهد العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 1998 م.

*** أسسه الرئيس الجزائري الأسبق اليامين زروال.

الوساطة الجزائرية في ملف النزاع المالي- التارقي:

ينتشر الطوارق بكثرة في الجنوب الجزائري تحديدا بمنطقتي –تمنراست و جانت- ،و رغبة من الجزائر في محاصرة التمرد التارقي المتمدد في منطقة الساحل الإفريقي ، و كذا حصرا لإبعاده السياسية خاصة جاء تحرك الجزائر ضمن إطار تحقيق "سياسة التنمية و الأمن" في خطوة استباقية ، وذلك بإشراك الأطراف الفاعلة و المعنية من دول النيجر و مالي و ليبيا ،و ممثلين عن قبائل الطوارق من جهة / ومن جهة أخرى قامت الجزائر بمنح الطوارق حرية تسيير شؤونهم الخاصة عن طريق "الأمينوكال Aménoukal" في مقابل ولائهم و تمثيلهم على مستوى المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة الجزائري ،و كذا دعم التنمية المحلية بأموال صندوق تنمية الجنوب***.

و كان ذلك موازاة مع قيام الجزائر بدور الوساطة الدبلوماسية في الملف التارقي المالي–النيجيري.

ولا زالت قضية تمرد الطوارق في شمال مالي تشهد الكثير من الحركيات ، مع عدم توصل أطراف الصراع إلى حل نهائي لتلك المشكلة الأمنية المشتركة في ظل تبادل التهم السياسية بين الأطراف المعنية (خاصة بين فصائل الطوارق المتمردة بقيادة إبراهيم آغ باهنغا و حكومة مالي) ، إضافة إلى المعطيات الجديدة و التي كانت في دخول ليبيا على محور المفاوضات. و كذا قضية الأسلحة و التحالفات المحتملة بين التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي و قبائل الطوارق.....وتداعياتها.

هذا فضلا عن الأزمات البينية و المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي ، هناك نموذج آخر من الأزمات التفاعلية بين دول المنطقة هي" الأزمات المنتشرة" ، سنقوم باستعراضها من خلال استحضار أزمة القرن الإفريقي كحالة من الأزمات المنتشرة و المعقدة أو المستعصية.

ثالثا: الأزمات المنتشرة:Speel Crisis

إن النظر إلى خارطة الساحل الإفريقي يضعنا أمام جملة من التوترات السياسية و الجهوية ، التي تحيط بدول الساحل الإفريقي ،و هو ما يعني وجود حركية من التفاعلات–التي تحمل في طياتها شبكية من التهديدات الأمنية – التي تجمع بين تلك الأزمات المحيطية و منطقة الساحل الإفريقي . ومن بين أعقد تلك الأزمات و أكثرها انتشارا نجد:

أزمة القرن الإفريقي:

تعكس منطقة القرن الإفريقي منطقة جغرافية موردة و منتجة للأزمات و على مستويات عدة ، منها ما يشمل جوانب الأمن الغذائي ، الأزمات الداخلية (صراعات عرقية و سياسية) ، أمراض منتقلة، و كذا مشكلة تدفق اللاجئين نحو الدول المجاورة لمنطقة القرن الإفريقي[1].

إن طبيعة المشكلة الأمنية في منطقة القرن الإفريقي يمكن تناولها من مدخل جيوبوليتيكي أي من خلال نظرية الأمن المائي العربي في إشارة إلى أهمية البحر الحمر فقد أصبحت تلك المنطقة تشكل منافذ نزوح للحروب الأهلية التي شهدتها دول كليبيريا ، بورندي ، رواندا و حتى السودان .حيث قال "أييغونيونغو P.Ayango Nyongo"

"إن حالة الصراع في منطقة القرن الإفريقي هي انعكاس لجزء كبير من المشاكل الدولية العالقة، و في جزء ثاني حالة أو موجة التسلح التي يقود إلى قتال مباشر، إن المشاكل العالقة فيما بين الدول تلك لا تحل إلا بالقوة العسكرية "[2].

فالصورة التي ظهرت في تلك المنطقة هي صراع بين المصالح الإستراتيجية لدولة حديثة الاستقلال كان يدعمها المعسكر الشرقي و دولة قديمة النشأة يقف وراءها المعسكر الغربي ، كون المنطقة تلك هي جسر أو منفذ عبور نحو الخليج العربي و الفارسي [3] . وما زاد من تعقيد و تسريع الأمور تلك المطالب الانفصالية الإرتيرية في إثيوبيا و مطالبة الصومال بمنطقتي هودو و أوجادين[4].

حيث لعب (الاتحاد الإفريقي سابقا) الحديث النشأة آنذاك ، دور الوساطة الدبلوماسية من خلال التأكيد على ضرورة المحافظة على خطوط ترسيم الحدود بين الدول الإفريقية ، و ذلك لسبب بسيط و هو التهديد الأمني الذي يعنيه مراجعة الحدود البرية بين الدول الإفريقية.[5]

---

(1) سامي السيد أحمد محمد، **القرن الإفريقي ...صراع دولي على النفط و الجغرافي:** www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleA_c&pagename=Zone_ARABIC_News/NAWALayout&cid=1209357835931.

(2) **Ibid.**

(3) **المكان نفسه .**

(4) حافظ صلاح الدين ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي . الكويت : سلسلة عالم المعرفة ,1978 , ص.90

(4) المرجع نفسه ، ص91.

فالتهديد الأمني ظاهر في الأديولوجية الراديكالية الإسلامية ، وهو على الأقل ما تراه بعض الأطراف الإقليمية و الدولية على غرار الو.م.أ و فرنسا و أثيوبيا.[1]

إن تأثير منطقة القرن الإفريقي كأزمة منتشرة نابع من سمات مشتركة ، و التي لها انعكاسات مباشرة و غير مباشرة على الصعيدين الإقليمي والدولي و هي :

الخلافات الحدودية الغير محسومة ، ومثال ذلك : الصراع الصومالي –الإثيوبي حول منطقة "الأوجادين" و كذا الصراع الإرتيري – الإثيوبي.

الحالة الاقتصادية الهشة و المتدهورة في ظل مستويات قياسية من المديونية الخارجية مرفوقة بموجات جفاف حادة –الندرة–.

*إنتشار الصراعات القبلية و الطائفية ، و التي تمارس بدورها النزعة الإنفصالية عن الدولة الأم.

*أهمية المنطقة الجيوسياسية ، جعل منها ميدان ملائم لتنافس القوى الكبرى (الو،م،أ ، الصين ، إسرائيل ، المنظومة الأوروبية).

*كثرة الإنقلابات العسكرية بشكل أظهر الدولة في رداء عسكري و حتى القادة السياسيين هم كذلك.

لقد عكست منطقة القرن الإفريقي منطقة نفوذ لمصالح عالمية من الدرجة الأولى و يكفينا رصد التواجد الأمريكي و الأوروبي بصفة عامة و حتى الصيني –من خلال الشراكة الصينية السودانية في مجالي النفط و المعدات الحربية– ، للتأكد من تلك الفرضية. و ذلك يرجع بالأساس لأهميتها الجيو– إستراتيجية من خلال منافذها البحرية (البحر الأحمر ، و خليج عدن ، و المحيط الهندي) ، ما يجعل من المنطقة جسر وصل لنقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية و الو،م،أ... ، الأمر الذي قاد في الأخير إلى دولة صومالية منهارة تماما أو كما سميت بالدولة الفاشلة***[2].

المبحث الثاني: التهديدات اللاتماثلية:

(1) أحمد إبراهيم محمود ، "تحولات المسألة الصومالية"، تح: في أحمد يوسف أحمد ونيفن مسعد، حال الأمة العربية 2006– 2008، أزمات الداخل و تحديات الخارج. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2007، ص ص 183–185.

*** صنفت دولة الصومال على أنها دولة فاشلة حسب المقاييس الإثنتي عشر التي وضعتها كل من صندوق السلام " found of peace" و مجلة "forgein policy"

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي اليوم منطقة للتجاذبات الدولية في ظل الاكتشافات الجديدة للموارد الطبيعية الإستراتيجية و هذا عكس ما كانت عليه أثناء الحرب الباردة ، و لكن المنطقة تعاني اليوم من أخطار جديدة "تهديدات لا تماثلية" و المتمثلة في: الجريمة المنظمة (المخدرات، تجارة الأسلحة ، تجارة البشر، الهجرات ....الخ) ، و التي ما فتئت تزداد انتشارا خاصة في ظل ما يعرف بالدول المتشظية (النيجر، مالي ، تشاد، السودان، و موريتانيا) ، و التي وجدت فيها الجماعات المتطرفة مرتعا لها في تكوين أفرادها ثم الانطلاق إلى دول مجاورة ، في أرض شاسعة يصعب مراقبتها كليا و التحكم في حدودها.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية (الأسباب و الإنعكاسات)

شهدت دول الساحل الإفريقي ، في العشر سنوات الأخيرة موجة كبيرة من الهجرة غير الشرعية منها: ما هو داخلي، و منها ما هو خارجي نحو أوروبا و آسيا ، و التي زادت حدتها خاصة مع منتصف التسعينيات، تلك الفترة التي عرفت نزاعات و توترات سياسية ، خاصة في إفريقيا الوسطى –رواندا– بورندي.

و في منطقة الساحل الإفريقي على غرار تشاد ، الصومال، إريتريا شرقا و كوت ديفوار ،غامبيا، وبوركينافاسو غربا، فقد أدت هذه التدفقات الهائلة من المهاجرين إلى رسم المعالم الديموغرافية و السياسية و حتى الثقافية لبعض الدول الإفريقية المستقلة مثل الجزائر– المغرب و هذا تمهيدا للوصول إلى أوروبا (أنظر الخريطة المبينة لطرق الهجرة)[1].

---

1 – **ynamique migratoire ouest –afrcaines vers afrique du nord** . www atlas – enas ue – oro / spip – pnp ?

2 محمدمعمر، **أسباب و دوافع الإقبال على الهجرة السرية** ، عن موقع:
www.djaress.com

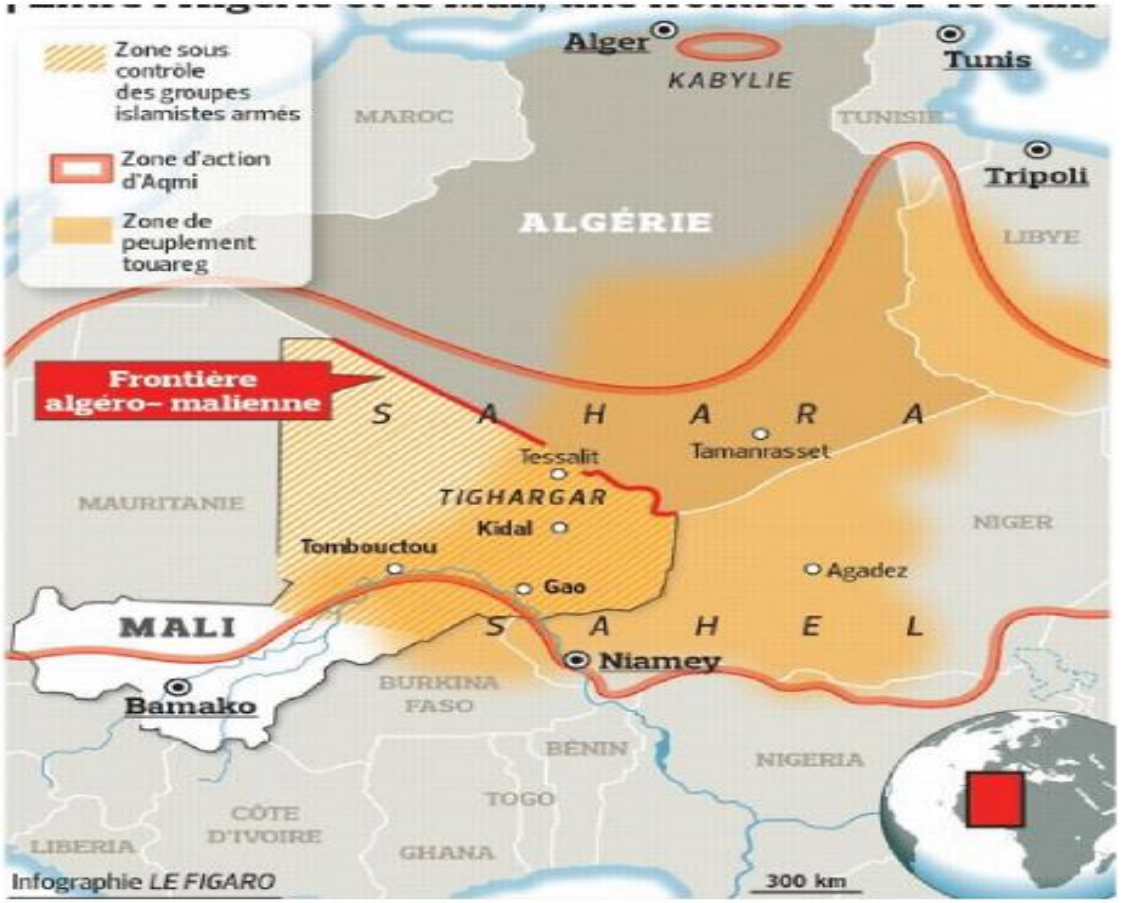

إن اتفاقية دول الساحل الإفريقي دون استثناء، تعكس صورة مستويات التهديدات الأمنية المتعددة و المعقدة ، و الممتدة من مستوى الفرد إلى الجماعة صعودا إلى الدولة. لذلك كانت محصلة تلك التهديدات الأمنية **تهديد أمني متعدد المستويات.** و بذلك يمكن إجمال أسباب و عوامل الهجرة غير الشرعية في دول الساحل الإفريقي فيما يلي:

أ-**العامل السياسي و الأمني:** (تزايد النزاعات و انعدام الأمن).

يعتبر عدم الاستقرار الناتج عن الحروب الأهلية و النزاعات و انتهاكات حقوق الإنسان، سبب اختلاف الانتماءات العرقية أحد الأسباب المؤدية للهجرة من أجل البحث عن مكان أكثر أمنا مثلما يحدث في دول الساحل الإفريقي و هروب الآلاف من السكان بحثا عن الأمن. (2)

فالبلدان الممزقة داخليا نتيجة الصراعات السياسية – الطائفية ، وكذا المساس بالحريات و تدهور الأوضاع الأمنية ، يؤدي حتما إلى الهروب بحثا عن الملاذ الآمن (safe – haven) بحثا عن

الحياة، و النجاة : و هذا ما حصل في منطقة الساحل الإفريقي و الدول المحيطة بها مثل: (ليبيريا و سيراليون و الكونغو) .[1]

ب- العامل الجغرافي و المناخي: تلعب الظروف البيئية و المناخية في الهجرة السرية دورا في الهروب من قساوة المناخ ، التصحر ، الجفاف ، إضافة إلى عامل القرب الجغرافي الذي يسهل على المهاجرين الهجرة للبحث عن مكان أفضل للعيش مثال : القرب بين أوروبا و دول شمال إفريقيا جعل من المنطقة همزة عبور للأفارقة للضفة الشمالية للمتوسط [3].

و بناءا على ذلك ، و مع التغيرات المناخية التي شهدها العالم، خاصة الجفاف و المجاعة و التصحر الذي ضرب منطقة الساحل الإفريقي، و خاصة دولتي النيجر و تشاد، حيث انخفضت نسبة تساقط الأمطار ب 20 % أدى هذا إلى استحالة العيش في تلك المناطق نتيجة انتشار المجاعة.....

هذا و تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 24000 ألف شخص إفريقي يعبر سنويا إلى أوروبا، و منذ 1990 حتى 2000 م يمكن أن نلمس ارتفاعا في أمواج المهاجرين الأفارقة غير شرعيين ، و حسب تقديرات السلطات الجزائرية فقد تم إيقاف أكثر من 6000 آلاف مهاجر سري بين سنتي 2002 و 2006 . و في سنة 2004 حسب تقديرات (onu) منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أحصت عودة أكثر من 35000 ألف شخص إفريقي من الصحراء الكبرى نحو أوروبا [2].

ج-العامل الاجتماعي: تعتبر البطالة من أكبر الأسباب الدافعة لظاهرة الهجرة الغير الشرعية، فحسب مقولة: "حيث ما كانت الكرامة فذاك هو الوطن"، وهذه المقولة تبرز بوضوح أن البطالة سبب رئيسي للهجرة بحثا عن حياة أفضل . [3]

---

1 - تقرير التنمية البشرية 2009 ، **التغلب على الحواجز – قابلية التنقل البشري و التنمية** ، منشورات pnud ص ص . 62 – 63.

2- خديجة بركاني ، **الهجرة و اللجوء بين مقتضيات الحصر الصحي و حقوق الإنسان** ، مداخلة مقدمة في إطار تنشيط ثقافي وطني حول الهجرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2015/04/21/20 . جيجل.

3- **الهجرة و التحولات الدولية** ، عن موقع .http//www.world bank.com/j662coo.170

د-العامل الاقتصادي : إن تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة تراجع معدلات النمو وما يصاحبه من ارتفاع نسبة البطالة و الفقر و التراجع في الأجور، يدفع السكان إلى الهجرة ، بحثا عن العيش في رخاء و رفاه خاصة باتجاه الشمال الإفريقي نحو أوروبا و التي تعتبر حلم كل إفريقي ، نتيجة للفوارق في مستويات التقدم الاقتصادي ، حيث أن المهاجرين يستعملون كل الطرق المتاحة من اجل الوصول إلى مناطق جذب (attraction) ، ومنه فموجات الهجرة بجميع أشكالها نحو أوروبا هي استجابة للتهديدات الأمنية التي تمس مباشرة المجالات والسياسات التي تمس بالأمن.(2)

ثانيا: الانعكاسات (انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن في الساحل الإفريقي) :

لعل ظاهرة الهجرة السرية بمختلف أشكالها و اتجاهاتها من ابرز التهديدات في الساحل الإفريقي التي تأثر على امن دول المغرب العربي، ودلك راجع لتعقيداتها . فموقع هده الدول الجغرافي كمنطقة ربط بين إفريقيا و أوروبا جعل منها مكانا للعبور و تنقل الأشخاص القادمين من الصحراء و شرق إفريقيا متجهين نحو أوروبا ،علما بان المهاجرين غير الشرعيين يجدون فيها مأوى لهم و محطة لتزويدهم بالمال الذي يمكنهم من مواصلة الرحلة إلى أوروبا- دول الملجأ – هدا و يبقى البعض ليستقر بها – دول العبور- خصوصا مع تزايد الحواجز أمام المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي.

و بناءا على ما سبق ذكره يمكن تقسيم آثار و انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على دول الساحل الإفريقي كتهديد أمني لا تناسقي إلى ثلاث أصناف:

1/انعكاسات على أمن دول المصدر(دول منطقة الساحل الإفريقي)

2/انعكاسات على أمن دول العبور(دول المغرب العربي)

3/آثارها و إفرازاتها على أمن دول الملجأ(دول المهجر أي الإتحاد الأوروبي)

1/ انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أمن دول منطقة الساحل الإفريقي (دول المصدر)

شهدت دول الساحل الإفريقي –في العشر سنوات الأخيرة- موجة كبيرة من الهجرات غير شرعية ، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي نحو أوروبا و آسيا .فقد زادت حدتها خاصة مع منتصف تسعينات القرن الماضي تلك الفترة التي شهدت توترات و نزاعات خاصة في إفريقيا الوسطى – رواندا- بورندي ، وفي منطقة الساحل الإفريقي في دول مثل تشاد-الصومال- الكوت ديفوار و بوركينافاسو...و غيرها، فقد

أدت هذه التدفقات الهائلة للمهاجرين إلى إعادة رسم المعالم الديموغرافية و السياسية و حتى الثقافية (القيمية) لبعض الدول الإفريقية المستقلة مثل : دول المغرب العربي وهذا تمهيدا للوصول إلى القارة الأوروبية .(انظر الخريطة المبينة لطرق الهجرة).[1]

ومن آثار و انعكاسات هته الهجرات غير الشرعية التي نجد مصدرها دول منطقة الساحل الإفريقي على أمن هذه الدول بأبعاده السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية...خلق علاقات دبلوماسية بينية متوترة بين أنظمة هته الدول من جراء الهجرة الداخلية –داخل إقليم منطقة الساحل – و على المستوى السوسيو–ثقافي فنجد تفكك البناء الأسري نتيجة غياب بعض الأزواج عن منازلهم ، أما على المستوى الاقتصادي فانعكاس هجرة الشباب لدول الساحل يقابله قصور شديد في القوة الإنتاجية و اليد العاملة ، و بالتالي تضرر اقتصاديات هده الدول الذي يعد العامل البشري الركيزة الأساسية لها في ظل غياب التكنولوجيا الإنتاجية و الخدماتية و هو ما يحيل بدوره إلى انعكاس شديد الخطورة مرتبط أساسا بالتنمية في دول الساحل سببه عامل هجرة الكفاءات الإفريقية ، عامل يشكل خطورة على اقتصاديات بلدانها و على مخططاتها التنموية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الخدماتية–على وجه الخصوص–، و التخطيط و البحث العلمي ، و تتهدد بذلك عملية التنمية الشاملة. فهناك 38 من أصل 47 بلد إفريقي جنوب الصحراء الكبرى تقل فيها الخدمات الصحية عن الحد الأدنى القياسي لمنطقة الصحة العالمية ، حيث يوجد" 20 طبيب فقط لكل 100000شخص" ، وذلك حسب إحصائيات المنظمة ذاتها لسنة 2004م – النقص الفادح في الكوادر العلمية المؤهلة و الخبرات المتخصصة (المعرفية و التقنية) في كافة القطاعات إضافة إلى إعادة إنتاج التخلف (بأبعاده المختلفة) في إفريقيا خصوصا ، فالغرب يسعى لاستقطاب الكفاءات التي بإمكانها تطوير مجتمعاتها خدمة للاقتصاد الغربي. [2]

لكن هناك في المقابل ايجابيات للهجرة غير الشرعية تستفيد منها دول منطقة الساحل – فتسهيل هته الأخيرة – من خلال ترك كفاءات – لظاهرة الهجرة غير الشرعية نجد مقاصده في التحويلات المالية و مصدر العملة الصعبة. **النيجر** مثالا عن ذلك (تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية مرتبط بتنامي عمليات الرشوة في أوساط الأسلاك الأمنية من شرطة و حرس حدود و جمارك، حيث تتلقى هته الأخيرة ما يعادل

1– **les dynamique migratiore ouest–africaine vers l afrique du nord** .www.atlas–onastirique.oro/spip–pnparticle1050.

2– مشهود إبراهيم احمد ، **هجرة الكفاءات و آثارها السياسية و الاقتصادية على الدول النامية** ، مجلة قراءات إفريقية، (ع20) ، جوان 1014م ، ص89.

ألفين فرنك فرنسي (CFA)أي ما يعادل 3.06 أورو مقابل عبور هؤلاء المهاجرين بطريقة غير شرعية ، حيث تمثل عمليات تنظيم و نقل المهاجرين الغير شرعيين عملية جد مربحة في ظل الظروف السياسية و الاقتصادية الصعبة و هدا على لسان والي النيجر:"كل شيء قانوني ،هؤلاء إخوان أفارقة لهم أحقية عبور إقليم النيجر و أما الباقي فهي مسؤوليتهم".

انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أمن دول العبور (دول المغرب العربي)

و كما أسلفنا بالذكر ، تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرز التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي التي تأثر على المنظومة الأمنية و الاقتصادية و البشرية المجتمعية لدول المغرب العربي ، هذه الأخيرة و نظرا لموقعها الجغرافي التي يتوسط منطقة جنوب الصحراء الكبرى ،القارة الأوروبية جنوب البحر الأبيض المتوسط تعد مركز عبور للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي (النيجر– تشاد– مالي – موريتانيا....) متجهين نحو الحلم الأوروبي. حيث يجد فيها هؤلاء محطة لتزويدهم بالأموال التي تمكنهم من مواصلة رحلتهم نحو دول المهجر، فيما يفضل آخرون الاستقرار في دول المغرب العربي على غرار الجزائر و تونس و المغرب ....، حيث يشكل المهاجرون القادمون من دول الساحل الإفريقي ضغطا سكانيا شديدا على دول الملجأ المغاربية لما يتطلب من رعاية صحية و هو ما تعجز عن تلبيته و توفيره لهم دول الساحل الفاشلة ، و دليل ذلك التأثير السلبي للهجرات الغير الشرعية لدول الساحل على دول العبور.

زحف الأمراض الخطيرة كأمراض الايدز و الملاريا و الإنفوانزا بأنواعها .....الخ، بالإضافة للتأثيرات الاقتصادية على دول الملجأ أو العبور عندما يتعلق الأمر بانخراط هؤلاء المهاجرين في نشاطات الجريمة المنظمة كالمتاجرة بالمواد المحظورة كالمخدرات و تزوير العملات و الوثائق الرسمية زيادة على ضياع أو موت المهاجرين في الصحاري .[1]

تعرف دول المغرب العربي –كدول عبور– تحولا بنيويا في ديناميكية الهجرة ، فبعد أن كانت مصدرا للمهاجرين الشرعيين و غير الشرعيين ،أصبحت أيضا مستضيفا ومعبرا مركزيا لها ، لتصبح إشكالية الهجرة ثلاثية الأبعاد ، حيث وجدت بلدان المغرب العربي نفسها أمام تحدي سندان أوروبا (الضغوطات الأوروبية) عليها بشان كبح موجة المهاجرين الغير الشرعيين ، و مطرقة الهجرة الإفريقية لا متناهية.

1- ولفرام لاشر، الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء ، في ورقة كارنيجي ، سبتمبر2012م.

• انعكاس أخر لتهديد الهجرة غير الشرعية لدول الساحل الإفريقي على أمن دول المغرب العربي يبرز أيضا في شكل تحالف الهجرة غير الشرعية مع الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب، كذلك استثمار هذه الأخيرة في العنصر البشري ، والمتمثل في المهاجرين غير الشرعيين من اجل توظيفهم على مستويات تبييض الأموال و المتاجرة بالأسلحة الخفيفة و التهريب بإشكاله المتعددة (خاصة على المنطقة الحدودية بين دول المغرب العربي ودول جنوب الصحراء الكبرى....).

وما تفرزه هده الجرائم من تأثيرات سلبية على النسيجين الاقتصادي و الإجتماعي المغاربي.

توحي الأرقام والإحصائيات الموجودة أعلاه –انظر الجدول رقم 03– بخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أمن الجزائر، و ما يترتب عنها من تهديد للأمن الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي لدول العبور وكذا دول الملجأ ،إذ يبقى المهاجر السري و الغير الشرعي يشكل المصدر الأساسي لترويج الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها – هذا وطرحت أمننة الهجرة مجموعة من المخاوف و التحديات من بينها الخوف من التحول إلى دول مصدرة للإرهاب و المجرمين ،وهو ما يلقي على عاتقها مسؤولية تحسين صورتها في مجال محاربة الهجرة عن طريق التحكم في معطيات الظاهرة و تسييرها بشكل فعال يعطي انطباعا حسنا لدى كل الأطراف.[1]

آثار الهجرة غير الشرعية على أمن الدول الأوروبية (دول الملجأ):

تتبع خطورة الهجرة بأشكالها المتعددة (على غرار الهجرة غير الشرعية)، من كونها قضية أمنية ذات أبعاد و آثار متصلة بالأمن الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و القيمي للبلدان المستقبلة للهجرات ، على غرار دول الاتحاد الأوروبي ، فالشباب الإفريقي يرى في أوروبا الحلم أو البلد الذي يمكنهم من تحقيق طموحاتهم .[2]

تصاعد معدل الهجرة نحو الدول الأوروبية أثار من جديد مخاوف الاتحاد الأوروبي من إمكانية تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية للمجتمعات الجنوبية، كتلك الآتية من دول الساحل الإفريقي و

1 – ولفرام لاشر. المرجع نفسه.

2 – أحمد إسماعيل، **قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب**، في قراءات افريقية ، (ع11) ، مارس 2002، ص، 75.

القارة الإفريقية ككل. بحيث ترى أن ذلك سيؤدي إلى تراجع قيمها و حضارتها في مقابل تنامي القيم الإسلامية (2)، التي تعتبرها خطرا على أمنها و أمن شعوبها .

إن هذه الدول (دول الإتحاد الأوروبي) ، ترى كذلك في المهاجرين المسلمين مصدرا للعنف و التطرف حيث تصفهم في الغالب بالإرهاب الدولي ، هذا الوصف الذي تجسد بعد هجمات 11سبتمبر2001م ، وزاد تبلورها أكثر بعد الأحداث التي عاشتها الدول الأوروبية في 11مارس 2004م في العاصمة الاسبانية مدريد.

أيضا من الآثار السلبية التي يمكن أن تعانيها دول المهجر بسبب استغلال هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين الضعاف و المحتاجين كارتلات "تكتلات" مافيا الاتجار بالبشر ، هذا الأثر السلبي يكون على دولة المهجر كما على المهاجر نفسه.

أما على الصعيد الاقتصادي فان آثار و أضرار الهجرة غير الشرعية لدول الساحل الإفريقي نحو دول الاتحاد الأوروبي ورغم كلفتها الاقتصادية الباهظة ، إلا انه يمثل الجانب الأقل تضررا مما يمكن أن تعانيه الدول الأوروبية من هده الظاهرة المستفحلة ، ولكن الهاجس الأمني هو الأساس الذي يدفع تلك الدول –دول المهجر– لخوض المعركة ضدها كذلك الحروب العنيفة و الثقيلة و المكلفة.

ومن الآثار الاجتماعية ذات البعد العقائدي و الثقافي ، نجد استعداد بعض المهاجرين من اجل البقاء و الاستقرار هناك ، وذلك من خلال التنازل عن دينهم و أخلاقهم و لبس عباءة الثقافة الأوروبية نفسها.

إن موجات الهجرة بجميع أشكالها واتجاهاتها نحو أوروبا هي نتيجة للتهديدات الأمنية التي تمس مباشرة المجالات و السياسات المتعلقة بالأمن سواءا بالنسبة للدول المصدرة "دول الساحل" أو دول العبور "دول المغرب العربي" أو حتى الدول المقصودة بالهجرة "دول الاتحاد الأوروبي" .

وكخلاصة للفصل الثاني الذي تناولنا فيه محور التهديدات الأمنية التماثلية و اللاتماثلية يمكن حوصلته فيما يلي:

إن منطقة الساحل الإفريقي عرضة لتحديات أمنية و اقتصادية متنوعة و متعددة ومن أبرزها: المخدرات، الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية. وقد عرفت أغلب دول الساحل أزمات داخلية وصراعات مسلحة لتصبح

حروبا أهلية في بعض بلدانها، غدتها العوامل العرقية، و الإثنية والقبلية، كما ساعدت هذا الثالوث (المخدرات ، الإرهاب ، والهجرة غير الشرعية)على التجدر و التمكن.

ولا شك أن أي دولة منفردة لا يمكنها مواجهة هده التحديات ، لذلك لابد من تشارك كافة جهود دول الإقليم مجتمعة على مستوى التنسيق البيني وعلى مستوى الإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها، فضلا عن ضرورة الإصلاح السياسي ، وإلا فإن خطر انفجار هده القنابل الموقوتة مع تظافر عوامل الإحتقان و الإنفلات الأمني سيقضي على هذه الدول .ومن أبرز الحلول التي ينبغي التفكير فيها و تبنيها عمليا، الحد من بطالة ملايين الشباب الإفريقي الذي لم يعد أمامه سوى ركوب قوارب الموت و التوجه نحو أوروبا في هجرة غير شرعية تودي في غالب الأحيان بحياة الكثير من هؤلاء المهاجرين ، كما أن الرفع من مستوى تنمية المناطق المهمشة و النائية و استهدافها ببرامج تنموية موجهة سيحد من تنامي تنظيم القاعدة في تلك المناطق النائية ، والتي استطاع هذا التنظيم أن يجد له فيها حواضن اجتماعية أجبرها الفقر و التهميش و انعدام التنمية إلى استضافة هده التنظيمات المسلحة.

إن هذه الحلول تتطلب سياسات و إصلاحات جادة من قبل دول إقليم الساحل الإفريقي .

و معلوم أن للمجتمع الدولي دورا لا يستهان به في هذا المجال. إذ عليه تحقيق "خطة مارشال" مستعجلة، خطة من شأنها أن تنقد منطقة الساحل الإفريقي التي بات وضعها يشكل خطرا أمنيا على الجميع .

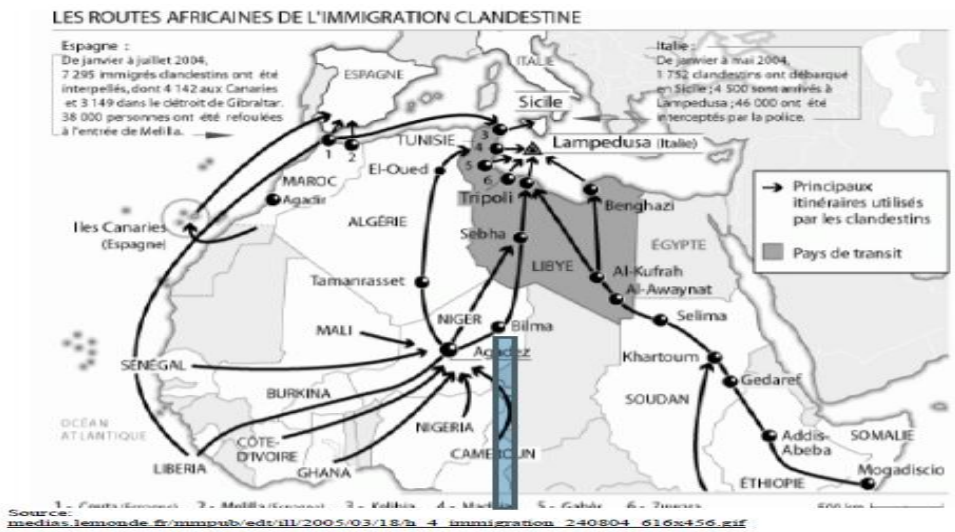

المطلب الثاني: الإرهاب الدولي

من المتفق عليه دوليا أن الإرهاب أصبح ظاهرة مستفحلة في العلاقات الدولية خاصة الراهنة منها، و بالتالي وجب القضاء عليه و مسبباته. حيث شهدت منظمة الأمم المتحدة عبر جهازها الرئيسي "الجمعية العامة" تحركا غير معهودا في التكفل بملف الإرهاب و بصفة مباشرة بعد هجمات 2001/09/11م. و كان هذا بإيعاز من مجلس الأمن و الذي في غصون أسابيع قليلة بعد الهجمات أصدر بإجماع القرارين "1368 "و 1373"" ، واللذان يحتويان على الآثار و الأبعاد العريضة المترتبة عن ظاهرة الإرهاب ومن تم صياغة توصيات بشأن الخطوات التي يمكن أن تتخذها المنظمة و بذلك حدث تغير نوعي و كيفي في معالجة قضية الإرهاب و لو أنه –أي القرار السابق– لا يوفر الأرضية لاقتلاع ظاهرة الإرهاب، و لن يكون بإمكانه وضع حد لهذه الظاهرة ، التي تبدوا متداخلة مع حركات التحرر و هو ما يمثل ازدواجية في المعايير و المواقف الانتقائية التي تصنع على مستوى منظمة الأمم المتحدة والتي تعكس الرؤية الأمريكية المتفردة في مكافحة الإرهاب دون غيرها، يقابله تنامي في ظاهرة الإرهاب و الفواعل المختلفة الانتماءات بين يمينية–يسارية– إسلامية– ويهودية في أنحاء العالم و منها منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت من أكبر بؤر التوتر و ملاذا للجماعات الإرهابية على المستوى العالمي ، جعلت دول الساحل تعاني الخوف من جهة و الضغوط الخارجية من جهة أخرى.

تظهر منطقة الساحل الإفريقي ضمن نطاق أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار و الانفلات الأمني، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل و على رأسها الإرهاب، سواءا الإسلامي –الراديكالي– ، أو تنامي التنظيمات المختلفة في نطاق جغرافي واسع ، حيث أصبح ينظر إلى منطقة الساحل على أنها أفغنستان ثانية في ظل غياب مفهوم الدولة و حالة الهشاشة و الإنكشاف الأمني و الاقتصادي و الاجتماعي و الهوياتي. [1] و بروز التهديدات الجديدة في المنطقة على غرار مخطط الأجانب العاملين في الشركات أو السياح Touristes و استهداف المؤسسات من خلال الهجمات التفجيرية الكبرى و مساومة الدول من أجل الحصول على الفدية ، و على إثر هذا أحصى تقرير دولي عن الإرهاب في منطقة الساحل Sahel–1307 هجوم إرهابي مند هجمات 11 سبتمبر 2001 ،و اعتبر التقرير (معهد بوتوموك الأمريكي للدراسات 2015 بعنوان الإرهاب في شمال

1– توفيق المديني ، **الربيع العربي و اليقظة العنيفة لمنطقة الساحل الإفريقي** ، مجلة الوحدة الإسلامية ، (ع 128)، أوت 2012.

إفريقيا و الساحل الإفريقي) أن الجزائر أكثر الدول تضررا في المنطقة ، تليها ليبيا فمالي فتونس ثم النيجر وموريتانيا والمغرب و دولة تشاد .كما بين التقرير أن ثقل الهجمات انتقل خاصة إلى ليبيا و مالي وتونس مند سنة 2011، و هذا راجع بالأساس إلى التغيرات و الاضطرابات التي شهدتها المنطقة بحيث ارتفع عدد الهجمات الإرهابية في الساحل إلى (80) مند هجمات 11سبتمبر2001م ، وهي نسبة ضخمة جدا يغذيها بشكل أساسي غياب الاستقرار الذي تعيشه دول المنطقة أو التي هي في طريقها نحو الانتقال الديموقراطي.[1]

أولا: الأسباب و المصادر الحقيقية المنتجة للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي:

يمكن كشف الأسباب و المصادر الحقيقية المنتجة للإرهاب فيما يلي:

أ–التمييز العنصري بين الطوائف وما تركه الاستعمار من خلال سياسة فرق تسد، ما ولد الإحساس بالظلم و عدم التمكين ،و هي كلها عوامل محركة دفعت الأفراد إلى التطرف و الإرهاب كخيار للدفاع عن مبادئها و قيمها.[2]

ب–أزمة العنف البنيوي الناتج عن أزمة الدولة الفاشلة في الساحل ، و الغير قادرة على استذباب الأمن ، و هو ما جعل المجموعات تتشكل و تنتشر في ظل عدم قدرة المسؤولين و القادة على إقامة علاقة ثقة مع شعوبها ، و التكفل بانشغالاتهم ، بل و تورطهم في قضايا فساد و التحالف مع الدول و القوى الغربية ، من أجل مصالحهم الضيقة للبقاء في السلطة كرس تباعد الهوة بين الشعب و الحكام من خلال انعدام التنشئة الاجتماعية السياسية، وكذا المشاركة السياسية .2socialisation politique

ج–هشاشة البناء الاقتصادي و تردى الأوضاع المعيشية خاصة في النيجر ، تشاد ، مالي، السودان .و هي الدول الأقل نموا حسب تقارير التنمية ، من خلال تضاعف نسبة الفقر و المجاعة ، فدولة النيجر)(ONUتعد أفقر دولة في العالم بنسبة 63 بالمئة حسب تليها كل من مالي و موريتانيا.[3]

إلى جانب الأسباب السالفة، يرجع أغلب الخبراء و السياسيين أسباب التخلف و الإنزلاقات و الإرهاب بالدرجة الأولى إلى الموقع الطبيعي لمنطقة الساحل الذي يمتاز بقسوة الطبيعة و شساعة التراب و ميوعة

1– **الجريمة المنظمة في الساحل** ، جريدة الخبر 2015/03/18، (ع 7725) ، ص03.
2– **الإرهاب في الساحل** ، جريدة الخبر 2015/03/18، (ع 7725)، ص3 (ب ص م).
3– تقرير التنمية البشرية 2009.

الحدود ، مما يشجع على انتقال الأشخاص و مختلف الأسلحة بواسطة سيارات رباعية الدفع مجهزة يصعب مراقبتها كليا في المنطقة في ظل غياب القوة المادية لدول الساحل و هو ما جعلها موقع جد إستراتيجي لمخيمات التدريب الإرهابية.[1]

و أما العامل الأهم فهو الطابع الإسلامي ، كون المنطقة هي تجسيد لأكبر تجمع سكاني إفريقي مسلم ، فهي منطقة تماس لما هو مسيحي إسلامي و ما هو عرقي قبلي و قيمي، فالمنطقة تعتبر جسرا مفتوحا للأزمات المنتشرة .....

هذا و دون أن ننسى العوامل الخارجية، التي غدت الظاهرة في الساحل الإفريقي ، و التي أصبحت سرحا للتجاذبات الغربية و الشرقية و ازدياد الرهان عليها .[2]

/كرونولوجيا انتشار الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي:

إن تنامي الظاهرة الإرهابية في إفريقيا بشكل واضح، مع مطلق (90) التسعينات ،و موجة التحولات الجيو سياسية و بداية اختراق تنظيم القاعدة لمناطق في إفريقيا و خصوصا السودان عندما أشيع عن فترة إقامة زعيم القاعدة و مؤسسها أسامة بن لادن فيها عام 1991 حتى 1996، و هو التنامي الذي تأكد مع الهجوم السفارتين الأمريكتين في كلا من نيروبي، و دار السلام عام 1998 ، و استمر مع الزخم الذي صاحب تأسيس حركات ذات صلة في عدد من البلدان الإفريقية ، و من بين تلك التنظيمات (حركة الشباب المجاهدين) ، التي نشأت كتنظيم مسلح ذو خلفية إسلامية يتبنى الطرح الفكري للقاعدة في الصومال عام 2004، و يسعى لإقامة دولة إسلامية ، و قد انطوى تحت لواء المحاكم الإسلامية لفترة قصيرة لتنشق عقب اتهاماتها لإتحاد المحاكم بالتحالف مع المعارضة الصومالية ذات التوجهات العلمانية ، لتدخل بذلك في مواجهات مسلحة مع القوات الحكومية الصومالية المتحالفة مع القوات الحكومية، وهو

1 - أبصرير محمد طالب ، مرجع سابق ، ص118-119.

2- خالد بشكيط ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2011، ص105-106.

ما تسبب في مجازر رهيبة خاصة في مدينة كيساميو جنوب الصومال في سبتمبر 2012، و بذلك تراجع زخم الحركة و لو بشكل مؤقت.[1]

و ثاني تلك التنظيمات ذات الشهرة العالمية في النطاق الجغرافي الممتد بين شمالي نيجيريا بالأساس و تشاد و النيجر بدرجة أقل ، جماعة يطلق عليها إعلاميا طالبان نيجيريا ، و تسمى أحيانا كثيرة بجماعة (بوكو حرام)، و التي تعود أصل تسميتها إلى كلمة "بوكو" بلغة الهوسا "وتعني " التعليم الغربي" ، و من تم تعني الترجمة اللفظية لاسم الجماعة "التعليم الغربي حرام". و قد أسسها الشيخ محمد يوسف سنة 2002، لتبني إطار فكريا يستند إلى النهج التكفيري معلنة الحرب أو محاربة مؤسسات الدولة الكافرة و سياساتها الموسومة بالفساد ، و العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية و من تم الطريق إلى بناء الدولة الإسلامية ، و قد قامت هذه الحركة التي تنشط أكثر في شمال نيجيريا بعمليات كبيرة في مواجهة الحكومة النيجيرية و على الكنائس ، آخرها الهجوم على كنيسة إنجليزية مما أسفر عن مقتل 9 أشخاص و هو ما خلف حالة استنفار قصوى من خلال قيام الجيش النيجيري بعمليات مداهمة واسعة لمعسكرات تابعة للحركة في الشمال.

و بالرجوع إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، و هي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة و القتال (Gspc) ، و التي تعد بدورها الفيصل المنشق سنة 1998 عن الجماعة الإسلامية المسلحة (Gia) ، و قد تميز نشاط تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال مند البداية بتوسيع نشاطه نحو الصحراء ، و تركيز عملياته ضد قوات الأمن و استهداف المصالح الأجنبية خاصة بعد اعتقال أبو مصعب عبد الودود المدعو إعلاميا (درودكال) أمير التنظيم .

و بتاريخ 2007/01/24، أعلن رسميا تنظيم الجماعة Gspc انتماءه للقاعدة ، هذا الإنضمام يعتبر بمثابة إعلان رسمي لما يمكن وصفه بأقلمة النشاط الخاص بالقاعدة ، و قد تمكنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يتراوح عدد عناصرها ما بين 300/200 عنصر على فرض نفسها رقما فاعلا في المعادلة الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي فقد استطاع مختار بلمختار(تلقى ضربات بواسطة عادات

2-أبصير أحمد طالب ، **المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية الجزائرية ، 2010 ، ص92-93.

أمريكية في شرق ليبيا ، و تساؤلات بشأن مقتله) [1] ، وعبد الرزاق البارا أن يجعلا من هته المنظمة مركز ثقل في جغرافية الجماعة و أسسا عدة كتائب مثل: (كتيبة طارق ابن زياد و كتيبة الملثمون...).

وعن دواعي تحالف الجماعة السلفية مع تنظيم القاعدة ما يلي:

*إن هذا التنظيم خسر في الجزائر بفعل المطاردة الأمنية و تشديد الخناق عليها.

*توسيع النشاط الميداني للعمليات الإرهابية المسلحة نحو الصحراء الكبرى.

*استغلال الأزمات المستعصية في الساحل و القرن الإفريقي ، و قد كان هذا بإيعاز من القيادة المركزية للتنظيم الأم في باكستان، التي أمرت أتباعها المنضوين تحت لواء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التوجه إلى تشاد و السودان للتحصن. و بذلك فقد ورد في تقرير الوزارة الخارجية الأمريكية سنة 1990 بأن السودان " لا تزال محورا مركزيا لعدد من الجماعات الإرهابية بما فيها القاعدة...".

و ما زاد من خطورة التهديد بالنسبة للقاعدة ، بعدما أصبحت للتكنولوجيا مكانة هامة في تسيير العمليات الإرهابية من خلال الاعتماد على تقنيات عالية الدقة وراديوهات للاتصال المشفر، حتى لا يتم تشفير الرسائل و التعرف على معانيها ،و استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لاسيما في التجنيد في جميع الجرائم تحت غطاء الفضاء الإلكتروني ، نظرا لما توفره من سهولة و أمان في اتصالاتهم و تنظيم عملياتهم.[2]

إلى جانب هذه الجماعات الإرهابية التي تعيش و تتهيكل في هذه المنطقة الرمادية غير المراقبة و غير المؤطرة سياسيا و أمنيا و ثقافيا هناك جماعات الطوارق.....

إن إمكانية انتشار دولة الطوارق في دول المنطقة : كالنيجر و ليبيا ،لا يخدم الجزائر نظرا لوجود أكثر نسبة منهم على أراضيها في أقصى الجنوب ، و مهما كشفت نوايا أعيان الطوارق عن عدم نيتها في الانفصال و تمسكهم بالسيادة الوطنية ، ترى الجزائر ضرورة تبني مشاريع تنموية طموحة بالجنوب ،و هذا من أجل تعزيز التماسك السوسيو –ثقافي .و تفضل الجزائر الحل السياسي حسب الوزير المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية عبد القادر مساهل سنة 2002:

1- **interrogation sur le sort de bel mokhtar** ، الصادرة بتاريخ 2015/06/16، د7511 le soirجريدة ،

2_ لإرهاب في الساحل، جريدة الخبر ليوم 2015 /04/22، (ع7771) ، ص18.

"ترفض الجزائر التدخل العسكري مما يقوي القوات الأجنبية عسكريا و مخابراتها في المنطقة". [1]

3/تحالف الجريمة المنظمة و الإرهاب:

أخذت التهديدات المستفحلة في إفريقيا تهدد الأمن مثل: الإرهاب في الصحراء الكبرى و أخذت منحنى خطيرا، خاصة بعدما أقامت التنظيمات المسلحة مع عصابات الجريمة المنظمة و العصابات المافيوية المختلفة ، بعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي مثل : الاتجار بالمخدرات و البشر و السلاح...، من أجل تمويل نشاطاتها بسبب تراجع مصادر التمويل و المؤونة التي كانت تعتمد عليها في السنوات الأخيرة الماضية. حيث كشفت التحريات الجزائرية في هذا الصدد مثلا، حول الإعتداء المسلح الذي وقع في منطقة (بني زواتين) بولاية تمنراست و الذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائرية قد أثبت تورط تنظيم القاعدة فيه، و أن هذا الإعتداء كان لتسهيل عملية تهريب 7 قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري ، و تضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية أهمها مقتل 13 عنصرا جمركي بمنيعة–ولاية غرداية– على أيدي الجماعات السلفية سنة 2006، بالإضافة إلى الإعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة بالتهريب... [2]

و من هنا أصبحت الجريمة المنظمة و الإرهاب تحتلان هاجسا كبيرا ضمن الانشغالات الأمنية لدول الساحل و المجتمع الدولي كافة، نظرا للتأثيرات السلبية التي أصبحت تمس جميع الوحدات المرجعية للأمن . الأمر الذي يتطلب إستراتجيات جديدة شاملة عسكرية ، اقتصادية ، قضائية ، اجتماعية للتصدي لها ومجابهتها. ولقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي في مناطق إنتاج و عبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء(لخليج غينيا بالدرجة الأولى)، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، البنين، نيجيريا، الكامرون) ،و كذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء و فسادها : و ضعف التغطية الأمنية لحدودها ، مما أدى إلى تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على دول الساحل ،كما تشير أرقام كميات

1-فاطمة بقدي، المسألة الطوارقية، "مداخلة في إطار تنشيط فعاليات الملتقى الدولي حول المقاربة الجزائرية في الساحل 24-25-11-2013، جامعة قالمة، الجزائر."

2.- قوي بوحنية، **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

الكوكايين، القنب الهندي ، الهيروين المضبوطة خاصة مع الحدود الجزائرية إلى كميات معتبرة ، ما يؤكد و يوضح خطورة التهديد الآتي من شبكات المتاجرة بالمخدرات.[1]

كما أنه لم يسبق من قبل و أن اعترضت جماعة إرهابية طريق عصابات التهريب ، كما لم يسبق أن حدث تبليغ عن وجود جماعة إرهابية في الساحل الإفريقي مند عقد من الزمن ، كما أنه لم يسبق أيضا و أن وقعت اشتباكات بين الإرهابيين و أفراد الجريمة المنظمة ، بل أن كل طرف يوفر الحماية لصاحبه في إطار لتبادل المنافع، و حسب مدير المكتب المكلف بالجريمة ، فإن العلاقة بين أصحاب المخدرات "كشكل من أشكال الجريمة المنظمة " و الإرهاب هي علاقة حقيقية واقعية وما يدعم و يثبت هذا أنه مؤخرا في غانا ، اعتقلت الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات 03 ماليين أعضاء في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، و بعد التحريات التي أجريت معهم أثبت أنهم مكلفون بالتنسيق (Coordination) مع كارتلات المخدرات [2] بمنطقة الساحل حيث مكنهم ذلك من الحصول على الأسلحة و العتاد مقابل حصول أفراد الجريمة على الأموال و تبادل للأدوار.

وما يزيد من تعميق التأثير السلبي لهذا التحالف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة ممثلة في كارتلات المخدرات و التنظيمات المسلحة و عصابات الإتجار بالجنس البشري و التهريب على أمن دول الساحل، انتشار الأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل وتزايد الطلب على الأسلحة الصغيرة من طرف السكان بغرض حماية أنفسهم و ممتلكاتهم و أعراضهم في ظل فشل الدولة في توفير الحد الأدنى من الأمن السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لهم، وما زاد من خطورة هذا النوع من التحالف المعقد بين مجموعة من التهديدات الأمنية لاتماثلية في المنطقة، الطابع القبلي و الإثني المشكل لدول الساحل الإفريقي ، مع تجدر النزعة الإنفصالية في العديد من دول المنطقة على غرار تمرد الطوارق في النيجر و مالي ، مشكلة دارفور في السودان، و عدم الإستقرار في تشاد و موريتانيا و نيجيريا و ساحل العاج و سيراليون ، و بالتالي تزايد دور الفواعل المستخدمة للإكراه و العنف و المساهمين في الحروب و النزاعات العنيفة على غرار الفاعلين الحكوميين حيث نجد ،أمراء الحرب، الميليشيات، حركات التمرد، الجماعات شبه

1 – فريد و مسي أنو هاود، **غرب إفريقيا، الإرهاب و الجرائم المنظمة**، مركز الجزيرة للدراسة، 24 يوليو 2013، ص03-05.

2- فريدو مسي أنوهاود، مرجع سابق. نفس الصفحة.

عسكرية.....وغيرها. إن انتشار الأسلحة الخفيفة الذي تغذيه التجارة غير الشرعية أدى إلى إذكاء العنف و انتشار الجريمة ، فهذه التجارة غير الشرعية للأسلحة تعتبر من المغذيات الأساسية لاستمرار الإرهاب في الساحل، و مثال ذلك: ما فعله المدعو عمار صايفي الذي قام بشراء السلاح من مالي و ذلك بعد اختطافه لسياح ألمان وطلبه فدية تقدر ب 5 ملايين يورو.[1]

أيضا و في تفسيرنا للعلاقة التي تجمع تهريب الأسلحة كأحد أنشطة الجريمة المنظمة بالتنظيمات الإرهابية نتطرق إلى قضية خطف 32 سائح من قبل "عبد الرزاق البارا" ، و تلقيه لفدية 5 ملايين أورو، و هو المبلغ الذي مكنه من شراء ترسانة أسلحة ،حيث اشترى قطعة سلاح كلاشنكوف (روسية و صينية و كورية)، 400خرطوشة رشاش، 37قاذفات أربحي 1و2 (RBG1،RBG2)،2 رشاش. إضافة إلى قاذفات صواريخ و سلاح مضاد للمروحيات ، وكذا سيارة رباعية الدفع و هواتف نقالة تعمل عبر الأقمار الصناعية (الثريا). كل ذلك تم شراءه دون الخروج من منطقة الساحل الإفريقي، بين مدينتي جاو النيجرية و تومبكتو المالية.[2]

فالخطر أو التهديد الأمني يظهر في الصلة الوثيقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة ، الاتجار بالمخدرات و المعادن النفيسة من جهة ، و الانتشار غير المنظم للأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة من جهة أخرى .و الذي يوجب على الدول الإفريقية و دول منطقة الساحل الإفريقي تطوير مقاربات أمنية شاملة في إطار نظام أمني إقليمي.

1 – مولود عشة، **التجارة الغير شرعية للأسلحة**، مجلة الجيش، (ع547)، فيفري 2005، ص28–31.

2 – Dos Corder":**Boude soliéliéme et le trafic darmes Alexis kalambrys**

www.malihounda. com/ nouvelle – voir – php ! maliens impliques !, » idnouvelle:17489

الفصل الثالث:

الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر
و أثرهما على أمن الساحل

تمهيد:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة اتساعا ملحوظا في دائرة الإنكشافات الأمنية في منطقة غير مستقرة أساسا، ما ساهم في تفاقم التهديدات الأمنية التي من شانها ممارسة ضغوط أكبر على المنظومة الأمنية للمنطقة. ويبدو أن التدفقات عبر الحدودية هي من بين العناصر الأساسية التي تدفع في اتجاه تأزيم الوضع ، ذلك أن متغير العولمة يجعل التهديدات الأمنية بكل أشكالها عابرة للحدود. وكمثال على ذلك فإن التهديدات المناخية وتخلف برامج التنمية جعلت شعوب الساحل تعاني من عدة مشاكل خاصة في ظل الفشل الذي تعاني منه معظم دولها، كما يذهب العديد من الباحثين إلى اعتبار منطقة الساحل الإفريقي على قدر كبير من الإنكشافية ، تعود بالدرجة الأولى إلى خصوصية منطقة الساحل الجغرافية المشجعة على تفاقم النزاعات والثغرات، هذه النزعة قد تستغل من قبل قوى خارجية أو فواعل عابرة للحدود كعصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية والإتجار بالبشر، هذا ما جعل العديد من الملاحظين يجمعون بأن المنطقة أصبحت ملاذا آمنا للمجموعات الإجرامية ونمو النشاطات ذات الطابع الإجرامي في منطقة الساحل الإفريقي.

لقد أصبحت هذه التنظيمات الإجرامية تبحث عن المساحات التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية بما في ذلك توفير الأمن و الإستقرار الداخلي لمواطنيها بمنطقة الساحل الإفريقي التي شهدت في السنوات الأخيرة تناميا لظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها، وكل ذلك جعل منها منطقة أزموية بامتياز.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة

المطلب الأول: تعريف الجريمة وأشكالها

1- تعريف الجريمة المنظمة: crime organisee: هي فاعل من الفواعل الجديدة التي أصبحت تهدد الأمن العام، خاصة وأنها عابرة الحدود، وقد ساعدها الازدهار التكنولوجي ومزايا العولمة. برزت بشكل كبير في الدولة الفاشلة مثل دول الساحل الإفريقي، تمارسها جماعات وعصابات مافيوية

بأنماط متنوعة كتبييض الأموال وتهريب المخدرات، والفرق بين الإرهاب والجريمة المنظمة هو أن الأخيرة تسعى لتحقيق الأرباح أما الإرهاب فغالبا ما يكون هدفه سياسي أكثر من غيره.[1]

عرفها المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة المنظمة سنة 1975، أنها تتضمن نشاطا إجراميا على نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، تهدف لتحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا عن طريق الإهمال التام للقانون، وقد تزايدت نشاطاتها خاصة مع الانفتاح العالمي للأسواق والتي تبعتها حركة تحرير الحدود.[2]

عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب فعل أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أخرى.[3]

2-مظاهر الجريمة المنظمة : تعدد صور و أنواع الجريمة بحسب تطور المجتمع ووسائل التكنولوجيا ومن صور الجريمة المنظمة ما يلي:

أ- **الاتجار غير المشروع بالمخدرات:** تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من أثارها، كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا تقدر ب 120 مليار دولار، فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000، كما أن الاتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الاقتصاد، ومستواه في تلك الدول، فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي الإجمالي بدقة نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها، مما سبق

1- عمر بعزوز، **فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات، الفكر البرلماني**، مجلة الأمة، الجزائر، 2004، ص188.

2- مريم إبراهيم، **التعاون الأمريكي الجزائري على الإرهاب**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، بسكرة، 2012، ص45.

3- عادل زقاغ، **واقع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي مقاربة سوسيو-سياسية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، (ع23)، الجزائر، 2016، ص 156.

يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة وأن عوائدها تستغل لتمويل نشاطات إجرامية أخرى.[1]

ب- تجارة الأسلحة: تعتبر إفريقيا من المناطق الأكثر تضررا من الانتشار العشوائي وغير المراقب للمتاجرة الغير شرعية لهذا النوع من الجرائم المنظمة العبر وطنية، والتي تعتبر وتبقى واحدة من أهم المشاكل الأمنية الكبرى في إفريقيا شبه الصحراوية والدامية بالعديد من النزاعات والصراعات، حيث تقول " ميري بترسون " Merry petterson "من دون شك نحن نعلم أنه أينما وجدت الأسلحة سوف يكون هناك نزاع". [2] وقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة انتشارا كبيرا للسلاح الخفيف خاصة بعد تفكك الترسانة الليبية بعد وفات الرئيس " معمر القذافي"، زد على ذلك استرداد أسلحة أخرى من مناطق مفتوحة على إقليم دول الساحل ،وهي نفس حالة المخدرات والتي تأتي غالبا من منطقة القرن الإفريقي شرقا أو من أمريكا اللاتينية غربا إلى غرب إفريقيا نحو كوت ديفوار وسيراليون، ثم صعودا نحو المغرب العربي، ويزيد من تعقيد المسالة ومخاطرها الأمنية الطابع القبلي و الإثني المعقد المشكل لدول منطقة الساحل الإفريقي و كذا النزعة الانفصالية التي تشهدها العديد من دول الساحل ، على غرار التمرد التارقي في شمال مالي ومشكلة الجنوب السوداني في دارفور والأزمات الأخرى في سيراليون والكونغو الديمقراطية1، بالإضافة إلى التجارة غير المشروعة للأسلحة، تعتبر من المغذيات الأساسية لاستمرار الإرهاب في الساحل، والذي يضمن بدوره الحماية ويقوم بشراء هده الأسلحة ، كما يرى الباحثون في مجال مراقبة الأسلحة بأن هته الأخيرة ليست دائما السبب الرئيسي نشوب النزاعات في القارة بل المغذي الحقيقي لها، وتجعلها أكثر دموية ومكلفة أكثر، قد تصل إلى خمسة عشر مليار دولار تهدر كل سنة في إفريقيا على الحروب، وهو إهدار مجحف للموارد، مقارنة مع احتياجات القارة إلى المساعدات والتنمية الاجتماعية.[3]

أما عن محاور التهريب للأسلحة في منطقة الساحل، فتتم عبر حدود الدول التالية:

1- من نيجيريا نحو مالي ثم الجزائر، أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر.

1- عادل زقاغ، مرجع سابق. ص156.

2 -mondou alion barry ,guerre et trafics d arme en Afrique approche géostratégique- paris .harmattan,2006,p45.

3- بشكيط خالد، **المقاربة الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مرجع سابق، ص107.

2- من غينيا في الغرب ،نحو ليبيريا ثم سيراليون.

3- من القرن الإفريقي نحو تشاد، ومن تشاد نحو المناطق الأخرى، وهو المحور الكبير والمهم الذي تتخذه جماعات التهريب، خاصة في إثيوبيا.3

ج- غسيل الأموال (تبييض الأموال): ينطوي مصطلح غسيل الأموال على العديد من المضامين، إلا أنها متفقة في الخطوط الرئيسية، حيث عرفته اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال عبر دليلها، أنه عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر الغير شرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمحصلات هذا المجرم.[1]

تعتبر جريمة غسيل الأموال money laundering من أخطر الجرائم التي تواجه الاقتصاد العالمي، فهي تشكل تحديا لمؤسسات المال والأعمال، وهي جريمة ترتكب من محترفي الإجرام الذين لا توافق صفاتهم ما هو منصوص عليه في نظريات علم الإجرام والعقاب التقليدي، ظهرت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بدايات القرن الماضي، حيث أقدمت المافيا على الاستثمار في مجال غسيل الملابس الأوتوماتيكية لإخفاء أصل الأموال المتأتية من أعمال غير مشروعة، وأول الخطوات الدولية لتجريم غسل الأموال تمثلت في "اتفاقية فيينا" عام 1988 الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمِؤثرات العقلية والتي دخلت حيز التنفيذ في 11/11/ 1990.

المطلب الثاني: العوامل والفواعل والانعكاسات التي أدت إلى انتشار الجريمة المنظمة

1- العوامل التي أدت إلى انتشار الجريمة المنظمة

ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها في منطقة الساحل الإفريقي عبر العديد من الممرات القديمة التي لطالما عرفت بها المنطقة بسبب غياب الدولة لفترة طويلة من الزمن .ويمكن اعتبار أن طبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي قد ساعدت إلى حد كبير في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية ، فالدولة نفسها هي التي تنتج أو تساعد على خلق الطرق غير الشرعية بسبب ضعف مأسستها و أجهزتها القانونية والقضائية، مما أدى إلى انتشار مظاهر الفساد في أوساط المجتمعات الساحلية بما

1- بسمة عولمي، **جريمة تبييض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها**، أصوات الشام، (2010/05/10).

فيها أجهزة السلطة، كما ساعد تفاقم النزاعات الداخلية خاصة الإثنية منها إلى شيوع حالة من الفوضى أجبرت آلاف الأفراد اللاجئين إلى التنقل العشوائي وبالتالي تشريد العديد من السكان، الأمر الذي ساعد على استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب استمرار الحروب والنزاعات ، و الأسوء من ذلك أن هذه الوضعية قد أدت بسكان منطقة الساحل الإفريقي إلى نقل الولاء إلى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين طمعا في الاستفادة من العائدات المالية لنشاطات التهريب أو سعيا للحصول على الحماية.

كذلك كان للجغرافيا الإنسانية دورا مهما في زيادة نشاطات الجريمة المنظمة عند خضوعها لمنطق العصبية القبلية في معظمها " logiques claniques" فهذه الأخيرة تساهم في توليد أشكال التجارة غير الرسمية، حيث أن هذه الولاءات تقوم بتجزئة الفضاءات الوطنية غير المراقبة من طرف الدولة وهو الأمر الذي يساعد على تغذية الشبكات العابرة للحدود سواء كانت محلية أو إقليمية، سياسية أو اقتصادية، وبالتالي يتم دمج ربوع منطقة الساحل الإفريقي في النظام الدولي للجريمة المنظمة.

إن فشل دول الساحل الإفريقي في مراقبة حدودها الشاسعة، وعجزها عن التحكم في مواطنيها أدى إلى انتشار السلاح بين المواطنين للدفاع عن أنفسهم من عصابات الجريمة المنظمة و الشبكات الإرهابية، حيث تشير الإحصائيات إلى أكثر من 40 بالمئة من الأسلحة الخفيفة هي بأيادي المدنيين و هو ما يشكل تهديدا ضمنيا للأمن الإنساني من جهة ثانية.[1]

من جهة أخرى، يمكن القول أن الأسباب التي جعلت من الساحل الإفريقي يعيش تحديات خطيرة و كثيرة و الأصعب أنها معقدة و متداخلة ترجع أهمها إلى الإرث الاستعماري الذي يعتبر من أهم الأسباب التي جعلت الساحل الإفريقي يتخبط في أزمات نتيجة التقسيم الاصطناعي للحدود دون مراعاة التركيبة الاجتماعية للسكان.1 ، حيث عمل على تحريك أسباب الصراع الإثني و القبلي على المستويين الداخلي و الخارجي.

حيث تبرز الأسباب السياسية كأهم العوامل المنتجة للجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي. (راجع الفصل الثاني).

2- الدول الكبرى والتدخل الخارجي: تتمتع منطقة الساحل والصحراء بأهمية كبيرة للعديد من القوى الدولية والتقليدية منها ،وصاحبة التاريخ الاستعماري فرنسا أو القوى الحديثة على المنطقة مثل

1- مولود غشة، **التجارة غير الشرعية بالأسلحة في مجلة الجيش**، (ع547)، فيفري 2009 ص 28-31.

و.م.أ ،و الصين... و مع هذا التعدد، سعت هذه القوى إلى توثيق التحالف مع عدد من دول المنطقة لمواجهة ما أطلقت عليه "الإرهاب الدولي" من ناحية، وتأمين آبار النفط لضمان تدفقها في الأسواق الدولية والغربية من ناحية ثانية. وبالنظر للحساسية الجيو–أمنية لمنطقة الساحل وجود اليورانيوم والإكتشافات النفطية والغازية، أصبحت هذه المنطقة تجلب اهتمام الفواعل الدولية الأساسية خاصة فرنسا، وكذلك الو.م.أ التي و منذ 1992 زادت من توسيع مجالات اهتماماتها الإستراتيجية لتشمل إفريقيا أيضا ومنها الساحل. وتشكل القارة الإفريقية عموما والساحل خصوصا على الدوام محطة صراع بين القوى العظمى خاصة "فرنسا" – ومسرحا لتنافس كثير من القوى الصاعدة إقليميا و دوليا. فمند قرون تتعرض إفريقيا لاستنزاف ونهب لثرواتها ومواردها من القوى التقليدية ولم تسلم هده القارة من هذا الاستنزاف و النهب بعد دخول قوى دولية صاعدة كالصين والولايات المتحدة والهند وإسرائيل وإيران فضلا عن القوى الكبرى التقليدية ، لتصبح ساحة صراع على النفوذ والنفط والثروات ، وقد كان لبعض الدول خاصة الدول الكبرى التقليدية وجودا عسكريا في كثير من دول القارة الإفريقية خاصة بعد نيلها للإستقلال في مطلع الستينات والتي تتمثل في وجود بعض القواعد العسكرية في مناطق مختلفة من القارة لحماية مصالحها الاقتصادية وتأمينها .

وبالتالي ما يهم القوى الكبرى هو خدمة مصالحها عن طريق إقامة قواعد عسكرية وتحالفات مع رجالات النظام في المنطقة وجعلهم أدوات لحماية تلك المصالح مما يولد الشعور بالغبن والتهميش لدى السكان المحليين ،هذا الشعور والإحباط واليأس تستغله المنظمات الإجرامية في استقطابهم كدعم لوجيستي لأنشطتها الغير مشروعة بحيث يكون هذا الاستقطاب سهلا ويكون في خدمة أجندته .[1]

3– انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن في الساحل الإفريقي:

يشكل الانتشار الواسع للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي تهديدا لأمن المنطقة، خاصة في ظل تزايد أنشطة الجريمة من تجارة المخدرات والسلاح، إلى التهريب بمختلف أشكاله باعتبارها من التهديدات العابرة للحدود، فقد كان انعكاسها واضح على المستوى الإقليمي وحتى الدولي.

1– الانعكاسات السياسية: تتمثل الانعكاسات السياسية للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي في كونها قادرة على التحكم بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة، والتأثير على كبار

1–عصام عبد الشافي، مرجع سابق .

الشخصيات العسكرية والسياسية، فكثيرا ما تم اكتشاف وجود علاقات وتحالفات مشتركة بين قيادات نافذة في الدولة وبين هذه العصابات الإجرامية، الشيء الذي عزز بؤر الفساد في الدولة وتعفن أجهزتها الإدارية ، ووفق عدة مصادر موثوقة ، فشبكات المخدرات اخترقت مناصب عليا في دول الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا من خلال كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين بتواطؤ داخلي، وهي تعمل في الكثير من الأحيان في غسيل الأموال مستغلة قضايا أخلاقية على سبيل المثال: رعاية الأندية الرياضية والخيرية والإنسانية.

كما أن النخب السياسية في هذه البلدان الإفريقية تقوم بالتعاقد والتنسيق مع تجار المخدرات بهدف البحث عن الأموال أو هبة أو مواقف سياسية على أعلى مستوى، كذلك غالبا ما نجد هذه الشبكات الإجرامية تلعب دور الممول للحملات السياسية و الانتخابية.

وإذا قامت السلطات العامة بإعاقة تدفق تجارة المخدرات، فإن هذه الأخيرة تلجأ إلى العنف مثال ذلك: اغتيال رئيس " غينيا بيساو" في أوائل 2009. إذ تشير الكثير من المصادر إلى ارتباط قضية قتله بقضية نقل الكوكايين.[1]

وتؤثر الجريمة المنظمة على المستوى السياسي على فقدان الثقة في العملية الديمقراطية لقيامها بالسيطرة على هذه العملية وإفسادها ،عن طريق رشوة وابتزاز المسئولين وأصحاب القرار السياسي، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها، مما يؤدي إلى تقويض العملية الديمقراطية وسقوط الأنظمة السياسية في هذه الدول.

كما يؤدي تنامي العلاقة بين جماعات الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة إلى زيادة قدراتها المادية والفنية حتى أصبحت بعض الدول بمؤسساتها عاجزة عن مواجهتها والحد منها مثلما هو الحال في دول الساحل الإفريقي.

وتقوم عصابات الإجرام المنظم بتمويل الشبكات الإرهابية بما تحتاجه من أموال وأسلحة، وبذلك تستفيد هذه الشبكات الإرهابية من الأرباح الطائلة التي تحققها عصابات الإجرام المنظم في مقابل توفير الحماية لعملياتها غير المشروعة.[2]

---

1 – zeini moulaye .op.cit.p 10.

2– محمود شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا**، دار الشروق، مصر 2004، ص 40–41.

2- الانعكاسات الاقتصادية: تؤثر الجريمة المنظمة بشكل بارز على مسارات التنمية حيث كانت نتائجها معرقلة للتنمية في دول الساحل وساهمت في تراجعها، فمكاسب هذه التجارة هي مكاسب على المدى القصير ووهمية تؤدي لتعريض النظام المالي والمصرفي لضغوط قبول الأموال غير الآمنة تتم عن طريق غسيل الأموال.[1]

لقد أصبحت تجارة المخدرات تشوه اقتصاديات العديد من الدول الإفريقية، حيث أن بعض بلدانها تعتبر حتمية تجارة المخدرات هي أكثر أهمية من الدخل القومي الإجمالي[2] .

وحسب بعض التقارير فإن هناك مليارات من الدولارات الناتجة عن العمل غير المشروع في مختلف أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، فمثلا في غرب إفريقيا حسب بعض الدراسات فإنه يتم شحن وتهريب ما بين 60 و 250 طن في السنة من الكوكايين، أدى إلى تحصيل مابين 3 مليارات إلى 14 مليار دولار في 2008، كما تمكنت قوات الأمن في مالي من التقاط حوالي 750 كلغ من الكوكايين، هذه الشحنات مثلت لوحدها 36% من الميزانية العسكرية في مالي عام 2007.

بدورها الشبكات الإجرامية تقوم بتزويد النسيج الاقتصادي والاجتماعي بالمال القدر، وتقوم باستثماره في الأثاث والعقارات مثلما هو الحال في مقاطعات " كيدال " و " تمبكتو " و " باماكو" ، وهو يفسر الانتشار المفاجئ للسيارات الفاخرة والمباني الضخمة مقارنة مع مستوى معيشة أصحابها.

و النتيجة هي أن تجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة الأخرى زادت من قوتهم المالية وأصبح باستطاعتهم في أي وقت زعزعة استقرار الحكومات، وإسقاط المؤسسات، وتغيير النظام، وخلق التمرد والصراع ،وتفكيك الاقتصاد، ولعل المثال الأكثر بروزا في غرب إفريقيا هو "غينيا بيساو" التي قامت بربط علاقات وثيقة في العقد الماضي على مستوى شبكات الحكومة المركزية وبعض مهربي المخدرات والجهاديين من القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ونفس الشيء بالنسبة لدولة مالي.[3]

1- العموش أحمد فلاح، مستقبل الإرهاب في هذا القرن. مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، السعودية، 2006، ص29.

2 - **cinquième session de la conférence de l anion Africain des ministres de la lutte contre la drogue**.

3 - zeini moulaye .op.cit.p11.

الإنعكاسات الاجتماعية:

يؤثر انتشار الجريمة المنظمة على أمن المجتمعات واستقرارها من خلال التأثير السلبي لأنشطتها خاصة تجارة المخدرات على النسيج الاجتماعي ، فالآثار الناتجة عن هذه التجارة وترويجها واستخدامها غير المشروع على مستوى الفرد والمجتمع وما يواكبه من سلوكيات تتسم بالعنف واستخدام القوة ،تقود نحو النزوع إلى العنف، التطرف و الإرهاب، كما أصبحت مجتمعات دول الساحل الإفريقي فريسة لهذا المنتج، لاسيما في أوساط الشباب وهي الفئة الأكثر استهدافا وتضررا منها، وما لها كذلك من آثار فيما يتعلق بالجانب الصحي للسكان حيث تؤدي للإصابة بالأمراض الخطيرة مثل الإيدز.

كما أن انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة يولد العنف بين المجتمعات ، ومشكلة أخرى متمثلة في "الجنود الأطفال"، الذين هم ضحايا كل من الفقر والبيئة الاجتماعية والصراعات واللاوعي ما جعلهم فريسة سهلة للشبكات الإجرامية، ولعل التأثير الأكثر دلالة على معاناة البشرية من خلال الجريمة المنظمة عبر الوطنية هو الاتجار الذي يستهدف الأطفال والمرأة أو ما يطلق عليه بالعبودية الحديثة، الناتج عن المهاجرين وخاصة القادمين من جنوب الصحراء والمحاصرين في الحروب الأهلية وكذا المهاجرين من غرب إفريقيا.[1]

بناءا على ما سلف، فإن منطقة الساحل الإفريقي تشهد أزمات ومشكلات أمنية عديدة أصبحت تشكل واقعا مميزا لها، على غرار مشكلة بناء الدولة الوطنية، الإرهاب والجريمة المنظمة، هذه الأخيرة التي تحكمت في انتشارها مجموعة من العوامل والأسباب التي تمثلت أساسا في طبيعة النظم السياسية في دول المنطقة وعجزها عن تلبية حاجيات ومتطلبات مواطنيها وتحقيق الأمن لهم في ظل هذه البيئة المتأزمة، مما يدفعها لإشباعها بأي طريقة. فالمنطقة تحتل المراتب الأولى في تجارة المخدرات والأسلحة، حيث تستغل شبكات التهريب والمافيا أوضاع هذه الدول للقيام بنشاطاتها غير المشروعة، هذا ما ساعد على زيادة نشاط مختلف الجماعات الإرهابية المنتشرة بالمنطقة مع إمكانية قيام تحالفات بينها وبين شبكات التهريب، ما انعكس سلبا على أمن المنطقة والأمن الدولي ككل، و ما يستدعي ضرورة التحرك لمواجهتها والحد من انعكاساتها.

1 – zeini moulaye .op.cit.p 11.

وكنتيجة لهذا المبحث، فقد تمكنا من التعرف على الأنماط الشائعة للنشاطات التي تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، و معرفة درجة خطورة هذا التهديد على المجتمع الصحراوي، فمن خلال الخلفية المفاهيمية لمجموعات الجريمة المنظمة المتكونة من ثلاثة أشخاص فأكثر، نستشف مدى صعوبة ضبط التهديدات المتأتية منها، وهو حال كل المجموعات الإجرامية الصغيرة مهما كانت طبيعة نشاطاتها فضلا عن ذلك، فإن تنظيمها الهرمي وتوظيفها لوسائل غير مشروعة مثل العنف والتهديد والرشوة يجعلها مقاومة للاختراق ولمختلف آليات محاصرتها، وفي منطقة الساحل فإن هذه المجموعات تميل إلى التربع عبر النشاط الإجرامي عبر الاتجار بالمخدرات والاتجار بالسلاح وغيرها، كما تعتمد على غسيل الأموال المتحصل عليها من جرائمها، ما يجعلها تتستر عن تواجدها في السوق وتحصل على موارد يصعب تقفي أثرها ووجهتها النهائية.

المبحث الثاني: الاتجار بالبشر

المطلب الأول: الاتجار بالبشر: دراسة مفاهيمية ونظرية للظاهرة

تزايد قلق المجتمع الدولي إزاء التصاعد المطرد في جرائم الاتجار بالبشر التي تنفذها وتمولها عصابات دولية على قدر كبير من التنظيم والقوة، وتمتد أنشطتها غير المشروعة عبر مناطق شاسعة من العالم محققة من تلك التجارة أرباحا طائلة، تضمن لها المزيد من القوة والنفوذ يوما بعد يوم، خاصة بعدما أصبحت عائدات تلك التجارة تحتل المرتبة الثالثة مباشرة بعد الاتجار بالأسلحة والاتجار بالمخدرات، ويعكس هذا القلق حجم التأثيرات السلبية لهذه التجارة اللاانسانية غير المشروعة على الكثير من الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية في العديد من بلدان دول العالم من ناحية، وعلى حاضر ومستقبل الاقتصاد العالمي بصفة عامة من ناحية أخرى .

والواقع أن الاتجار بالبشر تعد أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية على مر التاريخ ومن أبرزها: تجارة الرقيق، ولكن يتخذ الاتجار بالبشر في عالم اليوم العديد من الصور والأشكال، كالاستغلال الجنسي، وبيع الأعضاء البشرية واستخدام المرتزقة في الحروب وعمالة الأطفال وغيرها.[1]

1-محمد مختار السيد القاضي، الاتجار في البشر. دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2002، ص، 1.

وسنقوم بالتركيز في دراستنا لظاهرة الاتجار بالبشر على عدة جوانب مفاهيمية ، نظرية وجوانب أخرى سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وأمنية وهذا وفق العناصر التالية:

أولا: الاتجار بالبشر: في تعريف الظاهرة و عناصرها ومظاهرها وأسبابها وأنماطها.

ثانيا: الاتجار بالبشر: التوزيع الجغرافي لظاهرة الاتجار بالبشر في دول الساحل الإفريقي.

ثالثا: الاتجار بالبشر: تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي.

رابعا: الاتجار بالبشر: انعكاسات وتداعيات الظاهرة على الأمن البيني والإقليمي.

خامسا: الجهود الدولية في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر.

أولا: الاتجار بالبشر: تعريف الظاهرة وعناصرها ومظاهرها، أسبابها وأنماطها

1- تعريف الاتجار بالبشر

أ- **تعريف الفقه القانوني:** عرف الفقه القانوني الاتجار بالبشر بأنه " كافة التصرفات المشروعة وغير المشروعة التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء ومحترفين عبر الحدود الوطنية، بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدن، أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسرا أو بأي صورة أخرى من صور العبودية". [1]

ب- تعريفات المعاهدات والمواثيق الدولية: تعددت المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية التي قدمت تعريفا لظاهرة الاتجار بالبشر وتركزت هذه التعريفات في اتفاقيتين قدمتا كتعريف لهذه التجارة وهما:

- الاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق والاتجار بالرقيق والأنظمة والممارسات المشابهة للرق (1956). حيث نصت المادة السابعة منها بأنه يقصد بالاتجار بالرقيق: " كل فعل بالقبض على أو اكتساب أو التنازل عن شخص من أجل جعله رقيقا، كل فعل اكتساب عبد لبيعه أو مبادلته، كل تنازل بالبيع أو

1- سوزى عدل شاهد، الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي. المكتبة القانونية، القاهرة، رقم6، 2005، ص 17.

بالتبادل لشخص في حوزة الشخص من أجل بيعه أو تبادله، وكذلك – بصفة عامة – هي كل عمل تجارة أو نقل للعبيد مهما كانت وسيلة النقل المستخدمة ".[1]

• بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية الصادر من الأمم المتحدة عام 2000، حيث نصت المادة الثالثة منه على أنه يقصد بالاتجار بالبشر ما يلي: تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص أخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو وسائل أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

يتضح لنا من هذا التعريف أن عملية الاتجار بالبشر تنقسم إلى ثلاثة عناصر هي كالأتي:

1– الأفعال التي يقصد بها تجنيد أشخاص أو نقلهم أو ترحيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم.

2– الوسائل المستخدمة لارتكاب تلك الأفعال والسلوكيات، وتشمل التهديد بالقوة أو استعمالها وغير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على الضحية.

3– أغراض الاستغلال: ويشمل استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.[2]

1– أحمد أبو الوفاء، **الاتجار بالأشخاص**، ورقة مقدمة في الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 28–29 مارس 2007، ص 463.

2– هاني فتحي جورجي، **جريمة الاتجار بالأشخاص... والجهود المصرية لمكافحتها والقضاء عليها**، ورقة مقدمة في الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة 28–29 مارس2007، ص05.

كما تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة توضيح الفرق بين الاتجار بالبشر والتهريب، لأنه كثيرا ما يحدث خلط بين المفهومين ، فمن الصحيح أن ثمة تشابه بينهم إلا أنه هناك فروق أيضا، وهي (03) فروق مهمة بين الاتجار والتهريب، تتمثل في ما يلي:

أ- القبول: يتعلق تهريب المهاجرين الذي يتم غالبا في ظروف خطيرة و مهينة، كمهاجرين قبلوا التهريب ، أما ضحايا الاتجار فهم إما لم يعبروا عن قبولهم ، أو أن هذا القبول إذا ما عبروا عنه في البداية أضحى بلا معنى نتيجة لجوء المهاجرين إلى القسر أو الخداع أو التعسف.

ب- الاستغلال: تنتهي عملية التهريب بمجرد وصول المهاجرين إلى وجهتهم، فيما ينطوي الاتجار على استمرار استغلال الضحية بشكل يدر على المتاجرين أرباحا غير مشروعة، ومن الناحية العملية غالبا ما يكون ضحايا الاتجار أكثر تأثرا وتضررا من المهاجرين المهربين وأشد حاجة منهم إلى الحماية من سائر أشكال التعسف الأخرى.

ج- البعد الوطني: يمكن التهريب دائما من بلد إلى بلد آخر، بينما قد يكون الاتجار عكس ذلك، فالاتجار قد يحدث بغض النظر عما إذا كان الضحايا ينقلون من دولة إلى دولة أخرى أو ينقلون من مكان إلى مكان آخر داخل الدولة نفسها.[1]

3-أسباب الاتجار بالبشر:

تتعدد الأسباب والدوافع وراء تفاقم جريمة الاتجار بالبشر ، وهذه الأسباب في مجملها معقدة وأحيانا تعزز بعضها البعض، وبالنظر إلى هذه الجريمة باعتبارها سوقا عالميا، فإن تفاقمها وانتشارها يرتبط بطرفيها هما: الضحايا الذين يمثلون جانب العرض من جهة، و أرباب العمل و مستغلو الجنس الذين يمثلون جانب الطلب من ناحية أخرى. هذا فضلا عن بعض خصائص هذه الجريمة التي تتميز عن الجرائم الأخرى كتجارة المخدرات في انخفاض عنصر المخاطرة فيها "low risks "وكذلك صعوبة تتبع آثار هذه الجريمة وضبطها، بل حتى في حالة ضبطها فإن العقوبات المسلطة تكون أقل بكثير من عقوبات أشكال أخرى من الجريمة المنظمة على غرار تجارة المخدرات، وتدل الأرقام والإحصائيات

1- حامد السيد محمد حامد، الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود بين الأسباب والتداعيات والرؤى الإستراتيجية. المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، 2013، ص 17-18.

العالمية على مدى قلة مخاطر مقاضاة مرتكبي هذه الجريمة في معظم دول العالم، فمن بين 6885 حالة تمت مقاضاة 2325 حالة، الأمر الذي يعني إفلات مرتكبيها من العقاب.

أما في ما يتعلق بجانب الفرص أو الضحايا المتاجر بهم من قبل أفراد وجماعات جريمة الاتجار بالبشر، فيمكن الإشارة إلى عدة عناصر أو أسباب تشجع على ذلك أبرزها ما يلي: [1]

- الفقر .
- الحصول على مستوى معيشي أفضل في مكان أفضل.
- انتشار البطالة وقلة فرص العمل .
- الجريمة المنظمة.
- العنف ضد الأطفال والنساء.
- الفساد الحكومي.
- عدم الاستقرار السياسي.
- النزاعات المسلحة.

– التقاليد والعادات الثقافية، مثل تقاليد العبودية والطقوس الدينية والعرقية والإثنية والطبقية ... وغيرها من عادات التمييز بين الأجناس [2]. في المقابل تتضمن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الاتجار بالبشر وتجارة الجنس وازدياد الطلب على العمالة القابلة للاستغلال كما أصبحت السياحة الجنسية للأطفال، وأدب الأطفال الإباحي تجارة عالمية رائجة تعززها وتسهلها وسائل حديثة مثل الأنترنت، التي تسمح بتوسيع قاعدة الخيارات المتاحة للمستهلكين، كما تسمح بعقد صفقات مباشرة بطرق سرية يصعب كشفها أو مراقبتها، ويشجع الطلب العالمي على العمالة غير القانونية والرخيصة والمستضعفة على الاتجار بالبشر كذلك، فعلى سبيل المثال: الطلب المتزايد على وظيفة خدمة المنازل في

1– حامد السيد محمد حامد، مرجع سابق. ص ص24–25.

2– المرجع نفسه، ص25.

دول شرق آسيا المزدهرة اقتصاديا يعتبر الأكبر وغالبا ما يتم استغلال الضحايا واستعبادهم بالأعمال الشاقة واللاإنسانية.[1]

4- خصائص ظاهرة الاتجار بالبشر:

إن لظاهرة الاتجار بالبشر عدة خصائص من أهمها:

أ- أن جريمة الاتجار بالبشر قاطرة إجرامية: تدخل ظاهرة الاتجار بالبشر ضمن مفهوم الجريمة المنظمة حيث تعد أحد أهم أشكالها وصورها وأنماطها المتعددة، بحيث تمارس من طرف عصابات دولية (جماعات وتنظيمات عابرة للوطنية) احترفت الإجرام وجعلت من نشاط جريمة الاتجار بالبشر مصدر عائداتها وأرباحها غير المشروعة حيث تستهدف من ورائه عائدات مالية ضخمة وسريعة.[2]

ب- جريمة الاتجار في البشر ظاهرة مركبة: كون الاتجار بالبشر جريمة ذات طبيعة مميزة حيث التجارة، تتكون من عدة عناصر تتمثل في السلعة(الضحية) الذي يمكن استغلاله بشتى الطرق والوسائل حيث يمكن بيعه أو تجنيده أو نقله أو إيواءه أو استقباله في بلد آخر غير موطنه الأصلي، كما يمكن استغلال السلعة أو الضحية سواءا طواعية بإرادتها أو كرها بواسطة الوسيط(التاجر) الذي يقوم باستغلال الضحية، والوسيط هو الجماعة الإجرامية التي تتكفل بإجراءات نقل الضحية وتسهيل معاملات تهريبه من موطنه الأم.

ج- ارتفاع الأرباح والعوائد من الاتجار بالجنس البشري: وفي هذا الإطار صدر تقرير دولي مؤخرا من منظمة العمل الدولية بشأن الأرباح غير المشروعة الناتجة عن الاتجار بالعمالة القسرية ، حيث أشارت المنظمة إلى أنه تجاوز سقف 32 مليار دولار سنويا من بينها 28 مليار دولار لوحدها من عائدات الاتجار بالبشر.[3]

د- تنامي العرض والطلب والظروف الحالية الملائمة: إن البيئة الدولية الراهنة المضطربة التي تعيش حالة من الفوضى واللاإستقرار من جراء الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية والانهيار والتفكك في البنى الاقتصادية والفقر ...، كلها عوامل تدفع المواطنين إلى الهجرة ومغادرة بلدانهم بحثا عن فرص

1- محمد المختار السيد القاضي، مرجع سابق. ص ص 65-70.
2- محمد أحسن الخضري، غسيل الأموال الظاهرة- الأسباب- العلاج. مجموعة النيل العربية، 2003، ص03.
3- منظمة العمل الدولية، **التقرير العالمي لموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية**، 2002، ص81.

أفضل للعيش وكذا الكسب السريع والخروج من أزماتهم المالية، فيتم استغلالهم في تلك التجارة الرابحة غير المشروعة من طرف العصابات الإجرامية الدولية التي تقوم باستغلالهم في شتى الصور والأنماط محققين بذلك أرباحا طائلة من تلك التجارة غير المشروعة قانونيا وأخلاقيا.

هـ- السهولة النسبية ومحدودية التكاليف وانخفاض عنصر المخاطرة: إن انخفاض تكاليف هذه التجارة وارتفاع عوائدها وأرباحها بحيث أنها لا تكلف العصابات الدولية الكثير من الأموال، حيث تقوم بنقل الضحية (السلعة) من دولتها الأصلية إلى إحدى الدول المستوردة بتكلفة زهيدة، بحيث أن الضحية هي من تقوم أحيانا بصرف أموالها بحثا عن حياة أفضل وتحسين مستواها المعيشي، كما يقوم التاجر بالمقابل أو الوسيط باستغلال الضحية والحصول على سندات مديونية مما يؤدي إلى إرهاق الضحية بتكاليف باهظة وديون تضمن التبعية الدائمة بالوسطاء (تجار البشر).[1]

و- القدرة الاستثنائية على التجدد: إن الاتجار في البشر يعني انتقالهم من موطنهم الأصلي إلى بلد أخر بغرض استغلالهم بصورة غير شرعية، حيث أن هذه السوق ذات طبيعة احتكارية من جانب الوسيط (التاجر)، نظرا للأرباح التي يجنيها من جراء ممارسته لهذا النشاط غير المشروع مما يساعد على ابتكار واستعمال كافة الوسائل والآليات والطرق الغير مشروعة والمتاحة للحيلولة دون وجود منافسة من أطراف أخرى (تجار ووسطاء آخرين)، فيقوم بإتباع أساليب عديدة تحول دون ضبطه أو نسف تجارته غير المشروعة.

ي- التكنولوجيا الحديثة تسهم في انتشار الظاهرة: نظرا للتطور التكنولوجي والرقمي الذي شهده العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وتشكل معالم نظام دولي جديد يعنى بقيم الحداثة والعولمة والرأسمالية الحرة، وكذا الانتشار للتكنولوجيا الحديثة في العالم وتعميم استخدام الكمبيوتر والانترنت، كلها عوامل غدت انتشار واستفحال تلك الظاهرة، والاتجار غير المشروع حيث يتم عرض صور الأطفال والنساء على الانترنت والمجلات لتحقيق أرباح غير مشروعة(الترويج للسلع عن طريق الانترنت).

حيث أن الدور الذي تلعبه الشبكة العنكبوتية يعتبر مؤثرا في تنامي هذه الظاهرة وانتشارها، وذلك عن طريق تقديم العروض والصور لممارسة الجنس وسبل الاتصال بالضحايا.

1 -**trafficking in women and children**,may 10, 2000 usinfo.state.gov.
http : usinfo.state.gov.http ;usinfo.stat.

كما أن جرائم الانترنت لا يمكن ضبطها حيث تتلاشى أدلة إثباتها، وكذا سرعة تنقل ممارسيها وأفرادها من بلد لأخر، وأيضا لسهولة استخدام العصابات لتلك التكنولوجيا الحديثة.[1]

5- أنماط وصور الاتجار بالبشر

والواقع أن الاتجار في البشر يعد من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية على مر التاريخ، ومن أبرزها تجارة الرقيق، ولكن في الوقت الحالي أي القرن الواحد والعشرين اتخذت العديد من الصور والأشكال التي يتعرض لها البشر في هذه التجارة (نساء، أطفال، رجال) منها:

أ- استغلالهم جنسيا.

ب- استغلالهم تجاريا في بيع الأعضاء.

ج- استغلالهم في البحوث العلمية.

د- استغلالهم في الحروب كمقاتلين مرتزقة.

هـ- استغلال الأطفال في العمالة القصرية.

و- عصابات السفر الوهمية.[2]

وعلى ضوء تفاقم هذه الجريمة المنظمة، يمكن رصد ولو بإيجاز أهم الآثار والتداعيات السلبية المترتبة عليها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك على النحو التالي:

أولا: الآثار الاقتصادية : حيث تتعدد الآثار والانعكاسات الاقتصادية المترتبة عن انتشار وتفاقم هذه الظاهرة و أبرزها:

أ- تشويه هيكل العمالة من خلال ارتفاع معدلات البطالة واستنزاف الموارد البشرية.

ب- تشويه هيكل الدخل الفردي والقومي والمحلي(انتعاش غير حقيقي للدخل).

1- سليمان عبد المنعم، دروس في القانون الدولي الجنائي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص ص 87-88.

2- محمد مختار القاضي، مرجع سابق. ص75.

ج- تشويه الوعاء الضريبي (من خلال غياب العدالة الضريبية).

د- التأثير السلبي على موازين المدفوعات وميزانية الدول (تصحيح الخلل في موازين المدفوعات) خصوصا الدول الفقيرة منها، من خلال النقد الأجنبي المضمون من أنشطة الاتجار بالبشر، وتحويلهم إلى البلدان الغنية، ونظرا لعدم مرونة الأجهزة الإنتاجية للدول المصدرة للبشر، وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية يساهم بصورة أو بأخرى في زيادة معدلات التضخم.[1]

و- تفعيل جريمة غسيل الأموال وإمكانية أو خطر التعرض لعقوبات اقتصادية دولية.[2]

ثانيا: الآثار السوسيو- إنسانية: حيث يمكن رصد أهم الآثار الاجتماعية السلبية في ما يلي:

• التفكك الاجتماعي وفقدان شبكات الدعم العائلي والاجتماعي بحيث تصبح أكثر تصدعا وضعفا وأكثر قابلية للانصياع لتهديدات تجار البشر وطلباتهم لا متناهية، كما يساهم في تدمير النسيج الاجتماعي للدول والمجتمعات.

• دعم الجريمة المنظمة ويتم ذلك من خلال تمويل نشاطات إجرامية أخرى عن طريق الأرباح الضخمة التي تحصل من تجارة البشر، حيث ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، يعتبر الاتجار بالبشر ثالث أكبر المشاريع الإجرامية في العالم بعد تجارة السلاح وتجارة المخدرات، كما أنه يتصل بشكل وطيد بأنشطة إجرامية كغسيل الأموال وتجارة المخدرات وتزوير الوثائق وتهريب البشر، وله روابط وثيقة بالإرهاب.

• حرمان الدول من قدراتها البشرية بحيث يؤثر على أسواق العمل وفقدان اليد العاملة المحلية، إضافة إلى إضعاف القدرة الإنتاجية وتهديد القدرة على تحصيل الموارد لتأمين العيش مستقبلا، كما يعزز دائرة الفقر الأمية، الأمر الذي يعرقل التنمية الوطنية.

• إتلاف الصحة العامة: وتتمثل أساسا في الصدمات الجنسية، الجسدية، والنفسية لضحايا الاتجار بالبشر،حيث يؤدي على سبيل المثال لا الحصر الإجبار على البغاء إلى إصابة الضحايا بأمراض جنسية

1- محمد محمود غنيمي، فائض العمالة في السوق النامية. عالم الكتب، 1983، ص328.

2- السيد أحمد عبد الخالق، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال**، مجلة البحوث القانونية والاقتصاد، جامعة المنصورة، كلية الحقوق ، 1997، (ع 22)، ص03.

و التهابات في الحوض وبفيروس نقص المناعة –الإيدز–. كما تتمثل الأعراض النفسية في إصابة الضحايا بالأرق والقلق والاكتئاب والإجهاد والاضطرابات النفسية.

ثالثا: الآثار السياسية: لا تقتصر تداعيات وانعكاسات هذه الجريمة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب، وإنما تمتد آثارها السلبية إلى الجوانب السياسية متمثلة في ما يلي:

أ– إنتهاكات حقوق الإنسان: المتعلقة أساسا بالحياة والحرية والتحرر وقيم المساواة والعدالة. تتولد عنه فئة من البشر تعاني من الاضطهاد والعبودية، مما يؤثر بصفة أو بأخرى على بناء و تنمية مجتمع سليم خالي من التعقيدات القيمية.

ب– تآكل السلطة الحكومية: حيث تؤدي عمليات وأنشطة الاتجار بالبشر إلى التقليل من تغلغل الحكومات داخل أراضيها وتقليص قدرتها على بسط سيطرتها، مما يهدد أمن السكان الأكثر ضعفا وهشاشة، وعجز الحكومات عن توفير الحماية اللازمة للمختطفين من منازلهم ومدارسهم أو من مخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى إضعاف قدرة الحكومة على مكافحة الفساد.[1]

ثانيا: تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي:

لقد أصبحت مشكلة الاتجار في الأشخاص والأعضاء البشرية أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن وكيان المجتمع والبشرية واستقرارها، كما أصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجارة السلاح والمخدرات(كما أسلفنا بالذكر)، فضلا عن أنها أصبحت أكثر نموا واتساعا فهي مشكلة عالمية تصنف ضمن الجرائم المنظمة العابرة للحدود والدول وهذا ما يدفعنا لإعادة النظر في مقولة المفكر السياسي والمؤرخ "أليكس دي توكفيل" : "إن إلغاء تجارة الرق هو قرار لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم لن تجد في تاريخ البشرية أعظم من هذا الإنجاز". فالوضع الآن يكاد يعود إلى ما كان عليه قبل هذه المقولة.

يبرز مكتب مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات لعام 2006 نسبة توزيع الفئات في غرب إفريقيا التي تشمل الساحل الإفريقي أن نسبة 39% من إجمالي نشاط الاتجار بالبشر في إفريقيا هي: 23% نساء، 17% أطفال ، 18% فتيات ، 06% رجال ... ، ويعني ذلك أن 89% من دول القارة الإفريقية

1– تقرير الاتجار بالبشر، الصادر عن مكتب مراقبة الاتجار بالبشر ومكافحته، 14 جوان 2004.

معرضة لظاهرة الاتجار بالبشر [1] ، فالموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي جعل منها معبرا وممرا للتنقلات البشرية مند آلاف السنين ، إذ غالبا ما تستخدم عصابات التهريب والاتجار بالبشر مناطق النزاعات والحروب الأهلية من أجل نقل الأشخاص من أوطانهم الأصلية إلى دول أخرى مستغلين ظروفهم الصعبة في مقابل الحصول على مبالغ مالية معتبرة لقاء هذا النشاط الذي يمتد من منطقة الساحل الإفريقي حتى القارة الأوروبية ، إذ يتم بيع الأطفال للعائلات الأوروبية بقصد التبني أو لأغراض أخرى كاستعمالهم للعمل في ظروف غير إنسانية وكذلك المتاجرة بأعضائهم الداخلية الحيوية.[2]

وقد اتسعت رقعة تجارة تهريب البشر من إفريقيا إلى أوروبا بفضل الفوضى التي عرفتها ليبيا، والتي جعلت من شواطئ البلاد وسواحلها ممرا آمنا للمهاجرين غير الشرعيين، وهو ما أوجد تجارة رائجة تمكن المهربين من خلالها من جمع ثروات كبيرة[3]، حيث تقدر قيمة تهريب طفل واحد عبر هذه المناطق بحوالي 10000 إلى 20000 دولار و 50000 دولار بالنسبة للمرأة.هذه الظاهرة التي تترك تأثيرات ذات أبعاد متعددة فهي تحرم الناس من حقوقهم وحرياتهم وتهدد أمن واستقرار الدول التي تصيبها.

وفي ما يلي سنستعرض النموذج الليبي بعد الثورة من خلال التركيز على انعكاسات الأزمة الليبية في جانبها المتعلق بالاتجار بالبشر كأحد أهم الانعكاسات التي تولدت جراء الحرب الأهلية أو كما يصطلح عليه إعلاميا المستنقع الليبي، واستفحال ظاهرة الجريمة المنظمة بأشكالها وأنماطها وصورها أبرزها جريمة الاتجار بالجنس البشري.

حيث ومع تفكك الدولة الليبية ومؤسساتها وانتشار السلاح والفوضى في كافة أنحائها، وغياب سلطة مركزية تفرض منطق سيطرتها على البلاد، ارتفعت ظاهرة ووتيرة الاتجار بالبشر في هذا البلد العربي وأحد أقطاب دول منطقة الساحل الإفريقي حتى أصبحت بعض أسواقه ساحات للعبيد يباع فيها المهاجرون بشكل علني، قبل أن يحتجزوا مقابل فدية ويكرهوا إلى العمل دون أجر ويتم استغلالهم جنسيا.

1- عبد الوهاب بن خليف ، "الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي": التهديدات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، 24-25 نوفمبر 2013، قالمة، الجزائر، ص11.

2- أيمن س: **الفوضى في ليبيا تنعش تجارة تهريب البشر إلى أوروبا**، متحصل عليه من: www.djazairess.com 2015-03-09.

3- خالد بشكيط، **مرجع سابق**، ص 92.

كما كشفت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير جديد لها عن أن وجود أسواق للعبيد هي حقيقة في ليبيا، حيث يباع المهاجرون الأفارقة فيها. حيث يكلفك ما بين 200 و500 دولار للحصول على مهاجر واستغلاله في أعمالك حسب صحيفة الغارديان البريطانية THE GARDIAN، وأضاف التقرير:"وبعد أن تشتريه تصبح مسؤولا عن هذا الشخص، بعضهم يهرب وآخرين يبقون قيد الاستعباد".

كما تقول منظمة الهجرة الدولية أيضا أن لديها شكاوي رفعت من قبل ضحايا احتجزهم مهربون أو مسلحون ثم اقتيدوا إلى إحدى الساحات أو مواقف السيارات.

وأوضحت المنظمة في تقريرها أن موظفيها في ليبيا والنيجر ممن أمكنهم جمع شهادات صادمة لمهاجرين من دول جنوب الصحراء الإفريقية تحدثوا عن وجود"أسواق للعبيد" يديرها ليبيون، يساعدهم غينيون ونيجيريون يعملون لحساب الليبيين، يتم فيها بيع مئات الرجال والنساء والأطفال وتتم عمليات البيع في ساحات عامة غالبا أو مستودعات.

ووفقا لمنظمة الهجرة الدولية أيضا تقول بأن لديها شكاوي من ضحايا الاتجار بالبشر ممن احتجزوا في سجون لدى من اشتروهم وأجبروا على العمل كما أجبر البعض منهم إلى الاتصال بذويهم لطلب الفدية، أما الذين لا يستطيعون دفع الفدية فيقتلون أو يتركون للموت جوعا ثم يدفنون دون أسماء أو هوية بحسب التقرير.[1]

5- الجهود الدولية في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر:

أ- **على المستوى الدولي:** اهتمت العديد من الدول بمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تجرمها بصورها المختلفة، ومن بين هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية ما يلي:

أولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الأول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي عقد في" باليرمو" بإيطاليا عام 2000.

1- عن موقع النون بوست http//www.noon post.org/content/1752 **تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر في ليبيا.**

ثانيا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر واستغلال دعارة الغير التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 02 ديسمبر 1949، وقد أكدت هذه الاتفاقية في ديباجتها على أن الدعارة والضرر الناجم عن الاتجار في الأشخاص لهذا الغرض يتناقضان مع كرامة الإنسان ويعرضان الفرد والأسرة والمجتمع للخطر.

ثالثا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاسترقاق والعمالة القصرية والأعراف والممارسات الشبيهة لعام 1926، وبروتوكول عام 1935 المعدل للاتفاقية.[1]

رابعا: الاتفاقية الخاصة بمكافحة الاتجار بالرقيق المبرمة عام 1904.

ب- على المستوى الإقليمي: صدرت العديد من المبادرات الإقليمية والمواثيق الإقليمية، هدفت إلى مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر ومن أبرزها:

1- مبادرة جامعة الدول العربية لوضع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الاتجار بالأشخاص والذي صدر عن الجامعة(مجلس وزراء العدل الداخلية العرب).

2- مبادرة مجلس التعاون الخليجي لوضع قانون نموذجي لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر.

3- الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أشار في المادة 10 على ضرورة مكافحة الاتجار بالبشر.

4- مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والذي نص في المادة 11 على مكافحة هذه الجريمة.[2]

لقد استكشفنا في هذا الفصل خطورة الجريمة المنظمة على المجتمع الدولي بأسره، وعلى دول منطقة الساحل الإفريقي بالخصوص، وما تسببه من آثار خطيرة على المستويين السياسي والاقتصادي و التي ترتكب بهدف تحقيق الربح، أبرز هذه الجرائم جريمة الأموال وجريمة الاتجار بالبشر. حيث أوضحت الدراسات التي تناولت الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر أن الفقر والبطالة من الأسباب الرئيسية التي

1- محمد الشناوي، إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار في البشر. المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2014، ص-ص، 412-414.

2- حامد سيد محمد حامد، الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2013، ص86.

تؤدي إلى الانضمام إلى هذه العصابات "كارتلات الإجرام"، كما أن للجريمة المنظمة والاتجار بالبشر آثار عديدة على كل الاقتصاديات المحلية والعالمية، وعلى شتى المجتمعات الإنسانية، فهي ذات خطورة قومية بحيث تنطوي على العديد من الصور والأشكال التي تتسم بالعنف والخطر و التهديد، والتي تؤثر بشكل سلبي على كل المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةو الدينية)، وهي في تزايد مستمر نتيجة التطور التكنولوجي، عولمة الظواهر، و تحالف هذه التنظيمات الإجرامية.

الخاتمة

الخاتمة و استخلاص النتائج:

تناول البحث بالدراسة إشكالية التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر، وهي دراسة أمنية شاملة لمستويات أمنية متعددة فالبحث كان هادفا نحو الجمع بين كل التهديدات الأمنية في شكل صورة موحدة (ظاهرة التهديدات الأمنية التماثلية ولا تماثلية التي تواجه بالخصوص دول الساحل الإفريقي التي مستها الدراسة من حيث طبيعة الممارسات السياسية و نمط الاقتصاد و كدا طبيعة التعاملات المجتمعية و الارتباطات البيئية والإقليمية. و قد جاء البحث في شكل دراسة تاريخية، وصفية ، تحليلية و إحصائية هدفها إدراك العوامل و الفواعل و الحركيات السببية التي تقف وراء مشكلة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، قضايا الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر، و ذلك في شكل دراسة أكاديمية تحليلية هادفة لتفكيك طبيعة كل تهديد أمني و تفسيره على حدا هذا من جهة ، و من جهة ثانية محاولة الربط بين تلك التهديدات الأمنية و مستوياتها و أبعادها (محليا وإقليميا وحتى دوليا).

فالواضح أن الفواعل و المتغيرات التي تقف وراء إشكالية التهديدات الأمنية ، الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر لا يمكن حصرها في معطى الأزمات الداخلية على شاكلة أزمة بناء الدولة و المشكلة الإثنية ، ولا في أزمة الهوية التاريخية و المجتمعية المشوهة الموروثة عن الاستعمار التاريخي لدول المنطقة، ولا حتى في الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي. بل هي ظاهرة أمنية متعددة المخارج تظهر في شكل تحالف جملة من التهديدات الأمنية التماثلية و جملة من التهديدات اللا تماثلية المعقدة و المستمرة في الزمان و المكان، و هذه كإجابة مبدئية على الفرضيات العلمية للدراسة البحثية .

فعلى الصعيد الداخلي لدول منطقة الساحل الإفريقي:

لقد أفرزت لنا الدراسة البحثية مخرجات طبيعة التهديدات الأمنية التي هي مرتبطة أساسا بإشكالية أو أزمة بناء الدولة الوطنية بمقومات واقعية، تكون قادرة على الإيفاء بالتزاماتها و مسؤولياتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية اتجاه شعوبها المتعددة الأعراق و الإثنيات ، بالموازاة مع القدرة على التوفيق بين التمايزات و الاختلافات المتوطنة مند زمن بعيد. يتأتى ذلك من خلال تجاوز المشكل النفسي الموروث عن الاستعمار التقليدي في المنطقة، تجاوز أزمة التسلطية السياسية لأنظمة الحكم، و كسب الشرعية عبر التأطير لمسارات التحول الديمقراطي الحقيقية –و ليس الشكلية– ، مع ضبط و كبح

نفود و دور المؤسسة العسكرية ، و من خلال أيضا ممارسة الدولة عبر مؤسساتها لوظائفها وبسط قوتها المادية و القهرية مع القدرة على التغلغل عن طول حدود إقليمها الجغرافي .

على المستوى البيني أو الجهوي الإقليمي و الدولي لمنطقة الساحل الإفريقي :

ظهرت معالم التهديدات الأمنية المنتشرة في دول منطقة الساحل الإفريقي في شكل امتدادات جغرافية للمشاكل الأمنية السالفة الذكر، و منه كانت الجريمة المنظمة العبر قومية بأشكالها و صورها المتعددة عبر تهريب الأسلحة و الاتجار بالمخدرات و المتاجرة بالبشر و الأعضاء البشرية و تبييض الأموال، مستغلة حالات النزاعات البينية (دارفور....)، و الداخلية (الأزمة التشادية ، النزاع التارقي في مالي.....)

فطبيعة الحدود الجغرافية بين دول منطقة الساحل الإفريقي ساعدت على انتقال و انتشار تهديدات أمنية من حجم التنظيمات الإرهابية المسلحة مثل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تمدد في منطقة الساحل و دولها مستمرا في صعوبة مراقبة حدودها في ظل محدودية إمكانيات دول الساحل و سهولة اختراقها من قبل جماعات الجريمة المنظمة (جماعات التهريب و الميليشيات المسلحة.....) من جهة ، و من قبل الفرد العادي من جهة أخرى ، و هو ما خلف موجة هجرة غير شرعية إقليمية داخلية و حركة لاجئين قوية على طول حدود تلك الدول الجغرافية .

نجد أيضا معالم هذه التهديدات الأمنية في عامل الثروة الاقتصادية خاصة الموارد الطبيعية و الطاقوية ، هذا الأخير أدخل المنطقة في تنافس شديد عليها من طرف قوى و أقطاب دولية منها: الو.م.أ ، الإتحاد الأوروبي خاصة فرنسا باعتبارها المستعمر القديم الجديد في القارة الإفريقية عبر تواجده العسكري على طول دول منطقة الساحل الإفريقي (تشاد ، الغابون ، السنغال و مالي....) مع دخول قوى جديدة كالصين و الهند و حتى أندونيسيا و البرازيل في إطار حروب الموارد و الطاقة.

نستخلص من كل ما سبق ذكره أو الإشارة إليه أن القارة الإفريقية و دول منطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص لا تزال غير قادرة تكوين شخصيتها المعنوية المستقلة، و الأكثر من ذلك هي غير قادرة على ضمان استمرارية قيام الدولة الوطنية بمقوماتها الواقعية في ظل الوكالة المفروضة عليها من قبل الدول الكبرى ذات النفوذ التي تعتبر منطقة الساحل الإفريقي امتدادا لمصالحها الإستراتيجية و الاقتصادية و حتى من بعض دول الساحل نفسها (ليبيا من خلال سياسة :س.ص). و الشيء الأخطر

الخاتمة

هو تنامي حجم التهديدات الأمنية في دول من حجم دول الساحل الإفريقي التي تعد فضاءا جيوسياسيا واسع المعالم غير قادر على مواجهة تحالفات الجريمة المنظمة من حجم كارتلات المخدرات و الأسلحة و المتاجرة بالجنس البشري (تهريب ، عمالة أطفال ، تجارة رقيق ، استغلال مادي...)، و التي اتخذت من تلك المنطقة الجغرافية منطقة نفوذ و سيطرة .

إن مختلف الإحصائيات تشير إلى موجات عالية من مختلف التهديدات الأمنية التي تهدد بقاء الفرد من معدلات الأمراض وصولا إلى حجم العجز المسجل في قطاع الاقتصاد و حجم العنف السياسي و الحروب الأهلية . كل هذا وضع المجتمع الدولي برمته أمام حالة تهديد مباشر لأمنه و استقراره، مما يستدعي تطوير آليات أمنية استباقية ووقائية شاملة في وقت واحد لكبح و محاصرة تمدد التهديدات الأمنية التماثلية و اللاتماثلية ،و التي تكون –الآليات– في شكل قطاعي (سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي و حتى سياسي و عسكري) في شكل نظام أمني إقليمي و جهوي.

abstract :

the states of africain sahel considered one of geo-politic main examples impressed of security approach(concept) ;not only that tradition ruled by the old relationship between stratigic and military field. but passed that #tradition# to become for him"security concept" many links or relationships especialy that connected with humain ,economic,and even regional_he passed it to include all of that categories_, that quality step was as a result to the new consequencies of the cold war-new security threats-, prepared to established new epstemological rules in the field of security studies.

The nature of security threats has throwed her shadows on all africain sahel erea, this last appears in the form of one connected security threats in many entrances"analogue and unalogue". the first stand out as miscellaneous interieur crisis, the second has linked problems such as"the international terrorisme and illegal migeration and organism crime.....that last makes reaction"react" with the biggest powers interests, poltical and economic strategic competes on the region ...., in addition actors and endenic-structures- inside the africain sahel region.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب

إبن منظور، لسان العرب.ج26، دار المعارف للنشر (ر.ب.ن)، 2011.

البرناوي سالم حسين، العلاقات العربية الإفريقية، دراسة حالة العلاقات الليبية الأفريقية 1969-2003، ليبيا :منشورات أكاديمية العليا، ط1، 2005.

بوسقيعة أحسن ، قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية ، منشورات بيرتي، طبعة 2011،2010، الجزائر.

بيسوني محمود شريف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا و عربيا، دار الشروق ، مصر ،2004.

جنداسي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية و الاتجاهات التفسيرية و التكوينية. دار الخلدونية (الجزائر (د،س،ن).

حمدي عبد الرحمن : "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية ...الرقع السياسية الإفريقية نموذجا"، عمان، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008.

حمدي عبد الرحمن حسن، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، الطبعة الأولى، 1998.

الخزرجي محمد كامل، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، دراسة معاصرة في إدارة السلطة ، عمان، الأردن ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2004م.

الخضري محمد احسن ، غسيل الأموال ، الظاهرة، الأسباب و العلاج . مجموعة النيل العربية، 2003 .

10)الداغر مجدي، أوضاع الأقليات و الجاليات الإسلامية في العالم. دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2006.

السيد القاضي محمد مختار ، الاتجار في البشر. دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية جمهورية مصر ،2012.

الشناوي محمد. استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار في البشر، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2014.

عبد المنعم سليمان ، دروس من القانون الدولي الحنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2000.

العموش أحمد فلاح، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، مركز الجزيرة للدراسات و البحوث، السعودية، 2006.

غنيمي محمود ، فائض العمالة في الدول النامية ، عالم الكتب ،(د،ب،ن) ،1983.

فرجاي يوسف شكري، معجم الطلاب، دار الكتب العلمية ، بيروت،2001.

لاخر ولفرام: الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء" أوراق كارينغي، بيروت، لبنان 2012.

اللاقي محمد الفاضل بن علي، السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة صراع الهوية و إشكالية الانتماء، ط 1، المنصورة :دار الكلمة للنشر و التوزيع، 2007م.

ماهر السيد محمد حامد، الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود، بين الأسباب و التداعيات ،ط1المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،2013 .

محمد أمين خديجة، الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض2009.

محمد عمارة ، الإسلام و الأمن الاجتماعي ، دار الشروق، القاهرة 1998.

محمود أحمد إبراهيم، "تحولات المسألة الصومالية"، تح : في أحمد يوسف أحمد، ونيفين مسعد ، حال الأمة العربية 2006–2008، أزمات الداخل و تحديات الخارج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.

مصباح كريم، الأمن في منظمة الساحل و الصحراء في إفريقيا .ط1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014 .

مصباح زايد عبد الله، السياسة بين النظرية و التطبيق. دار الكتب العلمية، لبنان،2009.

مقلد إسماعيل صبري، الإستراتيجية و السياسة الدولية . ط2 (بيروت مؤسسة الأبحاث المصرية،1985).

ناشد سوزن عادات، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي. المكتبة القانونية القاهرة، 2005.

نعمة كاظم هاشم ،الحكم و السياسة في إفريقيا ، أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا ،2004م.

نعوم تشومسكي ، الدولة الفاشلة: سوء استغلال السلطة و الهجوم على الديمقراطية ، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتجية ،2006.

هنتنغتون صامويل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة . تر :فلو عبود، بيروت، دار الساقي، 1993.

المواد الغير المنشورة (المذكرات)

إبراهيم مريم، "التعاون الأمريكي الجزائري على الإرهاب"، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية بسكرة، 2012.

أبصير أحمد طالب،"المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي"، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر،2010.

بشكيط خالد ، "المقاربة الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية ، الجزائر ،2011.

حمزاوي جويدة ، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، باتنة،2011.

دليلة غدير، الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي) ،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2005.

عشوي علي ، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، الجزائر:رسالة ماجيستير مقدمة لمعهد العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 1998 م.

قسوم سليم ، "دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الإستراتيجية و المستقبلية) ، جامعة الجزائر،2010.

مجار عمار ، السياسية المتوسطة الجديدة للإتحاد الأوروبي، إستراتيجية جديدة للإحتواء الجهوي ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة،2002.

معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر" مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009.

الدوريات

المجلات والجرائد

(ب ، م) ، أزمة التداول على السلطة في إفريقيا ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد 28 ، سبتمبر 2016.

أبو فرحة علي ، "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية و جدوى الديمقراطية " مجلة قراءات إفريقية، العدد 13.

بوريب خديجة : " الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع و الرهانات" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد26.

بومدين عربي: "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 19.

الخليل مصطفى و آخرون، نموذج الدولة – الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج و الهوية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (33).

زواش صورية ، التهديدات الأمنية الجديدة و إعادة صياغة مفهوم الأمن ،المجلة الجزائرية الدراسات السياسية ، العدد الرابع ،ديسمبر 2015.

الشافعي بدر حسين، "الدعوة الإسلامية في إفريقيا...نجاحات بالرغم من التحديات " في قراءات إفريقية، العدد13، سبتمبر 2012.

صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1978.

فهمي أماني محمود، "النزاع الحدودي بين تشاد و ليبيا و الدور المرتقب للقضاء الدولي"، مجلة السياسة الدولية، (ع117)، 1994.

القباح نيفين ، "تطورات الوضع في القرن الإفريقي " ، السياسة الدولية ،(ع 108), أفريل، 1992.

مجلة قراءات إفريقية، " جدل الديني و السياسي...و إشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي"، (ع29)، 2016م.

المجلات و الجرائد:

الحربي سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن ،مستوياته و صيغة تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، "المجلة)، (د,ب,ن) ، 2009 . العربية للعلوم السياسية (ع19

حسين بوراوي ، "أمن إسرائيل صراعات الأديولوجية و السياسية : دراسات إستراتيجية،(ع143)،(د ب ن) 2004.

زقاغ عمر,"واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو–سياسية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، (ع23)، جامعة باتنة (الجزائر)2016 .

السيد احمد عبد الخالق، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لغسيل الأموال، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، (ع22)، جامعة المنصورة ،1998 .

عبد الشافي عصام، معضلة الأمن في الساحل و الصحراء، مجلة السياسة الدولية ، (ع1957) ،القاهرة، 2014.

عمر بعزوز ، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولمة ، "مجلة الفكر البريطاني" ، (ع60) ، 2004 .

غشة مولود، التجارة غير الشرعية بالأسلحة ، في مجلة الجيش، (ع547) ، فيفري ،2009.

المشاط عبد المنعم، "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي في مجال المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية ، (ع4) ، بيروت ، 1983.

التقارير

أبو الوفاء أحمد، الاتجار بالأشخاص ،ورقة مقدمة في الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية: برنامج . مارس2007 الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة ،28–29

الأمن النووي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2009.

برقوق محمد ، منطقة الأمننة في ساحل الأزمات ، معهد الدراسات الإستراتيجية، جامعة الجزائر ، 2010.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2014م، "المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر"، نيويورك :الأمم المتحدة، 2014م.

بلعيد منيرة ، الديناميكيات الأمنية الجديدة في إقليم المتوسط، دور الجزائر كفاعل في المنطقة. مداخلة في الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق ، قسم العلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة ، 2008.

الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:التهديدات و الحلول ، الملتقى الأول حول بن خليف عبد الوهاب: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي ، قالمة ، الجزائر ، 2013.

تقرير الاتجار بالبشر:الصادر عن مكتب مراقبة الاتجار بالبشر و مكافحته ،14جوان 2004 .

جورجي هاني فتحي ، جريمة الاتجار بالأشخاص و الجهود المصرية لمكافحتها و القضاء عليها، ورقة مقدمة في الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، القاهرة 28–29 مارس2007.

حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية ،من خلال الملتقى الدولي:"الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق" ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2008.

في الساحل الإفريقي، ملتقى و فكيري شهرزاد، الإستراتيجية الأمنية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية ختو فايزة دولي حول: دور الجزائر الإقليمي ، المحددات و الأبعاد ، جامعة تبسة الجزائر ، 28،29 أفريل،2004.

مدير برنامج الصراع بين الدول بأكاديمية كيندي ، و رئيس مؤسسة السلام robert rotbergروبرت روتبرغ الدولي .

قوى بوحنية ،" الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفعال في إفريقيا بين الدبلوماسية و الاكتفاء الأمني الداخلي ، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014.

تدريب، مصر(د,س,ن). التنمية، البحوث، استشارات محمد عبد السلام ، أمن الحدود في المنطقة العربية ، شركاء معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح و نزع السلاح و الأمن سويسرا ، 2003.

منظمة العمل الدولية–التقرير العالمي لموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية– ، 2002.

ياماهور تاكايوكي ، ترجمة عادل زقاع ، مفهوم الأمن في نظرة العلاقات الدولية.

المواقع الإليكترونية

) www.taxhreat.com(

http // www.moon.post.org/content/1752.

http // aswat-elchamal.com / ar/ ? p-9800 a-11845

www.djazairss.com.2015/03/09

www.samira majri. Blogspo.com

أيمن س: الفوضى في ليبيا تنعش تجارة تهريب البشر إلى أوروبا، من موقع

تنامي ظاهرة الإتجار بالبشر في ليبيا:

سامي السيد أحمد محمد، " القرن الإفريقي ...صراع دولي على النفط و الجغرافيا"
www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleA_c&pagename=Zone_ARABIC_News/NAWALayout&cid=1209357835931

عولمي بسمة، جريمة تبييض الأموال و خطر المخدرات على الاقتصاد و سبل مكافحتها، أصوات الشام (2010/05/10).

لواء د عبد القادر، فؤاد جمال، غسيل الأموال، دراسة.

ناصري سميرة ، الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي، من موقع.

www .aljazere.net ولد أحمد السالم سيدي أحمد، "الطوارق أو الرجال الزرق"، الأمازيغ و مفهوم الأقلية "
/NR/exeres/AE56F469 0235 48BD BC2A 3282BEF5404k htm#

المراجع باللغة الأجنبية

bornus edmond..and others….,le sahal oublie. in : revue tier monde.(agricultures, ecologie, et developement). sd :marc dufumier. rome.1993.

bourges hervie and others.. ; les 50 afrique..ed : du sahel. paris(france). 1979.

brewer marilynn. social identity. groupes loyalty inter groupe conflict. violent conflicts in the 21 century causes. instruments and mitigation : chicago : american academy of art and siences midwest center. 1999.

-cinquieme session de la conféronce de lunion africaine des ministres de la lutte contre la drogue.

clandet helene. bandiste rebbeles partisans : vision plurielle des evenemenets touareg ou niger.(paris :karthala).1993.

dument gerard francois. la geopolitique des populations du sahal. in : la security des sahara et du sahel. cahier du ceren. centre dedudes et de recherche de lecole militaire. Paris (france).1993.

goudin patrice. geopolitique du mali : un etat failli ? in la revue geopolitique. disponible sur : http://diploweb.com/geopolitique.du mali_un etat. html.

hans gunter branch. Securicty hreat challenges ; voluera bihty and risk octo- sulir in stitute for political.free university of berlin. Gremany.2010.

http ;//relief web.int/sites/relief web.int/files/20 regional%20hno%resourses/2015-02-final%202010dec.17.pdf accessed on :05/2017.

hummanitarian needs overview-2015. sahel region. report prepare by ocha on behalf of regional hummanitarian partners.16 decembre 2014.

jean azam and others….., conflict and the grouth in africa. paris ; developememnt center studies. 1999.

les ethnies au tchad. ;www.tlfq.u laval-ca/axl/afrique/tchad.htm.

-louis michel sahel.échairerle passe mieux dessiner lavenir groupe de recherche et dinfrmation sur la paxi et la sécurité, bruxelles,2013.

mondon alion barry, guerr rt trafies darme en afrique approche géost rategique –paris lharmattan.2006.

otayek rene. la lybie face a al france au tchad ; qui perd gagne ? politique africaine .

salifou andre. la question des touaregue au niger. (paris.karthala°.1993.

sinjoum luc. sociologie des relation internationales africaines. paris. karthala. 2002.

taje mahdi. security et stability dans le sahel africain.ndco occidental paper.academic research .rome.december.2006.

-zeini moulay ,la problè matique de la grinunalité translation et le coutrol démocratique du seteur, friedrich ebert stition .bamako mali,2014.

الخرائط

خريطة الإتجار بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي عن موقع : trafficking in women and children,may 10, 2000 usinfo.state.gov.http : usinfo.stat

خريطة طرق الهجرة عن موقع: les dynamique Migratoire ouest –africaines vers l afrique du nord, www atlas –eurastirique – oro / spip – pnp ? article 1050